

مجلة العلوم الاجتماعية

المجلد 28 العدد 2 صيف 2000

أبحاث

مقابلة

مجلس النشر العلمي

جامعة الكويت

تأسس سنة ١٩٨٦



مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٢-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين، 35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).
Email: JSS@KUCØ1.Kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

صيف 2000 – المجلد 28 – العدد 2

سياسة النشر

مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، أو بين السياسة والاجتماع... وهكذا. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965)

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965)

E-mail: JSS@KUCØ1.KUNIV. EDU. KW

Visit our web site

http://KUCØ1.KUNIV. EDU.KW/~JSS

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
صيف 2000 – مجلد 28 – عدد 2

افتتاحية العدد

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

بدأت مجلة العلوم الاجتماعية في العدد السابق – وهو العدد الأول في أول الألفية الجديدة – نشر إسهامات قيمة اختص بها عدد من أهل الثقافة والفكر والعلم باباً جديداً في المجلة تحت عنوان: «الألفية الجديدة : التحديات والآمال». ولقد تقبل كثير من القراء الأعزاء هذا الباب بقبول حسن، ويعكس هذا التقبل أهمية هذا الموضوع.

لقد عبرت إسهامات المختصين والمثقفين عن وجهة نظر كل منهم في هذا الموضوع الذي يعد على درجة عالية من الأهمية للعالم بأسره فضلا عن العالم العربي بوجه خاص، ذلك أن الولوج إلى الألفية الثالثة لهو حدث جلل في حياة البشرية بما وصلت إليه من شأوٍ عظيم في وسائل التقدم والتدمير في الوقت ذاته، على أمل أن تتفوق الوسائل الأولى على الثانية بإذن الله ثم بإرادة متخذي القرارات.

ويتعين على بلادنا العربية الحبيبة حكومات وشعوبا أن تستعد لهذا العصر التكنولوجي المعلوماتي شديد التنافسية، ولن يتحقق هذا الاستعداد إلا بالعلم والاهتمام به وتوظيفه لخدمة المجتمع... وغير ذلك كثير من وسائل الاستعداد لهذا العصر. وعلى الرغم من ضخامة التحدي فإن الأدوات المادية والبشرية لمواجهته في بلادنا العربية متاحة ومتوافرة، مما يجعل الآمال عراضاً أن يكون للعرب (خير أمة أخرجت للناس) مكان بارز ومكانة في هذا العصر الجديد، متلاطم الأمواج وكأنه البحر اللجي، عصر تقارب فيه الزمان ودنا المكان، وأصبحت القرية الكونية عالما واحدا، إذا حدث في جزء منه حادث تداعت له سائر الأجزاء بالتأثر والاستجابة ورد الفعل.

والأمل يحدونا في أن تعمل إسهامات أهل الثقافة والعلم التي صدرت في العدد

* رئيس التحرير، وأستاذ علم النفس في جامعة الكويت.

السابق، وتتواصل في هذا العدد، ونصبو إلى أن تستمر في أعداد كثيرة مقبلة؛ عمل الهاديات المنيرة والأضواء الكاشفة لجوانب التحدي ومواطئ الأمل في هذه الألفية، مع التركيز على عالمنا العربي بوجه خاص.

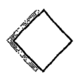
إن هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية تأمل في أن تكون هذه الإسهامات والرؤى – من ناحية أخرى – وثائق أساسية قدمها بإخلاص أهل الفكر والرأي، في هذا الموضوع الحيوي والزمن الحرج، ولا ريب في أن هذه الإسهامات تحوي ما يمكن أن يفيد منه واضع السياسات ومتخذ القرارات.

إن هيئة التحرير توجه التحية خالصة للسادة الذين أسهموا في هذا الباب، وللباحثين والقائمين على عروض الكتب والمقابلة، وللقراء الأعزاء الذين يدعمون المجلة ويقفون إلى جانبها. وعملاً بمقولة إرجاع الفضل إلى ذويه؛ فالشكر كل الشكر للأساتذة المحكمين الأفاضل الذين يتعهدون بحوث المجلة بإخلاص، كل في تخصصه، بالتقويم والنقد البناء والتصويب والتوجيه، حتى تخرج البحوث في أفضل صورة.

وأخيرا لا يفوت هيئة تحرير المجلة أن ترحب بانضمام السيدة الفاضلة/ لطيفة فهد الفهد، إلى أسرة مجلة العلوم الاجتماعية، مديرة للتحرير، ذات الخبرة الطويلة والقدم الراسخة في هذا المجال، والأمل معقود عليها في أن تحقق لمجلة العلوم الاجتماعية ما تصبو إليه هيئة التحرير من مزيد من التقدم والتطوير.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

هذا وبالله التوفيق.



الجديد في التنمية السياسية: رؤية نقدية

هدى ميتكيس*

ملخص: تعكف هذه الدراسة على تتبع التطورات التي طرأت على حقل التنمية السياسية الذي اختص بتعرُّف التحولات البنيوية التي تشهدها دول العالم الثالث، ومن هذا المنطلق يتم إلقاء الضوء على مدى تأثر أدبيات هذا التخصص بمختلف الانتماءات والتباينات الأيديولوجية. هذا كما تطرح الدراسة ضرورة لجوء علم التنمية السياسية في ظل المتغيرات المعاصرة إلى تطوير مناهجه وفروضه بما يتواءم مع المستجدات العالمية، وبخاصة مع ظهور مفاهيم أخرى تزاحم مفهوم التنمية السياسية مثل «المجتمع المدني» في مقابل الدولة، إلى جانب ظهور مفاهيم التعددية باعتبارها الغاية الأساسية للعملية السياسية. وقد رصدت الدراسة عبر محاولة تأصيل مفاهيمي مختلف الأهداف والاهتمامات المعاصرة في هذا المجال، كما حرصت على تتبع الإسهامات العربية في أدبيات التنمية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الاهتمامات المعاصرة للتنمية السياسية قادت في مجملها إلى تطور مماثل في نظريات هذا العلم وطروحاته والتي يتمثل أهمها في نبذ وجود حدود فاصلة بين كل من دول العالم الثالث والعالم المتقدم في ظل ما عرف بموجبات عملية التحول الديمقراطي، كما أوضحت الدراسة تأكيد مختلف الأدبيات على أهمية التنافس الدولي في إطار قوى السوق مع عدم اغفال دور الدولة مع ضرورة تحقيق نوع من التوازن بين كل من الدولة والمجتمع في ظل تقبل دور للفاعلين الدوليين الذين يسهمون في وضع الشروط المعاصرة للعملية التنموية.

المصطلحات الأساسية: التنمية، الدولة التنموية، التحول الديمقراطي، المجتمع المدني، حالة العلم، الاقترابات.

* أستاذ (Professor) بقسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمة

زخرت الساحة السياسية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية بفيض من أدبيات التنمية السياسية، وهو الحقل الذي بات يشغل حيزاً لا يستهان به بين شواغل المحللين بوصفه تخصصاً متميزاً في إطار العلوم الاجتماعية الحديثة اختص بإحداث تحولات بنيوية في مجتمعات دول العالم الثالث يكون للتطوير السياسي فيها دور أساسي.

ومنذ ظهور التنمية السياسية بوصفها حقلاً جديداً في علم السياسة يسعى إلى محاولة تحقيق نقلة نوعية لمجتمعات العالم الثالث من خلال تطبيق النموذج الغربي شاع استخدام هذا المصطلح ليكون متن علم تعددت مدارسه ومناهجه وتباينت حوله الآراء بعد أن استأثر بجاذبية خاصة بين مختلف العلوم الاجتماعية.

وعلى هذا النحو شهدت دراسات التنمية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1945 تطورات واسعة النطاق على غرار مختلف فروع العلوم الاجتماعية وبخاصة أنها قد أعلنت أن من أهم أهدافها إعادة بناء حكومات ما بعد الحرب وفي الفترة التي شهدت استقلال كثير من دول العالم الثالث الساعية إلى التجديد.

ويعني ذلك أن مفهوم التنمية السياسية هو نفسه مفهوم يتسم بالحداثة، حيث لم تزد فترة استخدامه عن نصف قرن من الزمان، وأصبح منذ ذلك الحين مجتذباً للباحثين الأكاديميين بعد أن تصدر كثيراً من الجامعات ومراكز البحوث الأوروبية والأمريكية التي أخذت على عاتقها وضع محددات التحديث السياسي في دول العالم الثالث ودراسة ظواهر التغير الاجتماعي التي احتلت موقعاً أساسياً في المقررات الجامعية الحديثة.

من هذا المنطلق فقد بدا من المنطقي أن الدافع الأساسي وراء استحداث هذا المجال تمثل في تحقيق الاستقرار السياسي في هذه الدول أملاً في ضمان استمرارية المصالح الغربية فيها.

ومن خلال نظرة فاحصة لأدبيات التنمية السياسية يتبدى مدى تأثر الإنتاج العلمي لهذا التخصص بالإنتماءات الأيديولوجية التي تباينت بين كل من الفكر التحديثي والماركسي في فترة من الفترات.

وتعكف هذه الدراسة على سبر أغوار مجال حقل التنمية السياسية وبخاصة

فيما يتعلق بالتطورات الحديثة التي يشهدها هذا العلم والإسهامات المعاصرة في هذا الشأن، ولا سيما أن كثيراً من الرؤى الحديثة التي تناولت هذا الموضوع بالدراسة من خلال فيض من الأدبيات قد مالت إلى انتقاد عجز هذا العلم عن التوصل إلى نظرية عامة للتنمية السياسية يمكن أن تسهم في وضع أسس راسخة للعملية التنموية، حتى إن كثيراً من هؤلاء قد رأوا أنه على الرغم من إيلاء دراسات التنمية السياسية أهمية خاصة لدول العالم الثالث فإنها ضلت طريقها ولم تحقق ما كانت تصبو إليه من طموحات حتى إنها فقدت هويتها المتخصصة نتيجة تشعب مجالات اهتماماتها (Leftwich, 1992: 82-84).

وعلى هذا النحو كان على علم التنمية السياسية أن يطور مناهجه وفروضه بما يتواءم مع مجريات الأمور وطبيعة الأحداث، بحيث فرضت هذه الأخيرة إعادة تقويم لبعض أسس نظريات التنمية، فبعد عقود من التنمية ما زالت دول العالم الثالث تعاني من الأزمات السياسية نفسها بل إن بعضها تراجع إلى مستويات دنيا من الكفاءة والفاعلية.

وعلى هذا النحو ارتأى بعض الباحثين بروز مفاهيم أخرى تزاحم مفهوم التنمية مثل مفهوم المجتمع المدني في مقابل الدولة إلى جانب ظهور مفاهيم التعددية بوصفها الغاية السياسية للعملية السياسية والمحتوى الرئيس للتنمية السياسية (عارف، 1992 :12)، وعلى الصعيد نفسه قاد سقوط الاشتراكية في أوروبا ومعظم دول العالم الثالث إلى إعادة النظر في كثير من الفروض الماركسية في إطار تراجع الحتمية التاريخية الماركسية ومحاولة إحلال حتمية الرأسمالية الليبرالية بدلا منها.

وفي إطار هذا الواقع تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن عدد من التساؤلات، وذلك من خلال رؤية نقدية للجديد في أدبيات التنمية السياسية ولا سيما فيما يتعلق بأهدافها واهتماماتها المعاصرة، فما المجالات الحديثة في دراسات التنمية في ظل هذه التطورات، وما طبيعة الإسهامات العربية وثقلها في هذا الشأن؟

ولاستجلاء مختلف التطورات الحديثة التي يشهدها حقل التنمية السياسية تتناول هذه الدراسة عدداً من النقاط من أهمها:

أولاً: تأصيل الأدبيات لمفهوم التنمية السياسية.

ثانياً: إطلالة على الانطلاقة الأولى لأدبيات التنمية السياسية.

ثالثاً: التنمية السياسية بين التباين الأيديولوجي والتنظيري.

رابعاً: الأهداف والاهتمامات المعاصرة للتنمية السياسية.

خامساً: المجالات الحديثة للدراسات التنموية.

سادساً: الجديد في نظريات التنمية.

سابعاً: الإسهامات العربية.

ثامناً: مستقبل التنمية السياسية.

أولاً: تأصيل الأدبيات لمفهوم التنمية السياسية

فإذا ما تطرقنا إلى مختلف مجالات الأدبيات لتأصيل مفهوم التنمية السياسية فسوف نلحظ حدوث تغيير في كثير من أسس التحليل المقارن منذ الخمسينيات، وذلك نتيجة ظهور عدد من المشكلات في دول العالم الثالث حديثة الاستقلال، وهي مشكلات تتباين طبيعتها مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة.

هذا وقد تمثلت أهم هذه المعضلات في صعوبة التوصل إلى حل سياسي لمواجهة مقتضيات التحديث الاقتصادي إلى جانب ضرورة تحديد الأساليب والإجراءات لتأمين مسار التنمية السياسية.

وعلى هذا النحو تم تعريف التنمية السياسية في تلك الفترة المبكرة من اهتمامات مختلف الأدبيات بهذا الموضوع على أنها تلك العملية المستمرة ذات المراحل المحددة التي تهدف إلى تحقيق غاية معينة تتمثل في تطبيق النظام الديمقراطي الليبرالي (Badie, 1994: 4-5).

وقد أفصحت هذه الأدبيات صراحة عن أهدافها التي تمثلت في تحسين الأوضاع الاقتصادية لدول العالم الثالث وتطبيق النموذج الليبرالي الغربي بوصفه وسيلة لتحقيق التنمية السياسية بما يضمن استمرارية هذه الأنظمة واستقرارها ويباعد بينها وبين الثورات الراديكالية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن أدبيات التنمية قد واجهت صعوبات بالغة في تحديدها لمفهوم التنمية السياسية وأهدافها، حيث تباينت الآراء في هذا الصدد بين من رأى في هذه العملية أحد المقتضيات الأساسية للتنمية الاقتصادية، ومن عنيت التنمية السياسية لديه إرساء دعائم نظام سياسي على النهج الغربي على غرار

المجتمعات الصناعية، بحيث يعكس ممارسات سياسية حديثة، كما ارتأى بعضهم الآخر في التنمية السياسية مجرد تحسن في قدرات النظام السياسي وأدائه.

إجمالا للقول ودون التطرق إلى تفاصيل أهداف التنمية السياسية – وهو ما سنتناوله في حيز آخر من هذه الدراسة – فإن مفهوم التنمية السياسية يعد بحق وما زال من أكثر المفاهيم تعقيداً وتنوعاً، بحيث فتح المجال لجدل واسع النطاق بين المحللين السياسيين، ومن ثم انفرد بحيز متنامٍ من شواغلهم المعاصرة بعد أن لجأ كثير منهم إلى رفض النظريات التنموية التحديثية التي أغفلت واقع دخول العالم الثالث وخصوصيته – على نحو ما سيتضح لنا.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من ظهور مفهوم التنمية السياسية بشكل أساسي – على نحو ما أسلفنا – بعد الحرب العالمية الثانية فقد سبق استخدام بعض المصطلحات التي ارتبطت بمفهوم التنمية مثل «التحديث» Modernization أو التغريب Westernization في القرن التاسع عشر، عندما ثارت مسألة تطوير اقتصادات بعض دول أوروبا الشرقية.

وقد برز هذا المفهوم في البداية في إطار علم الاقتصاد، حيث استخدم الاقتصاديون اصطلاح التنمية الاقتصادية في بدايات القرن العشرين إلى أن انتقل هذا المفهوم إلى علم السياسة في منتصف القرن العشرين. هذا وقد تعددت منذ ذلك الحين تعريفات التنمية السياسية التي تناولها مفكرو ما سمي بـ«لجنة السياسات المقارنة» التابعة لمجلس دراسات العلوم الاجتماعية التي تبنت منذ بداية الستينيات برنامجاً ضخماً شمل كثيراً من المؤتمرات والإصدارات التي كان الهدف منها جمع جميع المعلومات والخبرات عن مشكلات التنمية وأنماطها.

وعلى الرغم من تعدد توجهات أدبيات التنمية السياسية – على نحو ما سيتضح لنا فإن جوهر مفهوم التنمية السياسية تمركز كما رأى «شيلكوت Chilcote» حول تزايد معدلات تباين الأبنية وتخصصها في إطار علمانية الثقافة السياسية، إلى جانب انتهاج نظام تعددي على النهج الغربي يحرص على التمسك بأبعاد الديمقراطيات الليبرالية من توسيع لنطاق المشاركة والمنافسة مع ترسيخ لمفهوم الولاء للدولة القومية (Chilcote, 1954: 10-12)، وعلى هذا النحو ربط كثير من الكتاب الغربيين بين عملية التنمية السياسية في دول العالم الثالث والنموذج الغربي الذي يقوم على الليبرالية السياسية بما تتضمنه من تعددية ولا مركزية

سياسية، أي أن غاية هذا المفهوم قد ارتبط بتبني قيم النظم الغربية وأهدافها التي رأت في الحرية القيمة العليا المترتبة على التنمية السياسة.

وقد رأى «لوشيان باي Lucian Pye» في عملية التنمية انعكاسا لتغيير اجتماعي متعدد الجوانب يشمل كثيراً من المجالات بهدف التوصل إلى مصاف الدول الصناعية المتقدمة (Pye, 1966: 33-34).

وعلى الرغم من تعدد تعريفات التنمية السياسية من قبل المفكرين الغربيين وبخاصة رواد لجنة السياسات المقارنة – السابق ذكرها – والتي سوف نتناول إنجازاتها بقدر من التفصيل، فإن تعريف «صمويل هانتنجتون Samuel Huntington» اتسم بأهمية خاصة حيث عني التحول نحو المزيد من المأسسة لمواجهة تصاعد معدلات المشاركة السياسية.

أما المفكرون من ذوي الميول اليسارية أو الشيوعية فقد مالوا في تحليلاتهم للتنمية السياسية إلى الربط بين مفهوم التقدم وقضايا التحرر الاقتصادي والسياسي متباعدين عن النموذج التحديثي الليبرالي، حيث أكد هؤلاء على قيمة المساواة التي تأخذ الدولة على عاتقها وبناء عليها مهمة الالتزام طبقاً للنموذج الاشتراكي.

على هذا النحو فإن التنمية السياسية تتجاوز النمو الاقتصادي – كما رأى بعض الباحثين – حيث عنيت إحداث تغييرات أساسية في المجتمعات والنظم والنماذج السياسية والمؤسسية، كما أكدت على أهمية اكتساب قيم ومفاهيم جديدة (المشاط، 1988: 48-50).

أما مفهوم التحديث الذي يعد من أكثر المفاهيم ارتباطاً بمفهوم التنمية السياسية لاهتمامه بتحديد أطر هذه الأخيرة وأبعادها فقد عرفه «كوهلي Kohli» بأنه النمو المرتبط بمختلف فروع الإنتاج بما يقود إلى تحديث مختلف الجوانب التي تعد مثل إطار يسهل تطبيق العلم على العملية الإنتاجية (Kohli, 1986: 8).

وبالمثل رأى «بارسونز Parsons» أن التحديث يعكس عملية ثقافية تشمل تبني قيم ومواقف مغايرة للقيم السائدة في المجتمع التقليدي مستندة إلى العقلانية والإنجاز (Parsons, 1957: 25).

ودون الخوض في مختلف تعريفات أصحاب النظرية التحديثية، فقد مالت جميعها إلى تطبيق النمط الغربي في التطور ونقل القيم والمؤسسات الغربية باعتبارها معيارا للتحديث، فالتحديث طبقاً لهذا المفهوم يعد مثل تقليد للغرب.

أما مفهوم التغريب فقد أطلق على عمليات التنمية في سياق تطوير مجتمعات أوروبا الشرقية بهدف تطبيق النمط الحضاري الأوروبي على هذه الدول وضمان تبعيتها للدول الغربية.

ومن جانب آخر فقد حظى مفهوم التقدم progress في المؤلفات الاشتراكية بأهمية خاصة عوضاً عن مفهوم التنمية، ويلاحظ أن استخدام هذا المصطلح عادة لم يقصر التقدم على تغير كل من نمط الإنتاج وعلاقاته وإنما اتسع ليشمل جميع نواحي المعرفة الإنسانية.

وحرى بهذه المحاولة لاستجلاء مفهوم التنمية السياسية ضرورة إلقاء الضوء على تطور أدبيات التنمية السياسية التي بدأت انطلاقتها الحقيقية منذ الستينيات في ظل الموضوعات الحديثة التي تناولها علم التنمية السياسية.

ثانيا: إطلالة على الانطلاقة الأولى لأدبيات التنمية

ومن خلال إطلالة سريعة على الانطلاقة الأولى لأدبيات التنمية فسوف نلحظ أن دراسات التنمية والسياسات المقارنة قد شهدت منذ بداية الستينيات طفرة واسعة النطاق نبعت على نحو – ما ذكرنا – من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد اختصت هذه الدراسات بمجالات التنمية في دول العالم الثالث وبخاصة في كل من إفريقيا وآسيا، وقام بها كل من «أبتر Apter» و«بينن Bienen» و«كولمان Coleman» و«باي Pye» إلى جانب كل من «روستو Rustow» و«سكلار Sklar» و«واينر Weiner» و«يونج Young»، حيث تناول هؤلاء بالدراسة كلاً من غانا وأوغندا ونيجيريا وساحل العاج والكونغو، إلى جانب اهتمامهم بتركيا وإيران وباكستان واليابان وبورما، وخلال هذه الفترة استندت معظم الأدبيات إلى تحليلات كمية وإحصاءات دقيقة عن كثير من الدول النامية، كما قامت بتطوير عدد من الفروض واختبارها في إطار العلاقة المتصورة بين كل من مظاهر التحديث مثل (التصنيع والتحضر والتعليم وانتشار وسائل الإعلام) من ناحية، والتعبئة السياسية والتحول نحو الديمقراطية من ناحية أخرى، وكان من بين هذه الدراسات تحليلات كل من «ليرنر Lerner» و«ليبست Lipset» و«كولمان Coleman» و«دويتش Deutsch» في نهايات الخمسينيات حول الفروض الخاصة بالتعبئة الاجتماعية.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن دراسة مشكلات دول العالم الثالث لم تشكل مجالاً خصباً لأدبيات التنمية السياسية فحسب وإنما امتدت كذلك لتشغل حيزاً متنامياً من

اهتمامات علماء الاقتصاد، بحيث مثلت مصدراً لكثير من الأدبيات، وإن عني هؤلاء بتطبيق التجربة الغربية لتحقيق التنمية في دول العالم الثالث.

ومما يذكر أن مسميات الدول وتصنيفاتها التي عنيت أدبيات التنمية السياسية بدراستها قد تعددت وتنوعت بين وصف «الجديدة» و«الصاعدة» أو «المتخلفة» و«النامية».

وقد تمثل التحدي الحقيقي لمفكري التنمية خلال الخمسينيات والستينيات في تخير السبل والوسائل التي يمكن أن تنتهجها هذه الدول لولوج مرحلة التحديث وتحقيق التقدم، وذلك من خلال نشر المعرفة وتطوير التكنولوجيا وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية وتبنى سياسات أكثر ليبرالية.

وفي حين ارتأت مجموعة من الأدبيات إمكانية ترابط مختلف هذه العناصر في إطار متناغم مثل «باكنهام Packenham» توقع بعضهم الآخر ومن بينهم هانتنجتون Huntington و«آيزنستادت Eisenstadt» إمكانية حدوث قدر من الخلل وعدم التوازن بينها قد يقود إلى نوع من الانهيار.

وقد استلهم هؤلاء فروضهم وتحليلاتهم من فكر كل من «كارل ماركس» و«سير هنري مين Maine» و«إميل دوركايم Durkheim» وغيرهم من مفكري القرن التاسع العاشر وبدايات القرن العشرين.

وعلى الصعيد نفسه تبنت مجموعة أخرى من دارسي التنمية فكر «ماكس فيبر»، ومن بينهم «آيزنستادت» و«بيندكس Bendix» و«جونتر روث Guenther Roth»، كما برز تأثير الدور التنظيري لـ«بارسونز Parsons» في دراسات التنمية السياسية وبخاصة ما يرتبط منها بالنظام والتفاعل بين الثقافة والشخصية، وذلك على كل من المستويين الجزئي والكلي.

هذا وقد أكدت بعض أدبيات هذه الفترة على أهمية العوامل النفسية في العملية التحديثية إلى جانب إبرازها لدور الاتجاهات والقيم وخصائص الشخصية في هذا الشأن، وقد تضمنت كتابات كل من «ماكليلاند McClelland» و«هاجن Hagen» و«ليرنر Lerner» جميع هذه الجوانب التنموية.

على الصعيد نفسه مال بعض المفكرين إلى إبراز أهمية بعض المؤسسات مثل البيروقراطية أمثال: «بريبانتي Braibanti» و«آيزنستادت Eisenstadt» أو إلى توضيح طبيعة التفاعلات بين هذه المؤسسات على النحو الذي تناوله كل من «شيلز Shils»

و«ريجز Riggs» ثم «ألموند Almond» و«كولمان Coleman» إلى جانب مؤلفات «ألموند Almond» و«فيربا Verba» ثم «آبتر Apter» عام 1965.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من إيلاء هؤلاء المفكرين أهمية خاصة إلى التحليل الجزئي أو الكلي لمظاهر التنمية والتحديث فإنهم جميعاً أدركوا أهمية تناول كل من المستويين.

وقد قام بعض المفكرين بطرح عدد من فروض التنمية واختبارها، وصياغة نموذج للتعبئة المؤسسية يفسرون من خلاله سبب انهيار النظام السياسي (Huntington, 1968: 207) كما تحدث بعضهم عن التحول التاريخي نحو الديمقراطية (Rostow, 1962: 30) وشروط هذه الديمقراطية (Dahl, 1971: 21).

وتجدر الإشارة إلى أن كثيراً من هذه الأدبيات التي تضمنها برنامج «لجنة السياسات المقارنة» والذي نبع التخطيط له من الاقتناع بأن التنمية في العالم الثالث لا تستند إلى الإصلاحات الاقتصادية فقط، وإنما ترتكز إلى مؤسسات سياسية قادرة على تعبئة المصادر البشرية والمادية وتنميتها، حيث نظر إلى المتغيرات السياسية على أنها لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية، كما أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق إلا عندما تسبقها تنمية سياسية.

وقد بدأ أول إصدارات هذا البرنامج عام 1963 تحت إدارة «باي Pye»، وتضمنت عدداً من المناقشات النظرية حول العلاقة بين الاتصال والتنمية، إلى جانب دراسات لأنماط الاتصال في كل من اليابان وتركيا وإيران وتايلاند والصين (Pye, 1963)، كما ناقش هذا المجلد دور أجهزة الإعلام في تفسير اتجاهات الاتصال في دول العالم الثالث وأنماطه إلى جانب توضيح دور المفكرين في العملية التحديثية.

وعلى هذا النحو صدر المجلد الثاني لدراسات التنمية في نهاية عام 1963 وقام بتحريره «لا بالومبارا La Palombara». وتناول دور البيروقراطية في عملية التحديث والتنمية، إلى جانب تطرقه إلى طبيعة التوترات القائمة بين كل من البيروقراطية وإجراءات التحول الديمقراطي (La Palombara, 1963).

وفي عام 1964 قام «روستو Rustow» بتحرير المجلد الثالث من إصدارات هذا البرنامج الذي تناول من خلاله بعض التجارب الناجحة للتنمية خارج أوروبا وأمريكا الشمالية؛ مثل اليابان وتركيا في إطار مقارن.

أما الإصدار الرابع والذي أشرف على تحريره «كولمان» عام 1965 فقد عالج دور عملية التحديث والتعليم في التنمية السياسية والاقتصادية في عدد من المجتمعات، وذلك من خلال تتبع عدد من الاستراتيجيات التعليمية والتنموية (Coleman, 1965).

وفي نهاية العام نفسه قام «باي» و«فيربا» بإصدار المجلد الخامس الذي ركز على العلاقة بين الثقافة السياسية والتنمية، حيث تمت المقارنة بين أنماط عدد من اتجاهات بعض الدول الأوروبية وثقافاتها وبعض دول العالم الثالث وتوضيح نتائج هذه الأنماط الثقافية على التنمية الاقتصادية وعملية التحول الديمقراطي (Pye & Verba, 1965)، وفي منتصف الستينيات اختص المجلد السادس والذي قام بتحريره كل من «لابالومارا La Palombara» و«واينر Weiner» بتوضيح دور الجماعات السياسية في كل من أوروبا الغربية والولايات المتحدة وبعض دول العالم الثالث في دفع العملية التنموية على كل من الصعيدين الاقتصادي والسياسي (La Palombara & Weiner, 1965)، ومن الجدير بالإشارة إليه أن هدف هذه الإصدارات في إطار برنامج دراسات التنمية قد اتسم بالتواضع النسبي، حيث اقتصر على تجميع بعض المعلومات الخاصة بحقل المعرفة وتحليل دور المؤسسات في كل من الدول المتقدمة والنامية، وعلى الرغم من ذلك فإن هذه المجلدات مثلت لدارسي التنمية والدراسات المقارنة في فترة الستينيات والسبعينيات أهم مصادر دراسة المؤسسات والبيروقراطية والأحزاب والثقافة السياسية.

وعلى هذا النحو توالت إصدارات لجنة السياسات المقارنة عن التنمية السياسية، وإن اتسمت بقدر أكبر من الطموح، حيث اختصت الدراسات التالية في حقبة السبعينيات بمحاولة إرساء دعائم نظرية للتنمية السياسية، كما تناولت هذه المؤلفات مفهوم التنمية السياسية من منظور إمبريقي تاريخي من خلال عرض للتجربة الأوروبية في بناء الأمة، وذلك للتوصل إلى نموذج للدولة المركزية في دول العالم الثالث بعيدا عن الأبنية التقليدية أو القبلية.

ثالثاً: التنمية السياسية بين التباين الأيديولوجي والتنظيري

شهدت أدبيات التنمية السياسية خلال قرابة نصف قرن من الزمان تباينا أيديولوجيا وتنظيرياً ضخما، فقد زخرت ساحة أدبيات التنمية السياسية بكثير من الرؤى الأيديولوجية التي أفرزت بدورها كثيراً من نظريات التنمية، وعلى هذا النحو تباينت مدارس التنمية السياسية واتجاهاتها تباينا ملحوظا، ففي حين ارتأى بعضهم

إمكانية تحول دول العالم الثالث إلى النهج الديمقراطي الغربي من خلال نظرية تحديثية نبذ بعضهم الآخر هذا الاحتمال مشيرين إلى تحول كثير من هذه الدول بالفعل نحو مزيد من السلطوية في مسارها نحو التنمية، مما يتحتم معه تطبيق نظريات مغايرة تتلاءم مع ظروف دول العالم الثالث.

ومع سيطرة النظم العسكرية والسلطوية على كثير من هذه الدول في بداية الستينيات تدعمت هذه المقولة وهيمنت النظرة المتشائمة وتصاعدت حدة الهجوم على الدراسات الأمريكية للتنمية باعتبارها شكلا من أشكال الاستعمار الجديد، وخصوصاً أن هذه الأدبيات قد قصرت اهتمامها على تحقيق استمرارية أنظمة العالم الثالث واستقرارها والحفاظ على الوضع القائم تحسباً لأي تغير غير مرغوب فيه من قبل الدول الغربية.

هذا وقد مالت كثير من الدراسات إلى تطبيق نمط النمو الاقتصادي الأمريكي والتحول نحو الديمقراطية في دول العالم الثالث مستندة إلى كتابات كل من «هانتنجتون Huntington» و«بايندر Binder» في هذا الشأن. وعلى الصعيد نفسه تعددت الرؤى الرافضة للمفهوم الغربي للتنمية والتي تضمنها عدد من الأدبيات، حيث ارتأت أن الخطأ الذي وقع فيه بعض المفكرين الغربيين نبع من تصور وجود علوم اجتماعية محايدة متحررة من القيم لا تتأثر بالأيديولوجيات مع إمكانية صياغة قانون عالمي للعلوم الاجتماعية وتصدير رؤى غربية إلى دول العالم الثالث، مما قاد طبقا لرؤية هؤلاء إلى الوقوع في مزيد من الأخطاء النظرية الخاصة بالاعتقاد في استمرارية التنمية وبأن التاريخ البشري يسير في خط تطوري صاعد وبإمكانية التغيير المنظم الذي يتسم بقدر كبير من الاستقرار، هذا إلى جانب تصور نشر مفهوم التنمية على النهج الغربي إلى مختلف دول العالم الثالث وانهيار الفكر الثوري في مواجهة التفكير العلمي البراجماتي.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الرؤية الرافضة للفكر التنموي الأمريكي نبعت أساساً من بعض المنظرين الماركسيين وبخاصة في أمريكا اللاتينية الذين رفضوا تطبيق الأنماط الغربية على دول العالم الثالث. كما نبذوا الاعتقاد في أحادية اتجاه عملية التحديث أو ضرورة اتخاذ مختلف المجتمعات للمسار نفسه خلال العملية التحديثية.

وقد فجر «ميجدال Migdal» وغيره هذه القضية في بداية الثمانينيات، حيث

ارتأى هؤلاء صعوبة تصور مسار للتنمية يتسم بعدم المرونة، ويستلهم بالضرورة التجربة التنموية الغربية (Migdal, 1983: 101-105).

وعلى هذا النحو تنازع ساحة أدبيات التنمية السياسية عدد من نظريات التنمية التي تباينت رؤاها وتحليلاتها حول العملية التنموية، وإن مثلت في مجملها رؤية العالم الغربي وخبرته المستمدة من تجاربه وسياقه التاريخي. فنظريات التنمية السياسية بصفة عامة ما هي إلا إمتداد طبيعي للحقل العلمي الغربي، حيث تتخذ من نمط تطور النموذج الغربي مقياساً معيارياً لحركة مجتمعات العالم الثالث، مؤكدة على التطور الخطي لهذه المجتمعات. فنظريات التنمية السياسية تنطلق من الاعتقاد بأن مختلف المجتمعات تسير في خط صاعد – على نحو ما أسلفنا – وعلى مجتمعات العالم الثالث أن تتبنى الخبرات الغربية لتنتقل من التقليدية إلى الحداثة.

المدرسة التحديثية

تعد هذه المدرسة من أكثر المدارس انتشاراً وتأثيراً في ساحة دراسات التنمية، وقد ربط مفكروها من الكتاب الغربيين بين عملية التنمية السياسية في العالم الثالث والنموذج الغربي الرأسمالي الذي يقوم على الليبرالية السياسية والاقتصادية، مع ما يعنيه ذلك من تأكيد لقيم التعددية والتنافسية ومفهوم الملكية الخاصة. كما يدافع هؤلاء عن مبدأ الفصل بين السلطات وغيره من مبادىء الديمقراطيات الليبرالية.

وعلى المستوى السياسي التقت نظريات التنمية السياسية الليبرالية على ضرورة تحقيق قيمة الحرية وزيادة مشاركة المواطنين في السلطة السياسية، وتحقيق المساواة بما يضمن قدراً من التوازن بين مختلف الفئات.

هذا وتؤكد هذه النظريات التي وصفت بالسلوكية على قيم الديمقراطية والرشادة والعمومية والتجريد، في إطار تحقيق أقصى قدر من حرية المواطن تجاه الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أن جذور هذه النظرية تمتد إلى كتابات منظري التطور والنمو في القرن التاسع عشر في إطار الفكر الأنثربولوجي الوظيفي البنائي، كما استند كذلك إلى النظريات الاجتماعية لـ «بارسونز Parsons». وقد ركزت النظرية التحديثية على الصعوبات الداخلية للتنمية، وإن تناولت بعض الجوانب والأبعاد الخارجية مثل رأس المال والتكنولوجيا والتعليم والقيم والإيديولوجيات التي مثلت

وفقاً لآراء هذه المدرسة جوهر العملية التحديثية للإسهام في عملية الانتقال من التقليدية إلى الحداثة.

ومما يذكر أن أدبيات هذه النظرية – التي يعد «هانتنجتون» من روادها – لم تعر اهتماماً كبيراً لدور كل من الدولة والسياسة في الارتقاء بالعملية التنموية، بينما أضفت على المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ثقلا ملحوظا. كما تمثل تحقيق أعلى درجات الاستهلاك والإشباع المادي أهم الغايات الاقتصادية لهذا الفكر.

وقد أفرزت هذه النظرية عدداً من الأدبيات التي كان لها عظيم الأثر داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وإن تراجعت أهميتها في بريطانيا بسبب ما وصفت به من سذاجة وإغراق في التفاؤل، إلى جانب رؤية بعضهم لنزعتها الاستعمارية.

النظرية الماركسية التقليدية:

مثَّل فكر هذه المدرسة التي استندت إلى النظرية الماركسية بديلا للنموذج التحديثي، وقد استند هذا الفكر إلى العلاقة بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج بحيث يقابل كل مرحلة من مراحل تطور القوى أسلوباً مواكباً للإنتاج.

وبناء على فكر هذه المدرسة فإن التغير في المجتمع يحدث إما من خلال ما يسمى بالتطور التلقائي بحيث يشهد النظام قدراً من التطور الكمي البسيط الذي يتسم بالتلقائية، وإما أن يكون التغير من خلال أسلوب الثورة التي من خلالها يرتقي نمو المجتمع إلى المرحلة التالية في ظل تجدد الصراع بين كل من قوى الإنتاج وعلاقاته.

وتجدر الإشارة إلى أن الفكر التنموي التحديثي قد رأى عدم مواءمة النظرية الماركسية لتحقيق التقدم في دول العالم الثالث، حيث أشار بعضهم في بداية التسعينيات إلى أن الفكر الماركسي ذاته رأى في ظروف المجتمعات التقليدية عائقاً حقيقياً للتقدم (Leftwich, 1992: 86)، ولذلك حرص المفكرون التنمويون المحدثون ذوو الاتجاهات الراديكالية على تجاوز هذه الرؤية الماركسية في إطار الأيديولوجيات الثورية الخاصة بدول العالم الثالث.

مدرسة التبعية:

أما مدرسة التبعية التي يعد مفكروها ماركسيين جدداً فقد سعت إلى الوصول إلى صياغة ماركسية جديدة تختلف عن النظرية الماركسية التقليدية في محاولة للتواؤم مع واقع دول العالم الثالث.

هذا وقد اتسم فكر أصحاب هذه المدرسة بالانتشار، حيث امتدت تأثيراتها على الرغم من تنوعها وتشعبها إلى كثير من دول العالم الثالث.

وقد أرجع أصحاب هذه النظرية أسباب تخلف العالم الثالث إلى سيطرة المركز الرأسمالي على الدول الطرفية التي خضعت في فترة سابقة للاستعمار (Cardoso, 1977)، وانطلاقاً من هذه الرؤية حرص مفكرو التبعية على ضرورة التخلص من وضع التبعية الذي أفرزته فترة الوجود الاستعماري، سواء فيما يتعلق بالسلطة السياسية التابعة للمركز الرأسمالي أو الطبيعة السلطوية للنظام السياسي في دول العالم الثالث، فهذه الدولة السلطوية تتسم بسيطرة أوليجاركية أو بيروقراطية برجوازية أو بيروقراطية سلطوية غير فاعلة بل تابعة للمركز الرأسمالي (O'Donnell, 1973: 109)، ولذلك جعلت مدرسة التبعية التخلص من هذه الدولة أهم غاياتها، وذلك للتوصل إلى صيغة سياسية واقتصادية تضمن تحقيق النمو المتجه إلى الداخل، وإزالة قيود التبعية في استقلال عن النظم والسياسات الغربية وإلا سيتهدد دول العالم الثالث خطر الدوران في فلك دول المركز، مما يقود إلى استمرارية تخلفها.

وتجدر الإشارة إلى أن نظرية التبعية مثلت انعكاسا للاتجاهات المعادية للفكر التنموي التحديثي، وبخاصة أن مفكري هذه المدرسة قد ارتأوا نوعاً من التواطؤ بين الأدبيات التحديثية والفكر الرأسمالي الإمبريالي. في حين يدافع أصحاب هذه المدرسة عن مصالح الطبقات الفقيرة في الأطراف. هذا وقد استندت مدرسة التبعية إلى أفكار Thomas Kuhn عن الثورات التي تبناها مفكرو أمريكا اللاتينية فيما بعد إلى جانب غيره من المفكرين. وبطبيعة الحال انتقد التحديثيون فكر هذه المدرسة التي وصفها ألموند Almond في التسعينيات بأنها مثل حرب عصابات فكرية (Almond, 1990: 230).

ومما يذكر أن أصحاب هذه المدرسة قد تأثروا بأحداث أمريكا اللاتينية التي سيطر العسكريون على كثير من نظمها، ومن هذا المنطلق نبذ مفكرو هذه المدرسة فكرة وجود حياد علمي.

وقد اعتبر كل من فرناندو هنريك (Fernando Henrique) وكاردوزو (Cardoso) وفاليتو (Faletto) وفرانك (Frank) وسانكل (Sunkel) و(دوس سانتوس) (Dos Santos) من أهم منظري هذه المدرسة التي اتسمت بغزارة

إنتاجها. وقد أوضح هؤلاء أهمية التحول الاشتراكي في دول العالم الثالث لإنهاء حالة التبعية، وإن حرصوا في تحليلاتهم على استبعاد الدول الاشتراكية من علاقات التبعية.

ويلاحظ أن ظهور فكر مدرسة التبعية يعود إلى حد كبير إلى وجود أنظمة عسكرية في أمريكا اللاتينية تسندها الولايات المتحدة، ولذلك لجأ مفكرو هذه المدرسة إلى نقد نظريات التحديث التي كانت قد أغفلت كثيراً من المتغيرات التي أولتها مدرسة التبعية أهمية خاصة، ومن أهمها إبراز تأثير الاقتصاد في السياسة، إلى جانب توضيح دور الدول الرأسمالية في تخلف الدول النامية، هذا في حين اقتصرت الدراسات التحديثية منذ الخمسينيات على تناول المتغيرات الداخلية بهدف تحقيق الاستقرار والتوصل إلى اقترابات للتغير الاجتماعي غير باهظة الكلفة، وعلى هذا النحو لم ينتبه منظرو التنمية السياسية إلى أهمية المتغيرات الدولية إلا في فترة لاحقة مع بداية الستينيات.

ومن الجدير بالإشارة إليه أنه على الرغم من أن هذه المدرسة تمثل نظرية لتحليل العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية فإنها لم تنجح في تقديم نظرية في التنمية السياسية تفترق كثيراً عن كل من النظريتين السابقتين.

أصحاب مدرسة التوافق الاشتراكي – الديمقراطي

اهتم منظرو هذه المدرسة بدراسة مشكلات دول العالم الثالث التي خضعت للتجربة الاستعمارية مما أثر في اقتصادها. ومن هذا المنطلق عادت جذور هذا الفكر إلى ما سمي باقتصادات الاستعمار (Seers, 1970) التي مثلت أحد أسس اقتصادات التنمية، وقد ناقشت هذه المدرسة مدى إمكانية تطبيق نظرية سياسية اقتصادية لمواجهة مشكلات دول العالم الثالث مؤكدة أهمية دور الدولة، وبخاصة فيما يتعلق بمجال التخطيط. هذا وقد استوعبت هذه المدرسة كلاً من الفكر الماركسي والاشتراكي، واتسمت بعدائها للاستعمار والميل إلى التطبيقات الاشتراكية في فترة الستينيات والسبعينيات، وبخاصة فيما يتعلق بتأكيد دور الدولة في عمليات التنمية، وهو ما يعني اهتمام منظري المدرسة بالجانب الاقتصادي للتنمية دون إيلاء الأهمية نفسها للتنمية السياسية، باعتبار أن الأولى تسبق – طبقاً لرؤيتهم – التنمية السياسية.

وفي إطار هذا السياق تجدر الإشارة إلى أولوية التنمية الاقتصادية من منظور هذا الفكر والتي تمهد الطريق لمتطلبات التنمية السياسية.

الاقتصاد السياسي الكلاسيكي – الجديد

ظهرت منذ عام 1980 نظرية جديدة في الاقتصاد السياسي، وإن استندت إلى أساس تقليدي، وقد كان لهذه المدرسة أثر واضح ومباشر على دراسات التنمية وبخاصة بين الدوائر السياسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

وقد وصفت هذه النظرية بأنها ثورة مضادة Counter- Revolution (Toye, 1987) في نظريات التنمية، لما كان لها من أثر كبير في سياسات الدولة.

هذا ويعد منهج الاقتصاد السياسي أحد المناهج المعاصرة في التحليل السياسي، بحيث يشير إلى تفاعل كل من القوى السياسية والاقتصاد في المجتمع، وينظر إلى التفاعلات السياسية على أنها عملية تخصيص للموارد النادرة، بما يعني أن معالم أي تحول تتحدد بالأساس وفقاً للعلاقات والتفاعلات بين كل من العوامل الاقتصادية والسياسية.

وقد نبذت أدبيات هذه المدرسة فكر علم اقتصادات التنمية وطروحاته، وعكست أدبياتها رفض مفكري هذه المدرسة لأسلوب المعونات (Baur, 1981: 56) كما انتقد هؤلاء مفاهيم عدم الكفاءة والفساد وفشل الدولة State Failure مشيرين إلى التأثير المأساوي لهذه المظاهر السلبية في كثير من مجالات التنمية (Lal, 1983: 75)، ومن هذا المنطلق نادى مفكرو هذه المدرسة بتضييق نطاق القطاع العام ورفع الحواجز الحمائية وإطلاق حرية التجارة وآليات السوق.

رابعاً: الأهداف والاهتمامات المعاصرة للتنمية السياسية

يسوقنا التباين التنظيري الذي تشهده الأدبيات المعاصرة في التنمية السياسية إلى التطرق إلى الأهداف والاهتمامات الحديثة لهذه الدراسات التي شهدت بدورها نقله نوعية لمواكبة التطورات التي تحدث على الساحة العالمية.

وقد لوحظ مع منتصف الثمانينيات انحسار في عدد الأدبيات التي تناولت موضوع التنمية السياسية (Weiner & Huntington, 1994) حيث لم تعد هذه الدراسات تنشغل بالموضوعات التي حظيت باهتمام الباحثين في فترة سابقة، مثل دراسة أسباب الركود الاقتصادي على سبيل المثال في إفريقيا، والصراعات الدينية في الشرق الأوسط، وظاهرة السلطوية في شرق آسيا، والاضطرابات الاجتماعية في أمريكا اللاتينية، وإنما أصبح جل تركيزها على محاولة استخلاص نظرية أو نظريات للتنمية السياسية أو الفكر التنموي متفقة في ذلك مع اهتمامات مجلس بحوث العلوم الاجتماعية البريطاني واتجاهاته.

بل إن كثيراً من دراسات التنمية باتت منذ الثمانينيات وخلال التسعينيات توجه انتقادات للأدبيات السابقة لقصورها في هذا الشأن في محاولة لشحذ همم الدارسين واستحداث نظرية للتنمية السياسية بما يسهم في إحياء حقل الدراسة الذي أصيب بقدر من الترهل (Kitsehelt, 1994: 40).

وعلى هذا النحو بدأت الأدبيات الحديثة في محاولة سبر أغوار الأهداف المرجوة من التنمية السياسية مع مناقشة لمختلف النظريات الحاكمة للعلاقات بين هذه الأهداف – وهو ما سنتناوله بقدر من التفصيل خلال هذه الدراسة – وهكذا توصل هؤلاء إلى ضرورة اقتراح بدائل لمختلف الطرق التي يمكن من خلالها أن تحقق الدول أهدافها، كما أوضحت هذه الدراسات ضرورة الاهتمام بالتحليل الإمبيريقي لعدد من الموضوعات التي لم يعرها باحثو الستينيات القدر الكافي من الاهتمام.

ولعله من الأحرى قبل أن نسترسل في استجلاء الأهداف الحديثة للتنمية السياسية أن نسعى إلى الإجابة عن سؤال ملح يتردد في الأذهان يتعلق بأسباب هذا التباين الملحوظ في رؤى مفكري التنمية السياسية بشأن أهداف هذه الأخيرة منذ أن أصبحت دراسات التنمية السياسية حقلا خصباً للبحث الأكاديمي.

تأصيل جذور التباين:

هنا يمكن القول إن أدبيات التنمية السياسية قد افتقرت منذ البداية إلى اقتراب أو نموذج معرفي موحد، بحيث تعاظمت حدة الخلاف حول طبيعة التنمية السياسية، وازدادت تعقداً وعمقاً – على نحو ما أسلفنا – بحيث انعكس هذا الوضع بطبيعة الحال على أهداف الدراسة ذاتها، بيد أن أي فهم معمق لطبيعة هذا الخلاف الذي عكس بدوره صعوبة التوصل إلى اقتراب موحد لدراسة التنمية يستدعي بداية استجلاء الفروق القائمة بين مفهومين أساسيين وتمييزهما وهما التغير والتنمية.

فالتغير Change في حد ذاته يعني الانتقال من وضع إلى آخر دون أن يحمل أي مدلول إيجابي أو سلبي. أما التنمية Development فتعني نوعاً آخر من التغير الذي يهدف إلى تحقيق هدف محدد بما يتحتم معه معرفة نقطة البداية أو الانطلاق، ثم الهدف الذي تسعى عملية التنمية إلى تحقيقه، هذا وفي حين لم يحفز تحديد نقطة البداية أي جدل فكري بين دارسي التنمية فإن مجال تحديد أهداف التنمية السياسية اتسم بالغموض الشديد وبالتباين الملحوظ، وعلى هذا النحو تباينت رؤى

الدارسين لأهداف التنمية وفقاً لأطرهم التحليلية التي أنتجت بدورها ثلاث نظريات أساسية:

1 - النظرية الحتمية

اختصت الحتمية التطورية للتنمية السياسية بدراسة الاتجاهات التاريخية لتطور المجتمعات في إطار سعيها إلى صنع صورة لمستقبل هذه المجتمعات القائمة وفقاً للامتداد المنطقي للعمليات الاجتماعية القائمة، حيث ارتأى «ماركس» على سبيل المثال استحالة تجنب الصراع بين أصحاب العمل والعمال. ويتم عادة قبول هذه النظريات وانتهاجها من خلال الاعتقاد الراسخ في صحتها، حيث يصعب اختبار نتائج فروضها.

2 - النظريات القيمية

يحدد أصحاب هذه النظرية أهداف التنمية السياسية بالنظر إلى المثاليات، حيث يتصور هؤلاء إمكانية تشكيل الفرد لأهدافه إلى جانب قدرته على المضي قدما في إنجازها في إطار الاتفاق على المثالية المطلوب تحقيقها من خلال العملية التنموية ثم حشد الطاقات لإنجازها.

هذا ويتفق معظم منظري هذا الاتجاه على أهمية عدد من القيم، مثل الفعالية والمساواة والديمقراطية والأمن. وعلى هذا النحو تقتضي المثالية بوصفها هدفاً للتنمية السياسية ضرورة وجود جهاز حكومي قادر على تحمل المسئولية وتنفيذ السياسة العامة للدولة. أما هدف المساواة فيعني اتخاذ جميع الإجراءات السياسية من خلال مشاركة أفراد المجتمع في تشكيل سياسات الدولة وضمان الحريات الشخصية. أما أولئك الذي يرون في تحقيق الأمن الهدف الأسمى للتنمية السياسية، فعادة ما يستقون فلسفتهم من مقولات «توماس هوبز» في هذا الصدد.

وتتمثل نقطة الضعف الأساسية لهذه النظريات في صعوبة تحديد أولوية هذه الأهداف، حيث يصعب بناء أسس للتنمية السياسية تستند إلى معتقدات الفلاسفة، هذا إلى جانب تباين اتجاهات السياسيين والدارسين في هذا الشأن.

3 - النظريات الوصفية والتحليلية

بعيداً عن النظريات القيمية التي تهدف إلى استجلاء طبيعة أهداف التنمية السياسية برزت الاقترابات الوصفية والتحليلية من بين بقية الاقترابات، وذلك من خلال وصف التباينات السياسية القائمة وتحليلها بين كل من دول العالم المتقدم

ودول العالم الثالث في محاولة لتقليص الفجوة بينهما. وطبقاً للأطر التحليلية الوصفية فإن التنمية السياسية لا تعدو أن تكون سوى دراسة للحكومات المقارنة مع التركيز على دول العالم الثالث.

وترجع أهمية هذا الاقتراب الذي تتبناه معظم الدراسات الحالية للتنمية إلى حرصه على دراسة الظواهر التي يمكن ملاحظتها وتتبعها في الواقع بدلا من التعلق بالمثاليات، أما مكمن ضعفه الأساسي فيتمثل في اقتصاره على دراسة الحاضر وإغفاله لغايات التنمية ولنوعية معاناة دول العالم الثالث.

إطلالة على الأهداف الحالية للتنمية السياسية

عنيت الدراسات الحديثة للتنمية السياسية بإيلاء عدد من الأهداف أهمية خاصة وضعتها في موقع الصدارة مثل التكامل القومي، هذا إلى جانب بروز أهمية أهداف أخرى مثل العدالة والمساواة، وبخاصة بعد أن بات من المؤكد أن تحقيق كثير من دول العالم الثالث لهدف مضاعفة نصيب الفرد من الدخل القومي وهو من الأهداف المرجوة لم يعن بأي حال من الأحوال تحسين مستوى معيشة الفرد في هذه الدول.

أما الديمقراطية على النهج الغربي والتي كانت تعد من بداية الستينيات أسمى أهداف التنمية السياسية فقد شهدت منذ نهاية الستينيات انحساراً نسبياً، حتى اهتمت أدبيات التنمية مع بدايات الثمانينيات بمشكلات أخرى، مثل الاستقرار السياسي التي باتت تشغل حيزاً متنامياً من شواغل المحللين السياسيين. وفي إطار تتبعنا لأهداف التنمية السياسية عبر مختلف الأدبيات يجب ألا يغيب عن أذهاننا إسهامات مدرسة التبعية خلال الفترة التي امتدت منذ نهاية الستينيات وحتى بداية السبعينيات وبخاصة في أمريكا اللاتينية. حيث تمثلت أهم أهدافها في تحقيق التنمية الموجهة للداخل وقطع الصلة مع العالم الرأسمالي. ومع ولوج مرحلة الثمانينيات انشغل دارسو التنمية بنوعية أخرى من المشكلات تتعلق بالتحول الديمقراطي.

فقد باتت ظاهرة التحول الديمقراطي تمثل اتجاهاً عاماً في كثير من دول العالم وبخاصة بعد انهيار النظم الاشتراكية، بحيث رأى كثيرون أن تحقيق التنمية السياسية يتطلب البدء في اتخاذ خطوات حثيثة في هذا الصدد (ملك بوبوفيك، 1995 :82-103) وعلى الرغم من ميل كثير من مفكري التنمية إلى تقبل هذه الحقيقة فإنهم رأوا في عدم نمطية هذا التحول مجالاً خصباً لإنتاجهم العلمي، ولذلك تعددت الدراسات التي اختصت بتوضيح التباينات القائمة، وذلك من خلال تتبع المراحل التاريخية لهذا

التحول، والتي أكدت بدورها وجود اختلافات جوهرية في الموروثات تستوجب على حكومات العالم الثالث أن تتغلب عليها أثناء محاولاتها إقرار الصيغة الديمقراطية المناسبة التي ترغب في تطبيقها (Guenther, 1992: 31) ويعني ذلك أن اهتمام كثير من أدبيات التنمية ينصب حاليا حول نوع الديمقراطية التي تريد تلك الحكومات تبنيها بحيث يمكن أن تكشف الدراسات النقاب عن تباينات قد ترجع إلى شكل المؤسسة السياسية أو إلى نوعية العلاقة المقترحة بين كل من النظام السياسي والسوق .(Wode, 1992)

هذا ولم يقتصر اهتمام أدبيات التنمية السياسية على رصد للأهداف المرجوة من هذه العملية وإنما عكفت هذه الدراسات على تحليل معمق لمختلف أهداف التنمية واستحداث الاقترابات التي توضح العلاقات القائمة بينها.

وفي إطار هذه المحاولات برزت عدة اقترابات موضحة لطبيعة العلاقة بين أهداف عملية التنمية السياسية، تمثلت فيما عرف بالاقتراب التوافقي، وذلك إلى جانب كل من نظريات الصراع والنظريات التوفيقية.

1 - الاقتراب التوافقي

وجد هذا الاقتراب أصوله في فكر «كارل دويتش» و«ليرنر» و«بلاك» وغيرهم من الذين نظروا إلى التنمية بوصفها عملية شاملة منتظمة تعني الانتقال التقليدي إلى الحداثة، بما يعني أن انتقال قطاع من التقليدية إلى الحداثة يفترض بداهة حدوث تغيرات مماثلة في جميع القطاعات الأخرى.

وقد تبنى كثير من مفكري التنمية هذا الاقتراب الذي عني إمكانية تحقيق التنمية الشاملة في جميع المجالات في وقت واحد وبشكل توافقي لا يشوبه أي تعارض بين الأهداف، بيد أن هذا الاقتراب سرعان ما ووجه بانتقادات حادة بسبب صعوبة تطبيقه على عملية التنمية في دول العالم الثالث، وهو ما دعمته خبرة هذه الدول منذ منتصف الخمسينيات وحتى مرحلة التسعينيات.

2 - نظريات الصراع

قادت الانتقادات التي وجهت إلى الاقتراب التوافقي إلى ظهور عدد من الدراسات التي استحدثت ما سمي بنظرية الصراع، وقد ارتأت هذه الأخيرة وجود علاقات صراعية بين مختلف أهداف التنمية بما يصعب معه إمكانية الملاءمة فيما بينها، ولذلك اقتصر اهتمام هذه النظرية على ضرورة الاختيار من بين هذه الأهداف.

ومن الجدير بالذكر أن أدبيات الستينيات كانت قد درجت على استخدام عدد من المفاهيم التي توحي بشمولية عملية التنمية بوصفها مفهوم «بناء الأمة» و«التحديث».

أما فترة السبعينيات فقد شهدت ظهور مفاهيم مغايرة أقل عمومية تحمل بين طياتها نبرة أقل تفاؤلا، وذلك من خلال رسالة جديدة مفادها استحالة حدوث تنمية شاملة على جميع المستويات وضرورة الاقتصار على بعض المجالات دون غيرها.

وعلى هذا النحو برزت عناوين لأدبيات في التنمية تعكس هذا الاتجاه على غرار «الاختيار الصعب» و«أزمة الاختيار» و«معضلة التنمية».

لقد أشارت هذه الأدبيات إلى إمكانية حدوث صراع وتعارض بين أهداف مرحلة التنمية، مثل التعارض بين كل من النمو والعدالة على سبيل المثال أو بين النمو والحرية، بل إن بعض الدارسين في منتصف الثمانينيات رأى وجود علاقة صراعية بالفعل بين كل من التنمية السريعة وحقوق الإنسان (Donnely, 1984: 255).

هذا وقد افترض النموذج الليبرالي وجود علاقة طردية وثيقة بين عدم الاستقرار السياسي من ناحية والفقر من ناحية أخرى، بيد أن عدداً من الدراسات ألقى مزيداً من الضوء حول هذه العلاقة موضحاً ارتباط المستويات العليا من الاستقرار بالمستويات الوسطى للتنمية.

عموماً يمكن القول إن هذه النظريات في مجملها تشير إلى إمكانية التأثير السلبي للنمو الاقتصادي في كل من العدالة والاستقرار السياسي، وإن رأى هؤلاء صلاحية النظام الديمقراطي بصفة عامة لإنجاز كثير من الأهداف التنموية، ومن أهمها الاستقرار السياسي والعدالة.

ولعل من أهم النتائج التي قادت إليها نظريات الصراع تلك التي تمثلت في التشكيك في طموحات كثير من مقولات النظريات الليبرالية نتيجة التعارض المتوقع بين الأهداف التي تتبناها.

3 – النظريات التوفيقية

في سياق أكثر تفاؤلا برزت في أدبيات حقل التنمية السياسية دراسات انتهجت ما يسمى بالفكر التوفيقي الذي حرص على دحض مقولات نظرية الصراع حول حتمية الصراع وعالميته بين أهداف التنمية، وذلك من خلال التأكيد على إمكانية التوفيق بين هذه الأهداف.

هذا وقد عكفت النظريات التوفيقية على محاولة استحداث الطرق التي يمكن من خلالها تحقيق التوافق بين مختلف أهداف التنمية السياسية والتوصل إلى نوعية السياسات التي يمكن أن تنتهجها دول العالم الثالث في سبيل تحقيقها، وقد ارتأت هذه النظريات إمكانية تحقيق هذا الغرض من خلال عدد من الخطوات من أهمها:

أ – التركيز على بعض أهداف التنمية دون غيرها طبقاً لأولوياتها في سياسات الدولة.

ب – الاستناد إلى هياكل مؤسسية معينة قادرة على التوفيق بين مختلف هذه الأهداف.

ج – اختيار الاستراتيجية الحكومية المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة.

على هذا النحو افترضت طروحات النظريات التوفيقية إمكانية تجاوز الصعوبات الناجمة عن تحقيق التنمية الشاملة، وذلك بالتركيز على إنجاز بعض الأهداف على أن يتوالى تباعاً تنفيذ المتبقي منها.

وفي إطار البحث حول أولويات أهداف التنمية انبرى عدد من الدارسين لتحديد أسس الاختيار فيما بينها، حيث أجمع الدارسون على أولوية الأهداف السياسية على الإنجازات الاقتصادية.

وعلى الصعيد نفسه ارتأت بعض هذه الأدبيات إمكانية أن يؤدي الاختيار أو التفضيل بين مختلف السياسات إلى إبراز أهمية بعض الهياكل المؤسسية في تحقيق مزيد من التوفيق بين مختلف الأهداف، فنظام الحزبية الثنائية الراسخ عادة ما يكون أكثر قدرة على إنجاز هذه المهمة التوفيقية، وبخاصة فيما يتعلق بالمواءمة بين هدفي المشاركة السياسية والاستقرار السياسي، وذلك بقدر يفوق النظام التعددي المتفسخ.

مجمل القول إن النظريات التوفيقية قد اجتذبت اهتمامات علماء السياسة الذين حرصوا بدورهم على الربط الوثيق بين كل من الاستقرار السياسي والممارسات الديمقراطية، كما تأثر بها علماء الاقتصاد للتوفيق بين النمو والعدالة، وبخاصة أن النمو الاقتصادي وظهور البرجوازية في إطار الحد من القطاع العام في الاقتصاد يمكن أن يمثل عائقاً في سبيل تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية.

ومن الجدير بالإشارة إليه أن اهتمام كل من علماء السياسة والاقتصاد وتأثرهم بهذه النظريات لم يعكس أي تعاون وثيق بين كل من هذين التخصصين

في دراسات التنمية حيث اتسمت الأدبيات التي حرصت على توضيح كيفية التوفيق بين كل من الأهداف الاقتصادية والسياسية بالندرة النسبية في إطار التراجع العام لهذا الاتجاه (Kabashima, 1984: 305-514).

دور ثقافات التنمية في تفسير تباينات النمو

قاد منظرو الاتجاه التوفيقي بين مختلف أهداف التنمية إلى الإسهام في محاولة إحياء دراسات هذا الحقل، وذلك في محاولة لتجاوز طروحات منظري الصراع حول استحالة تحقيق التناغم بين أهداف مرحلة التنمية، بيد أنه سرعان ما نوه هؤلاء إلى التشكيك في عالمية السياسات التوفيقية، ففي حين يمكن أن تصيب هذه السياسات قدراً من النجاح في دولة ما إلا أنها قد تمنى بفشل ذريع في أخرى على الرغم من تماثل الصيغة التوفيقية لعدد من الأهداف.

وعلى هذا النحو فإن التساؤل الأساسي الذي يثور في الأذهان يتعلق بكيفية تفسير هذه الفروقات في النمو والإنجاز بين مختلف المجتمعات.

وفي هذا الصدد يمكن الجزم بأن قصور المحاولات التوفيقية بين أهداف التنمية عن إدراك مستوى العالمية إلى جانب عجز نظريات التوافق والصراع عن بلوغ هذا الهدف يعود إلى حد كبير إلى خصوصية كل دولة والتي تتمثل إلى جانب كل من الموقع والموارد الطبيعية في نوعية التجارب التاريخية والطابع القومي للشعوب، وهنا تبرز أهمية المتغير الثقافي بوصفه متغيراً مستقلاً ومحورياً، وهو ما اجتذب انتباه كثير من الأدبيات (ميتكيس، 1995).

بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن استخدام مفهوم الثقافة بوصفه أحد متغيرات عملية التنمية يجب أن يتسم بالحذر الشديد، وذلك بسبب اتساع هذا المفهوم وسهولة الاستعانة به لتفسير ما قد يخفى عن بعض المحللين. ولذلك عادة ما تتسم التفسيرات الثقافية بعدم الدقة وصعوبة الوصول إلى تعميمات بصددها.

وعموماً فإنه في إطار هذا السياق ودون الولوج في تفاصيل حول مختلف أهداف التنمية – التي تناولناها بقدر من الإيجاز – يمكن القول إن هناك شبه اتفاق بين مختلف الدارسين حول رغبة جميع المجتمعات في تحقيق كل من الثروة والعدالة والديمقراطية والاستقرار والاستقلالية، وهي أهداف تبلورت في مجملها في إطار بيئة غربية وتبناها عدد من النخب السياسية لدول العالم الثالث، في حين نبذها بعضهم الآخر في ظل تمسكه بالمرجعية المجتمعية، والتي عادة ما تكون متعارضة

مع المنظومة القيمية الغربية، ولعل في ذلك ما يفسر عدم اجتذاب النموذج الغربي لكثير من مجتمعات العالم الثالث سواء الإسلامية منها أو الأفريقية أو ذات الثقافة الكونفوشيوسية، وعلى هذا النحو أيضاً نادى عدد من المفكرين بضرورة الكف عن محاولة فرض النموذج الغربي على هذه المجتمعات ومحاولة بلورة نماذج لمجتمعات إسلامية أو كونفوشيوسية حديثة لا تنفصل من خلالها هذه المجتمعات عن مرجعيتها الثقافية الأصلية (Harrison, 1985: 43-44)، هذا وقد قاد الاستناد إلى المتغير الثقافي في تفسير أنماط التنمية إلى ضرورة التمييز بين مفهومي التحديث والتغريب، فعلى الرغم من وضوح هذا التميز على المستوى النظري فإن المستوى التطبيقي يعكس خلطا وتداخلا بين كل من المفهومين اجتنب بدوره اهتمام عدد من الدارسين في محاولة لاستجلائه.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مجتمعات العالم الثالث – على الرغم من حرصها على متابعة العملية التحديثية – فإنها نبذت التغريب بل تسعى إلى القضاء على آثاره السلبية من خلال ما سمي بـ De-Westernization.

وهكذا تعددت مجالات دراسة التنمية السياسية مؤذنة بفيض من الأدبيات المعاصرة التي تناولت مجالات حديثة الدراسة.

خامساً: مجالات حديثة للدراسة

فإذا ما تطرقنا إلى استجلاء المجالات الحديثة لأدبيات التنمية فسوف نلاحظ أن إسهامات دراسات التنمية السياسية عبر قرابة أربعة عقود قد اتسمت بالغزارة والتنوع – على نحو ما أسلفنا – بيد أن هذه الكتابات افتقرت إلى رؤية واضحة لصياغة نظرية التنمية، فقد زخرت أدبيات هذه الأخيرة بالدراسات التي أسهم مفكرو هذا الحقل العلمي في إفرازها، بحيث تضمنت دراسات حول حركات التحرر، كما تناولت أبنية الأحزاب السياسية وعلاقاتها في فترة ما بعد الاستعمار إلى جانب عمليات بناء الأمة والسياسات المدنية والعسكرية والحروب الإثنية وغيرها من مشكلات التنمية، بيد أن هذه الإسهامات لم تشر من بعيد أو قريب إلى سياسات التنمية التي يجب أن تطبق لتجاوز مرحلة التخلف، حيث رأى كثير من مفكري التنمية في هذا المجال تخصصا مستقلا يتجاوز مجال اهتماماتهم، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن إرجاع هذا الواقع جزئياً إلى تحول اهتمامات هؤلاء إلى مجال دراسات المناطق.

وفي إطار هذا السياق اتجهت بعض الآراء، وبخاصة في الجامعات البريطانية إلى القول بتراجع أهمية دراسات التنمية السياسية والسياسات المقارنة على كل من المستوى البحثي والأكاديمي، ولذلك فليس من المستغرب أن يتحول كثير من علماء التنمية السياسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى استخدام المناهج والمفاهيم المستخدمة في علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا، وفي الآونة الأخيرة في الاقتصاد لدراسة مشكلات العالم الثالث.

وعلى هذا النحو تبين لمجلس بحوث العلوم الاجتماعية البريطاني منذ بداية السبعينيات تراجع اهتمام الدراسات السياسية المعنية بالعالم الثالث عن التوجهات التنموية نتيجة تردد علماء السياسة بصفة عامة بين قصر اهتماماتهم على مجال دراسات المناطق والدراسات المقارنة أو التركيز على دور سياسات التنمية، مما أسهم في عجز هذه الدراسات عن التوصل إلى صياغة نظريات واضحة للتنمية.

وفي إطار تتبعنا للتطورات المعاصرة في دراسات التنمية ومسيرة أدبياتها تجدر الإشارة إلى أن الدراسات المقارنة كانت قد اتخذت في مرحلة مبكرة خطاً مستقلا وفي بعض الأحيان متناقضاً مع دراسات المناطق، حيث ارتأى المتخصصون في دراسات المناطق ضرورة استناد تفسيراتهم وتحليلاتهم إلى خصوصية هذه المجتمعات، فمعرفة الجانب السياسي لمجتمع ما تستوجب التعمق في دراسة تاريخه وثقافته ومختلف مؤسساته، هذا في حين اعتقد دارسو السياسات المقارنة أن أي تفسير يجب أن يستند إلى تعميمات إمبيريقية، حيث يستدعي استجلاء الجانب السياسي معرفة معمقة لتفاعل كل من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بصفة عامة ثم تطبيق هذه التعميمات على الحالة محل الدراسة.

وفي الستينيات تعرض حقل دراسات السياسات المقارنة إلى مزيد من التجربة، حيث انفصل المتخصصون في دراسة التنمية في الدول النامية عن أولئك الدارسين للمجتمعات الصناعية. وعلى هذا النحو ركزت دراسات التنمية على أهمية التباينات الثقافية بين مختلف دول العالم الثالث.

هذا وقد قادت هذه التطورات إلى توطيد الصلة بين دارسي السياسات المقارنة المهتمين بدراسة التنمية في دول العالم الثالث والمتخصصين في دراسة المناطق (Pye, 1985).

هذا ويتبدى حاليا تنامي أهمية التحليل الثقافي المقارن لمعرفة مراحل تطور الثقافة وكيفية قياسها، وذلك في محاولة لتفسير التباينات بين مختلف التجارب التنموية.

وعلى الصعيد نفسه باتت أدبيات التنمية السياسية تهتم أخيراً بدراسة كل من السلطة والدولة من خلال فهم مقارن لسياسات التنمية وإلقاء الضوء على سياسات ما يسمى بالدولة التنموية - على ما أسلفنا - وهو المصطلح الذي سبق أن استخدمه كل من «ميردال» و«أودنيل» و«وايت».

وعلى هذا النحو اتجهت معظم الآراء المعاصرة في دراسة التنمية السياسية إلى التأكيد على دور الدولة الذي طالما تم إغفاله في العملية التنموية، بحيث أصبح شكل النظام وقدراته من أهم عوامل تقويم التجربة التنموية، هذا إلى جانب انخراط هذه الأدبيات في دراسات المناطق.

وقد أسهمت مدرسة التبعية في هذا المجال من خلال إيلاء مفكريها لاهتمام متزايد بالعوامل الخارجية متباعدة عن دراسة العوامل الداخلية وبخاصة ما يتعلق منها بسياسات الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى بداية الثمانينيات لم يكن هناك أطر واضحة يمكن أن تربط بين سياسات الدولة ومشكلات التنمية، وفي كثير من الأحيان كان عادة ما تتم إما دراسة دور الدولة باعتبارها من المسلمات وبخاصة فيما يتعلق بالتخطيط وغيره من ضرورات التنمية، وإما تجاهله تماما باعتباره نتاجاً لقوى طبقية، هكذا اقتصرت هذه الكتابات على توجيه اللوم إلى المسئولين نتيجة إخفاق عملية التنمية بدلا من البحث عن آليات التنمية ذاتها وسياساتها. وعلى هذا النحو اتجهت الاهتمامات الحديثة لعلم التنمية السياسية إلى تأكيد مركزية سياسات التنمية وإبراز سمات الدولة التنموية Developmental State بوصفها أحد متغيرات عملية التنمية، وهو ما عني تنامي الاهتمام بما يمكن اعتباره التطبيق العملي للجانب السياسي.

ولعل من أهم المظاهر الحالية لدراسات حقل التنمية بصفة عامة أنها أصبحت تركز على المجالات المشتركة بين كل من المجتمعات المتقدمة والنامية، ولم تعد تقتصر على الصعوبات التي تواجه دول العالم الثالث، وذلك في إطار سعيها للإسهام في إرجاع دراسات التنمية السياسية إلى حظيرة اهتماماتها الأصلية وصياغة سياسات موحدة للتنمية.

وإجمالا للقول فإن التطورات الحديثة لدراسة التنمية السياسية قد قادت إلى عدد من النتائج لعل من أهمها:

1 – أنها ضاءلت من أهمية وجود نوعين من سياسات التنمية لكل من العالم المتقدم والنامي، حيث دعمت وجهة النظر القائلة بوجود علم سياسة واحد وهو ما كان يرفضه كثيرون من قبل.

2 – كما أسهمت هذه التطورات في التأكيد على الطابع التعاوني بين مختلف التخصصات في دراسة التنمية.

3 – أكدت ضرورة إسهام دراسات التنمية السياسية في صياغة سياسات الدولة للارتقاء بالعملية التنموية.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التطورات الحديثة التي تشهدها ساحة التنمية السياسية قد واكبها تغيير مماثل في النظريات التنموية بصفة عامة، فقد رفض كثيرون هذه النظريات التنموية التحديثية التي لجأت إلى إغفال واقع أنظمة العالم الثالث وخصوصيتها في إطار سعيها إلى صياغة نظرية تنموية عالمية صالحة للتطبيق على جميع المجتمعات، وسرعان ما قادت تلك الانتقادات إلى إعادة توجيه دراسات التنمية السياسية نحو مسارات جديدة إلى جانب بروز تعريفات جديدة لمفهوم التحديث (Badie, 1994: 6).

كما قادت هذه التطورات إلى ضرورة أخذ دراسات التنمية في الاعتبار تقاليد الشعوب وثقافاتها مع الانفتاح على مشكلات جديدة، وإيلاء أهمية كبيرة للتباينات القائمة بين مختلف المجتمعات.

وعموماً يمكن القول إن الدراسات المعاصرة للتنمية السياسية يسودها حالياً ثلاثة اتجاهات رئيسة:

1 – يتبنى الاتجاه الأول والذي يتسم بالتراجع والانحسار مقولات الفكر التنموي التحديثي التقليدي الذي يسعى بدوره إلى صياغة نظريات عالمية صالحة للتطبيق على جميع المجتمعات.

2 – أما الاتجاه الثاني فيؤكد أهمية دراسة عدد من النماذج التنموية لاستخلاص السمات المشتركة للعمليات السياسية التحديثية في إطار مقارن.

3 – هذا ويتمسك الاتجاه الثالث بضرورة تفسير التنمية السياسية في كل مجتمع انطلاقاً من الغوص في تجاربه التاريخية واستحضار خصوصية الثقافة.

سادساً: الجديد في نظريات التنمية

قادت الاهتمامات المعاصرة لدراسة التنمية السياسية إلى تطور مماثل في نظرياته، حيث شهدت نظريات التنمية تطورات حديثة فرضتها طبيعة الاهتمامات الحالية، وذلك لمواكبة ما يجري من أحداث، والتي تمثل أهمها في نبذ فكرة وجود حدود فاصلة بين دول العالم الثالث والعالم المتقدم.

ومن خلال تتبع نظريات التنمية – الآنف ذكرها – يتضح لنا بعض الحقائق الآتية:

1 – فيما يتعلق بالنظرية الماركسية وأصحاب مدرسة التبعية أدى انهيار الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية إلى تراجع ملموس في أدبياتها وبخاصة بعد أن اتضح لهؤلاء غياب نهج اشتراكي واضح المعالم.

وعلى هذا النحو أكد الماركسيون الجدد أن نجاح العمليات المنتظمة لتراكم رأس المال والتصنيع في الأنظمة المعاصرة يمكن أن يتوافر مع وجود دولة قوية أياً كانت توجهاتها السياسية إلى جانب جهاز بيروقراطي كفء قادر على التدخل والتحكم في المجال الاقتصادي (Lipton, 1987: 41-52).

كما أكد هؤلاء على أن عدداً من الدول قد توصل إلى تحقيق تنمية إما بالتعاون مع برجوازية وطنية أو دولية، وإما من دونهما مثلما حدث في كل من اليابان والصين وكوريا الجنوبية (Kitching, 1987)، حيث نجحت هذه الدول دونما اعتبار للمفاهيم الليبرالية أو الاشتراكية لحقوق الإنسان أو للحريات المدنية.

2 – أما النظرية التحديثية فقد شهدت بدورها في الآونة الأخيرة عملية مراجعة تقويم لطروحاتها وفرضياتها وإعادة لها.

وتجدر الإشارة إلى أن بداية هذه الحقبة ترجع إلى نهايات الثمانينيات وبدايات التسعينيات، حيث أسهم كل من «بوث Booth» و«إيفانز Evans» و«كروك Crook» في إعادة صياغة هذه النظرية، وقد حرصت هذه الإسهامات على التأكيد على الطابع المتميز لقدرات الدولة التنموية، ولا أعني هنا بطبيعة الحال الإشارة إلى تطور مفاهيم النظرية التحديثية عن التحديث أو التغريب أو الرأسمالية الليبرالية، وإنما أشير إلى الاهتمام الحالي للنظرية التحديثية ذاتها ببعض عوامل الإنجاز استناداً إلى بعض التجارب التنموية، ومن بينها عامل الثقافة السياسية ومستوى التميز الوظيفي ومدى استقلالية المؤسسات البيروقراطية ودرجة الاعتماد عليها إلى جانب طبيعة شرعية النظام.

ومما يذكر أن مواكبة النظرية التحديثية للتطورات الحديثة تعود إلى حد كبير إلى الانتقادات التي وجهت إليها ونبذ كثيرين لها، وهو ما كان يمكن في حد ذاته أن يمثل عائقاً نحو الرغبة في المراجعة وإعادة التقويم ولكنه عد حافزاً للتجديد.

وفي حين مال المنظرون التحديثيون في السابق إلى رؤية تطور العوامل – الآنف ذكرها – بوصفها نتيجة للعملية التحديثية فهناك من الدلائل ما يشير إلى رؤيتهم لها حالياً بوصفها شرطاً ضرورياً لتحقيق تنمية فعالة على النحو الذي تشهده الصين من إصلاحات إدارية وتحديث سياسي.

ولعل في هذا التطور ما يفسر الجهود المبذولة لعدم تسييس البيروقراطية والفصل بين كل من المجال السياسي والاقتصادي وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية.

مجمل القول إن هناك شبه اتفاق بين مختلف الاتجاهات الفكرية التنموية حول الآثار السلبية لعدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر سلبا في كفاءة عملية التنمية، مثل المحسوبية والفساد والتسييس والعمومية وغياب معايير واضحة للإنجاز، وذلك دونما تمييز بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث (Hyden, 1987: 17).

هذا إلى جانب تأكيد هذه الاتجاهات على ضرورة وجود أرضية أخلاقية أو سياسية للعدالة، وقد عنى ذلك أنه في إطار الصعوبات والضغوط الداخلية والخارجية التي يمكن أن تواجه الدول النامية فإن بعض الممارسات يمكن أن تشكل عائقاً نحو ظهور الدول التنموية.

ولذلك ما زال هؤلاء يميلون إلى التأكيد على أهمية قيمة المأسسة والإنجاز والتخصص على مستوى كل من البنية الاقتصادية والثقافة السياسية.

وإجمالا للقول نبذت الاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية السياسية كل صور التبعية السياسية والإدارية، وأكدت على ضرورة وضوح الحدود بين كل من العام والخاص على كل من المستوى الحكومي والإداري في المجتمعات النامية، مع الاتجاه نحو خصخصة القطاع العام. ولذلك فقد أولى أصحاب النظرية التحديثية في الوقت الحاضر أهمية كبرى لاستجلاء مختلف العوامل الحافزة، وتلك التي تمثل عائقاً للتنمية إلى جانب توضيح أنواع الاصلاحات السياسية والمؤسسية والإدارية التي يمكن أن تحد من أي آثار سلبية.

3 – أما أصحاب مدرسة التبعية الذين تصوروا في فترة من الفترات صعوبة

تحقق تنمية شاملة إلا عبر ثورة عالمية، فقد تبين لهؤلاء خطأ مقولتهم مع تعدد التجارب التنموية، سواء في أمريكا اللاتينية وبخاصة البرازيل أو في بعض الدول الأفريقية في إطار وجود علاقة بين رأس المال المحلي والأجنبي.

هذا وقد امتدت المناظرات حول مختلف النماذج النظرية للتنمية إلى بلدان أخرى مثل نيجيريا وكوريا (Lim, 1985: 44)، وعلى هذا النحو فإنه على الرغم من القيود التي فرضتها نظرية التبعية فإنه لا يمكن إنكار أهميتها بسبب تناولها مختلف الأشكال التاريخية والهيكلية للسيطرة في كل من المجتمعات الصناعية وغير الصناعية، وآثار هذه العلاقات الاقتصادية والسياسية عبر القومية على هدف تحقيق التنمية المستقلة في إطار الدولة التنموية.

4 – كما أسهم ظهور النظرية الكلاسيكية الجديدة في مجال التحليل السياسي وخصوصاً في المجالات الحديثة للاقتصاد السياسي الجديد Neo-Classical Political Economy في التنمية في إعادة طرح حلول جديدة لكثير من المشكلات التنموية وبخاصة فيما يتعلق بوظائف الدولة وقدراتها (Staniland, 1985: 105).

وعلى هذا النحو حرص عدد من الدراسات التي استندت إلى هذه النظرية على استجلاء بعض النقاط التي تمركزت حول المحاور التالية:

أ – الناحية المنهاجية التي عني بها أيضاً بعض الماركسيين التقليديين وإن كان ذلك من منظور مغاير، فقد أكد المفكرون الجدد للاقتصاد السياسي على أهمية وجود اقتراب موحد لتفسير الاهتمامات السياسية يمكن تطبيقه على جميع المجتمعات، وقد افترض هؤلاء أنه على الرغم من اختلاف المجالات والممارسات (الاقتصادية والثقافية والمؤسسية والأيديولوجية) وعلى الرغم من التباينات الواسعة في كل من الخيارات والفرص فإن القاسم المشترك يظل متمثلا في ميل الأفراد في كل المجتمعات إلى حماية مصالحهم، مما يعني مساندة هؤلاء للسياسات التي يرون إسهامها في تأمين أفضلياتهم أياً كان شكل النظام السياسي.

ب – أما الإسهام الثاني للنظريات الحديثة للاقتصاد السياسي التقليدي، فيتمثل في ضرورة أن تشارك التنمية السياسية في إطار هذا السياق في وضع السياسات وإرساء دعائم مؤسسات يتمكن السلوك الفردي من خلالها من تقديم مصلحة الجماعة على المصلحة الفردية وبناء نظام سياسي قادر على تحقيق التوافق بين كل من المصلحة الفردية والعامة.

وبما أن احتكارات قوى الاقتصاد السياسي قد تمثل عائقا لإطلاق الطاقة الخلاقة للأفراد، وهي تلك الطاقة التي تستند إليها مصلحة الجماعة فإن عواقب هذا الوضع عادة ما تكون وخيمة وباهظة التكلفة في المدى البعيد، كما يمكن أن تواجه بقدر من المقاومة مؤدية بذلك إلى تباطؤ عملية التنمية.

وجدير بالذكر أن أصحاب هذه المدرسة لم ينظروا بعين الرضا إلى التبسيط الإحصائي الذي انتهجته بعض الدراسات التي اهتمت بالتخطيط، مشيرين بذلك إلى اختناقات القطاع العام التي أسهمت في إفراز بيروقراطية غير مسؤولة متواطئة مع بعض الطبقات، وعاجزة عن تحقيق أي برنامج إصلاحي تنموي.

ولذلك عادة ما يشير هؤلاء في تشخيصهم لطبيعة هذه السلبيات إلى أنها تعكس بصفة عامة إخفاقاً للدولة مما يستدعي إطلاق آليات السوق وقوى المنافسة (Dahl, 1985: 10).

ج – حرص المفكرون المحدثون للاقتصاد السياسي على تجاوز النظرة التبسيطية التي ترى حتمية الاختيار بين كل من قوى السوق أو الدولة، ويرجع ذلك إلى أنه على الرغم من وجود تجارب تنموية فاشلة نتيجة عجز الدولة وفسادها، فإن هناك كثيراً من التجارب التنموية الفاعلة التي استندت إلى قوة الدولة وتعاظم دورها، كما أن إطلاق قوى السوق يمكن بدوره أن يقود إلى تنمية غير متكافئة، ولذلك يتمثل الاهتمام الحقيقي لعلم التنمية السياسية في استحداث طرق تحقيق التعاون والتنسيق ووسائلهما بين كل من قوى السوق والدولة لتحقيق التنمية إلى جانب التأكيد على دور سياسات الدولة بوصفها وسيطاً منظماً لهذه العلاقة.

وقد تناول كثير من أدبيات هذه المدرسة كثيراً من الموضوعات التي حظيت باهتمام منظريها أمثال «روبن Rubin» و«ساند بروك Sand Brook».

وإجمالا للقول فإن مختلف النظريات والمدارس التنموية قد أسهمت بالفعل في طرح رؤى جديدة لدور الدولة وقدراتها أثناء مرحلة التنمية، بما يمكن أن يمثل إثراء مجال حقل التنمية السياسية في إطار اهتمام هذه النظريات بإلقاء مزيد من الضوء على البيئة الاقتصادية والمجال الثقافي والبيئة الدستورية إلى جانب استجلاء طبيعة القاعدة الاجتماعية ونوعية الشرعية والسلطة السياسية إلى جانب توضيحها لمختلف الضغوط الداخلية والخارجية التي يمكن أن تواجهها الدولة، ومدى قدرتها الإدارية التي تؤهلها لتحقيق أهدافها التنموية.

هذا وقد واكبت هذه الاهتمامات بالفعل التطورات الحديثة في مجال تحديد العلاقة بين كل من الدولة والاقتصاد التي أفرزت بدورها مجموعة كبيرة من الأدبيات التي تناولت كثيراً من المجتمعات الصناعية ودول العالم الثالث (Kohli, 1987).

مفاهيم حديثة للدراسة

اتجهت الدراسات المعاصرة للتنمية السياسية إلى دراسة مجموعة من المفاهيم الحديثة، لعل من أهمها مفهوم المجتمع المدني، وذلك في إطار الاهتمام بفاعلية مؤسسات هذا المجتمع في مواجهة الدولة، وذلك لحفز عملية التحول الديمقراطي.

وعلى هذا النحو لجأ دارسو التنمية السياسية إلى التعريف بالمفهوم وتحديد ضوابطه المنهجية والموضعية، وذلك لاستحداث مؤشراته الكمية والكيفية. إلى جانب تحديد بعض الإشكاليات المرتبطة به وإلى جانب محاولة تأصيل هذا المفهوم على كل من المستوى النظري والإجرائي وتحليل خصوصية هذا المفهوم في دول العالم الثالث.

هذا وقد لوحظ التباين الكبير بين مختلف المفكرين في تكييفهم لمفهوم المجتمع المدني، حيث استخدم بعضهم هذا المفهوم وما يرتبط به من منظمات غير حكومية وتطوعية وجماعات ومنظمات وسطية بوصفه مقابلاً للدولة، في حين استخدمه بعضهم الآخر بوصفه مقابل للدين، واعتبار مبادىء العلمنة أحد مدخلات المجتمع المدني.

وهناك أخيراً من استخدم المدني بوصفه مقابلاً للعسكري، وهو ما حفز كثيراً من الأدبيات إلى دراسة العلاقات المدنية العسكرية.

ويقودنا هذا الحديث إلى القول بأن التأكيد على أهمية المجتمع المدني من الأدبيات المعاصرة للتنمية لا يعني بطبيعة الحال إغفال دور المؤسسة العسكرية في كثير من دول العالم الثالث، وذلك بوصفها مؤسسة غالبة قد تقوم بدور مهم في كل من التنمية السياسية والاقتصادية على غرار ما يحدث في كثير من دول جنوب شرق آسيا.

قصور المناهج المستخدمة ومحاولة تأصيل تحليلي بديل

من منطلق القصور العام للمناهج المستخدمة في دراسات التنمية كان السعي الحثيث لتأصيل إطار تحليلي بديل، وهنا تجدر الإشارة إلى أن حقل التنمية السياسية قد ساده في فترة من الفترات نوع من الاجتماع المنهجي حول اتخاذ المنهج السلوكي بوصفه اقتراباً أساسياً لدراسة ظاهرة التنمية السياسية.

وقد انطلق هذا المنهج من افتراض وجود ثوابت معينة في كل من السلوك السياسي والاجتماعي تسمح بإرساء تعميمات تقود إلى قوانين تحكم العلاقة بين مختلف المتغيرات.

وعلى هذا النحو شغل هذا المنهج باستخدامه لكل من خطوات البحث العلمي والطرق الكمية موقع الصدارة بين المناهج التي استخدمت في دراسات التنمية السياسية، كما أفرز بدوره كلاً من المنهج النظمي والمنهج البنائي الوظيفي.

بيد أن المدرسة السلوكية سرعان ما تعرضت لانتقادات خاصة بعد ولوج مرحلة ما بعد السلوكية التي قادت إلى مجموعة حديثة من المناهج شابها هي الأخرى نوع من القصور نتيجة طبيعتها الجامدة التي تصلح للنظم المستقرة على خلاف ما هو سائد في كثير من دول العالم الثالث التي تمر بتطورات متلاحقة، هذا إلى جانب هيمنة السمة الانتقائية على هذه المناهج بحيث تتبنى ما يتلاءم مع مقولاتها متجاوزة ما يتعارض مع طموحاتها.

إجمالاً للقول فإنه لم يعد خافياً على كثير من مفكري العالم الثالث محدودية هذه المناهج في فهم الواقع السياسي لبيئاتها، فالمناهج الغربية تعد نتاجا لمناخ اجتماعي وثقافي مغاير يجعلها غير صالحة للتطبيق على مجتمعات العالم الثالث، كما أنها عادة ما تعجز عن التفاعل مع بيئة هذه المجتمعات.

وقد أدى هذا الواقع إلى انعدام فاعلية هذه المناهج وبخاصة مع اتساع الهوة بين كل من الواقع الغربي وغير الغربي. ومن هنا كان لزاماً تأصيل إطار تحليلي بديل مع البيئة الاجتماعية الثقافية والسياسية لدول العالم الثالث يتناغم مع معطياتها ومقولاتها.

ومن الجدير بالذكر أن مفكري العالم الثالث قد أسهموا في هذه المحاولات، وكان للمفكرين العرب جانب من هذه الإسهامات سوف نسعى إلى استيضاحها ومعرفة ما إذا كانت هذه الأدبيات قد استطاعت استحداث أطر تحليلية من خلال إلقاء مزيد من الضوء حول الإسهامات العربية في حقل التنمية السياسية.

سابعاً: الإسهامات العربية في التنمية السياسية

يقودنا الحديث عن التطورات المعاصرة لدراسة التنمية السياسية بالضرورة إلى التطرق إلى الإسهامات العربية في هذا المجال لمعرفة مدى إمكانية التحدث عن علم تنمية عربي.

بيد أن التناول النقدي لأدبيات التنمية السياسية على المستوى العربي يستوجب بداية التأكيد على اختلاف الواقع السياسي والاجتماعي وتباين مشكلات المجتمعات العربية عن مثيلاتها من المجتمعات الغربية، مما يعني ضرورة طرح الفكر التنموي العربي لرؤى تعكس خصوصية الثقافة وتنبع من معطياته التاريخية وهو ما لا يتعارض مع الاتجاهات الحديثة لأدبيات التنمية السياسية. ولكن هل أسهم الإنتاج العلمي العربي في إثراء الحقل المعرفي لدراسات التنمية السياسية؟ وما مدى قدرته على تطوير نظريات ورؤى مستقلة؟.

ولعل ما يؤكد هذه المقولة إن معظم الأدبيات العربية قد استندت إلى مفاهيم وأطر مرجعية غربية (التابعي، 1988 :46)، كما لم يتجشم كثير من مفكري التنمية العرب عناء تحديد مفهوم التنمية ذاته من منظور عربي، استناداً إلى المفاهيم الغربية السائدة التي أصبحت مع مرور الزمن من البدهيات التي تقبلها هؤلاء دون النظر إلى التباينات القائمة بين مجتمعات الدول المتقدمة ودول العالم الثالث (عارف، 1987 :185).

من ناحية أخرى أرجع معظم الأدبيات العربية في التنمية السياسية ظاهرة تخلف دول العالم الثالث إلى تغيرات أحادية البعد، إما لأسباب داخلية ترتبط بالتركيب الاجتماعي والثقافي (الجوهري، 1982)، وإما إلى أسباب خارجية نابعة من سيطرة الغرب على مقدرات شعوب العالم الثالث، وقد برز هذا الاتجاه جليا بين أصحاب مدرسة التبعية، هذا في حين لجأ قلة من المفكرين إلى الابتعاد عن التفسير الأحادي للتخلف في محاولة لدمج كل من العوامل الداخلية والخارجية، وذلك من خلال رؤيتهم لتفاعل كل من بيئة داخلية غير مواتية وعوامل خارجية مسيطرة.

المرجعية الفكرية للأدبيات العربية في التنمية السياسية

وفي إطار ما سبقت الإشارة إليه من عدم توصل الأدبيات العربية في التنمية إلى بلورة رؤية مستقلة، وفي ظل تغيب نظرية تنموية عربية واضحة المعالم، لجأت معظم الدراسات العربية إلى محاكاة النظريات الغربية، فقد تبنت هذه الدراسات حتى نهاية الثمانينيات مقولات الفكر الليبرالي أو الماركسي وإن مالت في التسعينيات بعد انهيار الأنظمة الاشتراكية إلى اتباع المنظومة القيمية الليبرالية ونقل أطرها النظرية كاملة.

ومثلما شهد مجال حقل التنمية السياسية في العالم الغربي تنوعاً في نظرياته التي مثلت مجموعة من البدائل المتاحة وعكست نوعاً من التجديد الذاتي، فقد تأثرت

الأدبيات العربية بدورها بهذا التشعب التنظيري وإن اتسم هذا الأخير بقدر من الجمود نتيجة اقتصاره على المحاكاة وابتعاده عن الابتكار.

وعلى هذا النحو استندت هذه النظريات إلى مقولات النموذج التحديثي والماركسي وأصحابه مدرسة التبعية إلى جانب محاولات الدمج بين كل من النظريات الغربية والتراث الإسلامي.

1- النموذج التحديثي والمنظومة القيمية الليبرالية

تبنت مجموعة من المفكرين العرب مقولات النموذج التحديثي الذي يستلهم أسس المنظومة القيمية الليبرالية ومبادئها، وبطبيعة الحال مال هؤلاء إلى الممارسات السياسية الغربية في إطار الفكر الديمقراطي الليبرالي الذي يؤكد أهمية البعد السياسي المؤسسي ويدعم الاتجاهات التعددية التنافسية. ومن الجدير بالإشارة إليه أن تلك الاتجاهات التي سبق وأن نادى بها كتاب المدرسة التحديثية الليبرالية عكست في مجملها فكر النظريات السلوكية.

2- النموذج الماركسي

حظي هذا النموذج بجاذبية خاصة لدى بعض المفكرين العرب انطلاقا من المقولات الماركسية حول التنظيم الحزبي الواحد والصراع الطبقي والملكية العامة لوسائل الإنتاج، وإن بدأت أدبياته تشهد انحساراً وتراجعاً ملحوظاً مع بداية التسعينيات وانهيار الأنظمة الاشتراكية (عبدالله، 1985).

3- نموذج مدرسة التبعية

يطرح هذا النموذج مفهوم التنمية الموجهة إلى الداخل، ويرى مفكرو هذه المدرسة في الأبعاد الخارجية أهم معوقات التنمية، وفي إطار هذا السياق يمكن ملاحظة تعدد أدبياتها على مستوى العالم العربي، حيث تأثر بها كثير من المفكرين، بيد أنها لم تنجح على كل من مستوى الكتابات العربية والغربية في تقديم نموذج تنظيري واضح المعالم يختلف عن بقية نظريات التنمية السياسية.

4- النموذج التوفيقي بين النظريات العربية والتراث الإسلامي

في مواجهة هذه الاتجاهات المحاكية للغرب سعت بعض الدراسات العربية للتنمية السياسية إلى إضفاء قدر من الخصوصية على أدبياتها من خلال تحقيق دمج بين كل من المصادر الغربية والمصادر الإسلامية في محاولة توفيقية للحفاظ على الخصوصية الحضارية، فقد أقر معظم كتاب التنمية السياسية العرب عالمية المفاهيم والمناهج، ولكنهم حرصوا على الحفاظ على خصوصية المضمون والمحتوى التي تتوافق مع ثقافة الشعوب العربية.

هذا وقد تناولت بعض الدراسات بالشرح والتحليل مختلف التيارات داخل هذا الاتجاه، حيث رأت إمكانية التمييز بين اتجاهين فرعيين أساسيين داخل هذا الاتجاه:

1 – يتمثل الاتجاه الفرعي الأول في الانطلاق من نظريات التنمية السياسية المعاصرة وانتقاء مجموعة القيم الفكرية المناسبة للمجتمع محل الدراسة، ومن ثم تتم تحليلاته عادة في سياق تبريري تسويغي.

2 – أما الاتجاه الفرعي الثاني فقد تمثل في الانطلاق من أرضية إسلامية في محاولة لإيجاد نظرية إسلامية للتنمية، وهي محاولات وقعت في أوجه القصور نفسها مع الاتجاه السابق.

وتعددت أخيراً محاولات بلورة رؤية إسلامية في التنمية السياسية قدمت إسهاما نقدياً للنظريات الغربية، كما أنها سعت إلى تقديم إطار مرجعي لتناول موضوع التنمية السياسية إلا أنها لم تتوصل إلى صياغة واضحة في هذا الصدد، حيث تقع في خطأ التوفيق مع النموذج الغربي، بحيث لا تعكس في حقيقة الأمر رؤية إسلامية حقيقية.

على هذا النحو يمكن القول إن معظم الكتابات العربية في التنمية السياسية لم تتوصل إلى تطوير منهج مستقل، بحيث لجأ معظمها إلى دراسة الواقع العربي من خلال خطى الأدبيات الغربية نفسها من حيث تفتيتها لظاهرة التنمية بين كثير من التخصصات العلمية.

التنمية السياسية إلى أين؟

بعد استجلاء مختلف الاهتمامات الحديثة لأدبيات التنمية السياسية وتتبع التطور الذي شهدته مختلف اقترابات الدراسة، يتبادر إلى الأذهان تساؤل ملح حول مستقبل دراسات التنمية السياسية وخصوصاً بعد أن تعرضت لانتكاسة تمثلت في تراجع أدبياتها وانحسار الاهتمام بموضوعاتها.

وهنا أشير إلى رصد قام به بعض الباحثين تتبع خلاله ما كتب في عدد من الدوريات عن موضوع التنمية السياسية في الفترة من 1964 إلى 1987 لاحظ من خلاله شغل موضوعات التنمية السياسية لحيز لا يزيد على 9٪ فقط من محتوى الدراسات (Leftwich, 1994).

فالواقع أن دراسات التنمية تشهد حاليا تحدياً حقيقياً في مواجهة تعالي الصيحات ضد إنجازاتها، وعلى الرغم من محاولة كثير منهم دحض هذه المقولة

حتى منتصف الثمانينيات فإن الاتجاهات الحديثة تشير إلى تضاؤل أهميتها على ساحة الأدبيات السياسية في إطار ما ارتأوه من تراجع مماثل على مستوى العلوم الاجتماعية ككل.

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من فشل دراسات التنمية خلال العقود الأخيرة في تقديم حلول جذرية لمشكلات التنمية على النحو المأمول فإن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال أنها أصبحت عديمة الجدوى أو أنها إلى زوال، وذلك بسبب أهميتها ليس على مستوى العالم الثالث فحسب، وإنما بالنسبة لجميع الأنظمة المعاصرة.

فمجال دراسات التنمية لم يمثل قط فرعاً للبحث الأكاديمي المنفصل عن الواقع وإنما على العكس من ذلك انخرطت هذه الدراسات في واقع مجتمعات العالم الثالث في محاولة لإيجاد حلول مناسبة وإن اختلفت توجهات المفكرين التنمويين ونواياهم، وعموماً نلحظ أن معظم أدبيات التنمية تلجأ حالياً إلى تركيز اهتماماتها حول مجموعة محدودة من القضايا رغبة منها في مواجهة مشكلات حيوية يعاني منها كثير من المجتمعات، مثل الفقر والمرض، ولذلك تتمركز اهتمامات هذه الأدبيات حالياً حول عدد من المحاور الأساسية:

1 – دراسة كل من السلطة والدولة وكيفية تحقيق نوع من التوازن بين كل من الدولة والسوق (Colelough, 1992) عبر مختلف مراحل العملية التنموية لحفز هذه الأخيرة، وذلك في إطار التأكيد على دور سياسات الدولة في صياغة هذه العملية.

2 – وضع تصورات للتنمية القومية مع الأخذ في الاعتبار أهمية الاقتصاد الدولي إلى جانب تأكيد دور الدولة بوصفه وسيلة بين كل من المصالح القومية الفرعية Sub-National Interest والمصالح القومية ومثيلاتها على المستوى الدولي.

3 – دراسة طبيعة التوترات التي يمكن أن تثور بين أولويات التنمية ومختلف العمليات المرتبطة بها في فترات وظروف متباينة مع التأكيد على دور الدولة في هذا الشأن.

ومن الجدير بالإشارة إليه أنه على الرغم من توجه دراسات التنمية السياسية حاليا إلى التأكيد على أهمية التنافس في إطار قوى السوق فإنها لم تغفل أهمية مركزية دور الدولة التنموية في علاقاتها بكل من القطاعين العام والخاص، وهو ما أثبته تاريخ التجارب التنموية في دول العالم الثالث، حيث شهد كثير من هذه البلدان تجارب تنموية ناجحة، كان للدولة فيها دور محوري، ولعل التجربة الكورية خير دليل على صدق هذه المقولة وإن عجزت بعض هذه الدول عن إرساء دعائم دولة تنموية فاعلة.

خاتمة

إن التحولات الهيكلية التي شهدها حقل التنمية السياسية والتي مثلت نقلة نوعية في دراسات التنمية مازال عليها أن تواكب التطورات المعاصرة، بحيث لا تظل جامدة في مواجهة المتغيرات الحديثة، ولعل أهم التحديات التي تواجه هذه الدراسات تتمثل في تحديد دور كل من الدولة والمجتمع في هذا المجال في ظل بروز الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني وبحفز مؤسساته لإرساء دعائم التنمية السياسية إلى جانب عدم إغفال دور الدولة.

وفي إطار هذا السياق يمكن القول إن ضرورة تمتع مختلف مؤسسات المجتمع المدني بعلاقة متوازنة مع النظام في ظل قدر من الحرية والاستقلالية لا يلغي بالضرورة تدخل الدولة المباشر في تنظيم المصالح وتجميعها والتعبير عنها داخل المجتمع لحفز مزيد من التنمية في دول العالم الثالث. ويعني هذا الوضع قيام الدولة بما يعرف بالهندسة الاجتماعية إلى جانب الإسهام في دفع التنمية السياسية.

هذا كما يثير موضوع مدى اعتماد التنمية على كل من الدولة والمجتمع تساؤلاً مهماً حول دور الفاعلين الدوليين في التأكيد على ما اعتبر بعض الشروط المعاصرة للتنمية في ظل مظاهر العولمة، سواء فيما يتعلق بإطارها المؤسسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي، وهو ما أثار قضية التحول الديمقراطي وما تفرضه داخليا من آليات تضمن توفير ما سمي بحسن إدارة شئون الدولة والمجتمع (Good Governance) إلى جانب كل من الشفافية (Transparency) ومحاربة الفساد.

وفي إطار هذا السياق تسعى الأدبيات المعاصرة للتنمية السياسية مع بداية القرن الحادي والعشرين إلى تتبع التطورات المتلاحقة التي يشهدها حقل التنمية السياسية كذلك في محاولة لمواكبة التغيرات التي تتعرض لها.

المصادر

إسماعيل صبري عبدالله (1983). **في التنمية العربية**. القاهرة: دار المستقبل العربي.

عبدالمنعم المشاط (1988). **التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا**. الإمارات: مؤسسة العين للنشر والتوزيع.

كمال التابعي (1985). **الاتجاهات المعاصرة في دراسة القيم والتنمية**. القاهرة: دار المعارف.

محمد الجوهري (1982). **علم الاجتماع وقضايا التنمية في دول العالم الثالث**. القاهرة: دار المعارف.

ملك بوبو فيك (1995). كيف تعزز الديمقراطية. **المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية**، عدد 143.

نصر عارف (1992). **نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي**. القاهرة: دار القارئ العربي.

هدى ميتكيس (1996). المتغير الثقافي والتنمية في كوريا. في محمد سيد سليم (محرر) النموذج الكوري للتنمية، مركز الدراسات الآسيوية، جامعة القاهرة.

Almond G.A. (1990). *A discipline divided, school and sects in political science.* New Bury Park California Sage Publications, The Publishers of Professional Social Science.

Badie B. (1994). *Le Développement politique, economie.* Paris.

Bagchi A.K. (1952). *The political economy of development. Cambridge*: Cambridge University Press.

Baur P.T. (1981). *Equality, The Third World and economic delusion.* London: Methueu.

Brett. E.A. (1987). *States, markets and private power in the developing world*: Problems and possibilities. *IDS Bulletin*, 18 (3) July.

Cardoso F. H. (1977). The consumption of dependency theory in the U.S.A., *Latin American Reseach Review*, 12 (3).

Chilcote R. (1984). *Theories of development and under development.* London: Westview Press.

Colclough, C. (1992). *Neo-liberalism and the development policy debate.* New York: Oxford Press.

Coleman J. (1965). *Education and political development.* Princeton University Press.

Dahl R. (1971). *Polyarchy: participation and opposition.* New Heaven C.T.: Yale University Press.

--------, *A preface to economic democracy.* Cambridge: Polity.

Donnely, J. (1984). Human rights and development, complementary or competing consensus. *World Politics*, 36 (2) Jan.

Guenther R. (1992). *Elites and democratic consolidation in Latin America and Southern Europe.* New York: Cambridge University Press.

Harrison, LE. (1985). *Underdevelopment is a state of mind: The Latin American case.* Cambridge Mass Center For International Affairs, Harvard University: University Press Of America.

Huntington S. (1968). Political development and political decay. *World Politics*, 17 (3).

Huntington S. & Weiner M. (Eds.) (1994). *Understanding political development.* Waveland Press Inc.

Hyden, G. (1987). *No shortcuts to progress, African development management in historical perspective.* London: Heinemann.

Kabashima, I (1984). Supportive participation with economic growth, The case, of Japan. *World Politics*, 36 (3) April.

Kitching, G. (1987). The role of national bourgeoisie in the current phase of capitalist development: Some reflections. In Paul M. Lubeck (Ed.) *The African bourgeoisie, Capitalist development in Nigeria, Kenya and the Ivory Coast.* Boulder: Lynne Rienner.

Kitschelt, M (1994). *The transformation of European social democracy.* New York: Cambridge University Press.

Kohli, A. (1986). *The state and development in the Third World.* Princeton N.J.: Princeton University Press.

La Palombara, J. (1963). *Bureaucracy and political development.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

La Palombara, J. & Weiner M. (Ed.) (1966). *Political parties and political development.* Princeton N.J.: Princeton University Press.

Lal, D. (1983). *The poverty of development economics.* London: Institute of Economic Affairs.

Leftwich, A. (1992). Politics and development studies. In A. Leftwich (Ed.) *New development in political science. An international review of achievements and prospects.* London: Edward Publishing Limited.

Lim, H.C. *Dependent development in Korea 1963- 1979.* Seoul: Seoul National University Press.

Lipton, M. (1987). Development studies, findings frontiers and freights. *World Development,* 15 (4).

Migdal, J. (1983). Studying the politics of development and change : The state of the art. In Ada, Finifter (Ed.) *Political science, the state of disipline.* Washington D.C.: American Political Science Association.

O'Donnell G, (1973). *Modernization and bureaucratic authoritarianism in Latin America.* Berkeley: University of California.

Parsons, T. (1957). *The structure of social action.* New York: Mc GrawHill.

Pye, L. (1968). *Communication and political development.* Princeton N.J.: Princeton University Press.

------ (1966). *Aspects of political development.* Boston: Little Brown and Company.

----- *Asian power and politics: The cultural dimensions of authority.* Cambridge Mass: Harvard University Press.

Pye, L. & Verba, S. (Ed.) (1965). *Political culture and political development.* Princeton, N.J.: Princeton University Press.

Rostow, W. (1962). *Politics and the stages of growth.* Cambridge: Cambridge University Press.

Seers D. (1979). The meaning of development. In D' Lehmann (Ed.), *Development theory, four critical case studies.* London: Cass.

Staniland M. (1985). *What is political economic democracy?.* New Haven: Yale University Press.

Toye, J (1987). *Dilemmas of development.* Oxford: Basil Blackwell.

Wode, R. (1992). *Covering the market economic theory and the role of government in East Asian industrialization.* Princeton: Princeton University Press.

مقدم في: مارس 1999

مقبول في: مايو 2000

التدريب الدبلوماسي التجاري العربي بين الواقع والطموح
معهد الدراسات الدبلوماسية السعودي كحالة للدراسة

عبدالله حمد السلامة*

ملخص: يعد التدريب الدبلوماسي التجاري من الموضوعات المهمة والحديثة، حيث بدأ الاهتمام به في المعاهد الدبلوماسية وكليات العلاقات الدولية في الدول المتقدمة، وقد جاء هذا التوجه مواكباً لازدياد المنافسة الاقتصادية والتجارية العالمية التي تنامى معها دور السفارات والممثليات التجارية بوصفها أداة لخدمة المصالح الاقتصادية والتجارية، مما أحدث تغييراً في المهارات والقدرات المطلوبة لخدمة هذه المصالح. وتبدأ هذه الدراسة بالتأكيد على أهمية الجوانب التجارية في العمل الدبلوماسي، وذلك بالاستدلال بآراء بعض كبار الدبلوماسيين في الدول المتقدمة، ثم تناقش التوجه الحديث في التدريب الدبلوماسي التجاري في بعض المعاهد والأكاديميات المتخصصة، مثل معهد الخدمة الخارجية الأمريكي وبرنامج الخدمة الخارجية في جامعة «أكسفورد». وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التدريب الدبلوماسي التجاري العربي بشكل عام والسعودي بشكل خاص عن طريق تحليل محتوى البرامج التدريبية ومناقشتها في المعاهد الدبلوماسية العربية، بغرض تعرُّف أوجه القصور في هذا التدريب وتقديم التوصيات التي يمكن الاستفادة منها عند مراجعة هذه البرامج وتقويمها وتطويرها، وتستخلص النتائج الرئيسة للدراسة أن هناك قصوراً في التدريب الدبلوماسي التجاري العربي.

المصطلحات الأساسية: القضايا التجارية في العمل الدبلوماسي، التوجه الحديث في التدريب الدبلوماسي، التدريب الدبلوماسي التجاري في الدول العربية: مصر، السودان، الاردن، عمان، معهد الدراسات الدبلوماسية السعودي كحالة دراسة، برامج مقترحة للتدريب الدبلوماسي التجاري.

---

* أستاذ الاقتصاد الدولي المساعد (Assistant Prof.)، بمعهد الدراسات الدبلوماسية السعودي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

مقدمة

يعد التدريب الدبلوماسي التجاري من الموضوعات المهمة والحديثة، بسبب ازدياد المنافسة الاقتصادية وحتمية تأثير عولمة الأسواق وثورة الاتصالات في اقتصادات الدول. وقد سعت الأكاديميات والمعاهد الدبلوماسية (مثل برنامج الخدمة الخارجية في جامعة «أكسفورد»، ومعهد الخدمة الخارجية الأمريكي والياباني، والمعهد الهولندي للعلاقات الدولية، وكلية استونيا للدبلوماسية) إلى تحديث برامجها التدريبية، لتعطي هذا النوع من التدريب مزيداً من الاهتمام، كما سنرى لاحقاً.

ولقد جاء هذا التحديث ليستجيب لمتطلبات الدبلوماسية الحديثة التي منها القدرة على جمع البيانات الإحصائية والاقتصادية وتحليلها، والقيام بالتنبؤات وإعداد التقارير الاقتصادية والتجارية عن الدول المضيفة للبعثات الدبلوماسية، والعمل على جذب الاستثمارات وتحفيز الصادرات، ورعاية مصالح الدول الموفدة لهذه البعثات. يقول «Hanley» وزير الدولة في الخارجية البريطانية: إن دور الممثلين البريطانيين في الخارج لا يقتصر فقط على دعم المصدرين بل يشمل مساعدة المستثمرين البريطانيين في الخارج وتحفيز الاستثمارات الداخلة إلى بريطانيا والعمل من أجل تحرير التجارة الدولية (Dudley, 1996 : 55).

والدول العربية مثل غيرها من الدول الأخرى تسعى لحماية مصالحها الاقتصادية، وتحفيز صادراتها، والعمل على جلب المزيد من الاستثمارات وتسويق سياحتها وخدماتها لدى الدول الأخرى.

– فهل هيأت هذه الدول دبلوماسييها للقيام بمثل هذه الأعمال؟

– وهل يحظى التدريب التجاري العربي لديها بالاهتمام المنشود أسوة بالدول المتقدمة؟.

– وما أوجه القصور في هذا النوع من التدريب إن وجدت؟

– وما أفضل السبل للارتقاء بهذا التدريب؟

في هذه الدراسة يحاول الباحث الإجابة عن هذه التساؤلات، من خلال مناقشة واقع التدريب الدبلوماسي التجاري العربي وتحليله، وذلك بتحليل محتويات البرامج الخاصة بالمعاهد الدبلوماسية العربية، مع التركيز على معهد الدراسات الدبلوماسية السعودي (الذي ينتمي إليه الباحث) بوصفه حالة للدراسة.

تستهدف هذه الدراسة التأكيد على أهمية الجوانب التجارية في العمل

الدبلوماسي، وذلك بالاستدلال بآراء بعض الخبراء والاستشهاد بممارسات بعض كبار الدبلوماسيين في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى مناقشة التوجه الحديث في التدريب الدبلوماسي التجاري في بعض الأكاديميات والمعاهد العالمية المتخصصة، ثم دراسة واقع التدريب التجاري العربي وتحليله في هذا الجانب، مع التركيز على تجربة معهد الدراسات الدبلوماسية السعودي لتعرُّف أوجه القصور أو التميز في هذا النوع من التدريب، وتقديم بعض التوصيات التي يمكن الاستفادة منها من قبل المعنيين بالسلك الدبلوماسي والتمثيل التجاري العربي والمعاهد الدبلوماسية العربية.

وعلى ذلك فإن دراسة هذا الموضوع تقتضي توزيعه على الإجزاء التالية:

- أهمية القضايا التجارية في العمل الدبلوماسي.
- التوجه الحديث في التدريب الدبلوماسي التجاري.
- التدريب التجاري الدبلوماسي في الدول العربية.
- التدريب الدبلوماسي التجاري في المملكة العربية السعودية بوصفه حالة للدراسة.
- الخلاصة والتوصيات.

وقد استخدم الباحث أسلوب المقابلات الشخصية لفئات مختارة من القائمين على المعاهد الدبلوماسية وإدارات التدريب والتطوير في بعض وزارات الخارجية العربية لتعرُّف واقع التدريب التجاري العربي ومرئياته في هذا الخصوص.

أما عينة الدراسة فهي عينة خاصة تعبر عن آراء فئات مختارة فقط (من القطاع العام والخاص في المملكة العربية السعودية) في التدريب الاقتصادي والتجاري، وهي فئات مقدمة ومتلقية لخدمة السفارات، وذلك بهدف تحليل آراء يتوقع أن تكون متضادة، لتقويم الواقع وتقديم التوصيات لرفع مستوى التمثيل الدبلوماسي التجاري السعودي على وجه الخصوص والعربي على وجه العموم. وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي والإحصائي لتحليل المعلومات ومناقشتها وتفسيرها.

أهمية القضايا التجارية في العمل الدبلوماسي

أثبتت التجارب الحديثة أن المنافسة العالمية الحالية منافسة اقتصادية، تعتمد في تقويمها على معدلات النمو المرتفعة وتدفقات الاستثمار الأجنبي الهائلة، ونسب الصادرات المتنامية، وبطبيعة الحال فإن التوسع في الصادرات يحتاج إلى فتح المزيد من الأسواق وكسب رضا أكبر عدد ممكن من المستهلكين، وهذا يتطلب استراتيجية تسويقية دولية واضحة تنفذ بمستوى عال من المهارة والخبرة ودعم دبلوماسي متميز.

هذا الدعم لم يكن متوافرا قبل الثمانينيات من هذا القرن، حيث كان التذمر من سلبية السفارات ودبلوماسييها أمراً شائعاً حتى في سفارات الدول المتقدمة. فالدبلوماسيون لم يدربوا على خدمة مصالحهم الاقتصادية والتجارية وإنما كان التركيز على القضايا السياسية والعسكرية والاستخبارية. يقول «Dudley»: «إن الأمور في تعامل الدبلوماسية قد تغيرت، فأي زائر للشرق الأوسط في السبعينيات وبداية الثمانينيات سيجد صالات استقبال الفنادق مكتظة برجال الأعمال البريطانيين غير الراضين على الإطلاق عن أداء سفاراتهم، بسبب عدم توافر عقول تجارية وسياسة اللامبالاة بخصوص طلب المعلومات والمساعدة في كسب العقود التجارية». (Dudley, 1996 : 55).

وفي أواخر الثمانينيات من هذا القرن بدأ الحديث عن التغير في متطلبات العمل الدبلوماسي وما يحتاجه من تدريب وتهيئة يأخذ مكانه على مستوى القطاعين العام والخاص. تقول السفيرة المكسيكية في كندا «Sandra Fuetes» عندما سئلت عن مدى أهمية التجارة وتحفيز الاستثمار في العمل الدبلوماسي: «منذ سنوات مضت عندما بدأت عملي، لم أكن أصدق بأنه سوف يأتي الوقت الذي سأصرف 80٪ من وقتي في العمل للأمور المتعلقة بالتجارة، وعندها كنت أمضي وقتا أكثر في كتابة التقارير السياسية، وعندما أصبح العالم أصغر أصبحت الدبلوماسية أكثر عقلانية، فأصبح حتما على جميع الدبلوماسيين تلقي التدريب المناسب على القضايا الاقتصادية والتجارية، فدبلوماسيو القرن التاسع عشر لم يعد لهم وجود، وقد حل محلهم أشخاص مسوقون يتمتعون بقدرات ويحاولون رسم أفضل الطرق لجلب الاستثمار والتجارة لدولهم» (Nevison, 1994 : 7).

لقد عملت الدول المتقدمة على تدريب دبلوماسييها على القضايا الاقتصادية والتجارية والتنسيق بين وزارتي الخارجية والتجارة ليصبح عملهما مكملاً بعضه بعضاً بعيدا عن المنافسة أو ضياع المسؤولية. يقول «Hanley» وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطاني: إننا ندرب الدبلوماسيين البريطانيين على القضايا التجارية، وذلك بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة لكي تتمكن هاتان الوزارتان من العمل على أساس شراكة لا منافسة، فهذه العلاقة هي علاقة تكافؤ، وما الإدارة المشتركة لتشجيع الصادرات إلا نموذج لهذا التعاون (Dudley 1996 : 55).

كما بدأ الاهتمام بالأبحاث المتعلقة بقضايا التصدير والأسواق والاستثمار

وغيرها من الخدمات والاستشارات ذات العلاقة يأخذ مكانه في سفارات هذه الدول، حتى إن بعضها بدأ في فرض رسوم واشتراكات سنوية تدفع من قبل رجال الأعمال عن رضا وقناعة، وتسهم في تكاليف تشغيل الدبلوماسيين وتدريبهم لكسب المزيد من المهارات الاقتصادية والتجارية، ليتمكنوا من تقديم خدمات تستحق دفع مقابل نظير الحصول عليها، على افتراض أن المنفعة المتوقعة لرجال الأعمال تفوق التكاليف. وهذا لن يتحقق إذا لم يكن مقدم هذه الخدمة على درجة من الكفاءة والخبرة، ومن الأمثلة على ذلك الرسوم التي تقررها السفارات الأمريكية والبريطانية واليابانية على طالبي هذه الخدمات. يقول «Dudley»: لقد لاقت هذه الرسوم معارضة في البداية لكنها صادفت قبولا وطيب نفس من قبل الصناعيين والمستثمرين والدبلوماسيين على حد سواء، لأنها ساعدت على تحسين الخدمة وأسهمت في استعادة جزء من التكاليف التي تتكبدها السفارات (Dudley ،1996 : 5).

إن الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والتجارية غير محصور بفئة معينة من موظفي السفارات، فجميع الدبلوماسيين يتوقع منهم رعاية مصالح بلدانهم ودعم شركاتهم. كما يجب أن يخصص هؤلاء الموظفون من أوقاتهم ما يساعد على تحقيق ذلك الهدف. يقول «Hanley»: «كل الدبلوماسيين البريطانيين (من أعلى الهرم إلى أسفله) يتوقع منهم مساندة الشركات البريطانية، كما يصرف هؤلاء في حال وجود معرض أو بعثة تجارية 95% من أوقاتهم لهذا الغرض. أما في الأيام العادية فإن السفراء ورؤساء البعثات يخصصون 10% من ساعات عملهم الأسبوعية لخدمة القضايا التجارية، كما أن ربع نشاطاتهم ذات طابع تجاري، هذه النشاطات تستحوذ في المتوسط على 35% من ساعات العمل الرئيسة لممثليتنا في الخارج» (Dudley ،1996 : 5).

لقد امتد نشاط السفارات ومكاتبها التجارية ليشمل الاهتمام بدعم الصادرات واكتشاف الأسواق ورعاية الاستثمارات وجلبها، وذلك بحكم قرب هذه السفارات من أسواق الدول المضيفة. فلا يمكن تصور أن خبرة مدير شركة أو ممثلها فيما يتعلق بحجم سوق أو ميول مستهلكين أو توافر عقود أو فرص للاستثمار في دولة أجنبية تفوق مثيلتها لدى العاملين في سفارات دولهم.

وكان لأنشطة سفارات الدول المتقدمة دور في رفع قيم الصادرات والحصول على عقود وجلب مستثمرين أجانب لدولهم، يتضح هذا الدور حتى في أبعد الأسواق

وأشدها ندرة في المعلومات. فقد عمل القنصل البريطاني في مدينة «هوشاي منه Ho Chi Mnh» الفيتنامية – وهو خبير في شؤون فيتنام – بوصفه ممثلاً للشركة البريطانية «دونق Denge of Milton Keynes» في المراحل الأولى للمفاوضات الخاصة بتوريد محطتين فرعيتين كهربائيتين بقيمة مليوني دولار، والذي فازت به الشركة. وهذا لم يكن ليحدث لولا مساعدة القنصل والسفارة البريطانية في «هانوي». كما أثنت شركة «موتورولا Motorola» البريطانية للاتصالات على دور السفارة في «براغ Prague» لحصولها على عقد بقيمة 100 مليون دولار، وذلك لإسدائها النصح وتوفير المعلومات واتصالها بالمسؤولين الحكوميين، عن طريق تدخل وزير التجارة والصناعة شخصيا لدى نظيره التشيكي «Czech». بدورها أشادت شركة «رولز رويس» البريطانية بمساعدة القنصل التجاري والسفير البريطاني في «تايوان» لحصولها على عقد كبير لتوريد مكثفات لأحد مشروعات البلاستيك التايوانية. وفي مطلع عام 1996م كسبت شركة «ساوث هامتون» البحرية بدعم من السفير البريطاني في «أثينا» عقدا بتزويد حرس السواحل اليونانية بأجهزة للبحث والإنقاذ (Dudley, 1996 : 56).

كما عملت السفارة الأمريكية بالرياض على فوز شركة الاتصالات الأمريكية المعروفة AT & T بعقد تبلغ قيمته الإجمالية 4,5 مليارات دولار لتوسيع شبكة الاتصالات السعودية وتطويرها، وذلك باتصالها بالمسؤولين السعوديين وبنظرائهم في بلدها على أعلى المستويات لتقديم الدعم وضمان الفوز بهذا العقد (مقابلة للباحث مع أحد المسؤولين التنفيذيين في الشركة 1999/5/7).

التوجه الحديث في التدريب الدبلوماسي التجاري

تمشيا مع التغيرات والتوجهات الجديدة لمتطلبات العمل الدبلوماسي اهتمت المعاهد الدبلوماسية الرائدة في العالم بتطوير مناهجها وبرامجها الإعدادية والمتقدمة لكي تناسب هذه المتطلبات. فنحن الآن في عصر العولمة وتسابق المصالح الاقتصادية الذي يزداد فيه الطلب على المفاوض الاقتصادي الماهر المروج لصادرات بلاده الجالب للاستثمارات الداعم للشركات الوطنية والمدافع عن مصالحها. فوفق تقرير غير منشور عن اجتماع مديري المعاهد الدبلوماسية وعمداء معاهد العلاقات الدولية، طور المعهد الأمريكي برامجه، بحيث أصبحت غالبيتها تدور حول التنافس الاقتصادي العالمي وسبل دعم القطاع الخاص، وصارت برامج معهد الخدمة الخارجية الأمريكية تضم:

1 – حلقات نقاش متخصصة للسفراء تحثهم على إدارة بعثاتهم بالطريقة التي يكون من شأنها تعزيز القدرة التنافسية لصادرات السلع والخدمات الأمريكية.

2 – برامج جديدة لرؤساء الإدارات (المسؤولين عن الأقسام في وزارة الخارجية الأمريكية) لتحفيزهم على دعم السلع والخدمات الأمريكية في البلدان التي يعملون بها.

3 – اعتماد المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية في برامج اللغات المختلفة.

4 – تكثيف الدورات الاقتصادية والتجارية وتوسيعها، تلك التي يقدمها المعهد للتأكيد على إلمام مخرجات التدريب بالمهارات الضرورية لرعاية المصالح الاقتصادية والتجارية الأمريكية.

5 – تحديث برامج إعداد الدبلوماسيين حديثي الانضمام إلى الوزارة، وجعلها موجهة لتطوير المهارات التجارية التي تحتاجها الشركات الأمريكية في الخارج.

6 – تطوير الدورات الخاصة بموظفي المراتب الدنيا (بدرجة سكرتير) للتعامل بطريقة أكثر فاعلية مع رجال الأعمال وممثلي الشركات.

7 – استحداث كثير من الدورات قصيرة الأمد المتخصصة في الترويج للصادرات وقضايا الطاقة والبيئة[1].

وقد أيد هذا التوجه مدير برنامج الخدمة الخارجية في جامعة «أكسفورد» (Johnson, 1994 : 2) الذي قدم ورقة في اجتماع مديري المعاهد الدبلوماسية وكليات العلاقات الدولية الثاني والعشرين، وقد حدد فيها أولويات البعثة الدبلوماسية كالآتي:

أ – الدفاع عن المصالح السياسية والأمنية للدولة وتعزيزها.

ب – الترويج للتجارة وتحفيز الاستثمار بغية إيجاد فرص عمل للمواطنين.

ج – حماية المواطنين والدفاع عن حقوقهم.

كما عارض مبدأ الفصل بين مسألة الترويج للتجارة والعمل الدبلوماسي، وأكد على ضرورة التكامل والتعاون فيما بين الجهات المختلفة التي ترعى النشاط التجاري والاستثماري، بما في ذلك وزارتا التجارة والخارجية. وقد اقترح تنظيم دورة تجارية تساعد على تحقيق هذا الهدف وتشتمل مفرداتها على:

(1) يمكن الرجوع في ذلك إلى تقرير غير منشور لدى الباحث عن الاجتماع السنوي لمديري المعاهد الدبلوماسية وعمداء كليات العلاقات الدولية. برازيليا 12–19 سبتمبر (1994م).

1 – فهم نمط التجارة العالمية وهياكلها المؤسسية.

2 – الإلمام بالصادرات الوطنية وحاجة الشركات لأسواق جديدة.

3 – حث الدبلوماسيين وتوجيههم لمعرفة أنظمة الدول المضيفة الخاصة بالواردات وشروطها ومواصفاتها والتعريفات الجمركية والحصص المسموح بها.

4 – تزويد الدبلوماسيين بالمهارات الخاصة بالترويج التجاري وخدمات المصدرين.

وقد أخذ برنامج الخدمة الخارجية في جامعة «أكسفورد» بهذا التوجه الذي يمكن أن يساعد على تخريج أشخاص مؤهلين للدفاع عن مصالح بلدانهم الاقتصادية والتجارية[2].

التدريب الدبلوماسي التجاري في الدول العربية

سعت بعض الدول العربية إلى إنشاء معاهد ومراكز للتدريب الدبلوماسي، مثل المعاهد الدبلوماسية في السعودية ومصر والأردن وعُمان والسودان، وتهدف هذه المعاهد، إجمالا، إلى تأهيل منتسبي وزارات الخارجية والأجهزة ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي في بلدانها. وذلك بتوفير أحدث الدراسات والتدريبات لهم وتزويدهم بالمعارف العلمية والتطبيقية لممارسة العمل الدبلوماسي بأعلى درجة من الكفاءة[3].

وتجتهد هذه المعاهد في إعداد البرامج والدورات المتخصصة في القضايا الدبلوماسية والسياسية والقانونية وتنفيذها، مثل: المفاوضات، والعلاقات الدبلوماسية والقنصلية، والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية، ونزع السلاح وحقوق الإنسان، والتعاون الإقليمي والدولي، والقانون الدولي والإعلام الدولي.

لكن لم يحظ التدريب على الشؤون الاقتصادية والتجارية بالاهتمام المنشود في برامجها حتى الآن، فغالبا ما نجد أن الدورات والبرامج المتخصصة الاقتصادية والتجارة الدولية نادرة جدا، وإن وجدت، فهي تأخذ طابع العمومية وفي أضيق نطاق كما سنرى لاحقا.

---

(2) اقتراح قدمه السيد «جونسون» في الاجتماع نفسه، وأفاد بأن برنامج الخدمة الخارجية في جامعة «أكسفورد» قد بدأ بتنفيذ هذه الدورة التجارية.

(3) انظر دليل البرامج الدراسية لمعهد الدراسات الدبلوماسية السعودي (1988م) والمصري، والدليل الدراسي للمركز القومي السوداني (من دون تاريخ)، ورقة «مازن غرايبة»، المعهد الدبلوماسي الأردني: النشأة والفلسفة والمناهج، ورقة عمل مقدمة لندوة تطوير التدريب الدبلوماسي وترقيته في الدول العربية. الخرطوم 15-17 يونيو (1988م)، وزارة الخارجية العمانية، بيان بأنشطة المعهد الدبلوماسي العماني في مجال التدريب والدورات الدبلوماسية، ورقة عمل مقدمة في الندوة نفسها.

المعهد الدبلوماسي السعودي

لو أخذنا برنامج دبلوم معهد الدراسات الدبلوماسية السعودي بوصفه نموذجاً للدراسة لوجدنا أن نسبة الساعات الدراسية المخصصة لمواد الشؤون الاقتصادية والتجارية لا تتجاوز 8% من ساعات هذا البرنامج، والبقية مخصصة للغات الأجنبية والعلوم ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي، مثل العلوم السياسية والعلاقات الدولية والقانون الدولي والإعلام والدبلوماسية والتدريبات العملية. وقد حظيت اللغات الأجنبية والتي يركز فيها في الغالب على اللغة الإنجليزية بـ51% من ساعات البرنامج، أما المواد العملية والتدريبية فكان نصيبها 25%[4] من ساعات البرنامج. ولهذا التركيز ما يبرره، فالاهتمام باللغة الإنجليزية يعود إلى الرغبة في تحقيق الحد الأدنى من حاجة الدبلوماسي للفهم والاتصال بالآخرين باستخدام اللغة الأكثر شيوعاً في العالم، كما أن المواد العملية والتدريبية بالغة الأهمية، لأنها تهدف إلى تَعرُّف متطلبات الدبلوماسية وأساليب الممارسة العملية لهذه الوظيفة والإلمام بها. أما النسبة الباقية فمخصصة لبقية المعارف والعلوم سالفة الذكر.

ولو دققنا في مواد الاقتصاد التي يحتويها برنامج الدبلوم لوجدنا أنها تتضمن التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي والعلاقات الاقتصادية الدولية وقضايا اقتصادية معاصرة، وقد خصص لكل مادة من هذه المواد ساعتان كل أسبوع على مدى أربعة فصول، وبتمحيص أدق في محتويات كل مادة على حدة نجد أن مادتي التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي تعنيان بدراسة: النظم الاقتصادية المعاصرة، وتحليل العرض والطلب والمرونة، والإنتاج والتكاليف، والأنظمة المنافسة والاحتكار والناتج القومي الإجمالي، ومشكلات التضخم والبطالة، والسياسات المالية والنقدية[5].

كما تتضمن مادة الاقتصاد الدولي موضوعات مختلفة، مثل تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، والتجارة الدولية، وحركة عناصر الإنتاج وآثارها، والسياسات التجارية وميزان المدفوعات وطرق معالجة اختلاله، والنظم النقدية الدولية، والتعريف ببعض المنظمات الاقتصادية الدولية... إلخ.

أما مادة القضايا الاقتصادية المعاصرة فتشتمل على الموضوعات التالية:

(4) لمزيد من التفصيل انظر: دليل البرامج الدراسية لمعهد الدراسات الدبلوماسية السعودي (1988) جدول 2، ص ص 31-32.

(5) الدليل نفسه، ص ص 34-35.

الأزمة النقدية الدولية، والتكتلات الاقتصادية، ومشكلات الطاقة، والمديونية الدولية والمساعدات الخارجية.

مما سبق يتضح أن محتويات مادتي التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي ومادة العلاقات الاقتصادية الدولية تركز على التعريف بالمفاهيم والمؤشرات الاقتصادية والسياسات التجارية، أكثر من كونها مواد تعالج قضايا اقتصادية معاصرة أو تعطي مهارات ممارسة عملية وأساليبها. ولهذا الاتجاه ما يبرره من الناحية العلمية، حيث إن المقبولين في مرحلة الدبلوم غير متخصصين في الاقتصاد، فهم من خريجي أقسام العلوم السياسية والتاريخ والجغرافيا والمكتبات والقانون، مما جعل أمر تعريفهم بالمفاهيم والمؤشرات الاقتصادية ونظرية العلاقات الاقتصادية الدولية أمراً بالغ الأهمية. فمن غير المعقول أن يركز على دراسة القضايا الاقتصادية المعاصرة، والتدريب على العمل في المنظمات الاقتصادية الدولية، واكتساب مهارات في المفاوضات الاقتصادية لأشخاص لا يعرفون أبسط المصطلحات والمؤشرات الاقتصادية، وهذا يتفق مع ما ذكره أحد أعضاء هيئة التدريس في المعهد نفسه عندما تحدث عن صعوبات التدريب على الشؤون الاقتصادية والتجارية، «الصعوبة الثانية تكمن في تخصصات الملتحقين في البرامج الإعدادية، وهم من خريجي الجامعات، ويقل عدد المتخصصين في الاقتصاد عن 4%، وهذا يعني ضرورة تكريس جزء من البرامج لدراسة التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي قبل البدء في مناقشة الموضوعات المهمة في العلاقات التجارية والعلاقات النقدية الدولية» (دعيس، 1997: 134).

ومن هنا تبرز أهمية إعطاء الأولوية لخريجي كليات الاقتصاد وأقسامه للانضمام إلى السلك الدبلوماسي.

وعند تحليل محتوى الدورات المتخصصة ذات العلاقة بالشئون الاقتصادية والمالية التي يعقدها معهد الدراسات الدبلوماسية السعودي، يتضح أنه لا توجد إلا دورة واحدة مدتها ثمانية أسابيع، وعندما أعلن عن هذه الدورة لم يصل عدد المسجلين فيها إلى الحد الأدنى لعقدها، وربما يعود ذلك إلى طبيعة المواد التي تتضمنها وتخصصات الملتحقين بالسلك الدبلوماسي. فمن واقع التجربة الأكاديمية والتدريبية لمعد هذا البحث في معهد الدراسات الدبلوماسية يمكن القول بأنه نادراً ما يوجد ملتحقون تكون تخصصاتهم الجامعية اقتصاداً أو إدارة أعمال.

أما الدورات الشاملة التي تهدف إلى تجديد معلومات الدراسين والمتدربين وتحديثها بغية الارتقاء بمستواهم العملي والعلمي وتزويدهم بالمستحدث من العلوم والمعارف، فلا وجود على الإطلاق لدورات شاملة تهتم بالتدريب على الشؤون الاقتصادية والتجارية، وإنما يقتصر الأمر على دراسة بعض المواد المتعلقة بهذه الشؤون في تلك الدورات، مثل مادة اقتصادات المملكة في دورة الدراسات السعودية، ومادة الاقتصاد الدولي في دورة العلاقات الدولية، ومادة المنظمات الاقتصادية الدولية في دورة القانون الدولي، وتتراوح نسب هذه المواد من إجمالي عدد الساعات المخصصة لكل دورة ما بين 11-16%[6].

وبالنظر إلى ما تحتويه الدورتان التأهيلية المبتدئة والمتقدمة واللتان تهدفان إلى رفع المستوى العام في السلك الدبلوماسي وملء الثغرات في خلفية الدبلوماسيين، نجد أن الدورة التأهيلية المبتدئة قد خصصت أسبوعين مكثفين للتدريب على الشؤون الاقتصادية: الأول تدريسي، والآخر تدريبي في الشعبة الاقتصادية بوزارة الخارجية. أما الدورة التأهيلية المتقدمة المعدة لتهيئة الدبلوماسيين للقيام بمهام الرجل الثاني، فإنها لا تحتوي إلا على مادة واحدة متخصصة «المملكة والتعاون الاقتصادي الدولي» ونصيبها فقط 6.6% من المجموع العام لساعات هذه الدورة[7].

معهد الدراسات الدبلوماسية المصري

بتحليل المعلومات الواردة عن معهد الدراسات الدبلوماسية المصري (1998) نجد أن هذا المعهد يعتمد على أسلوب ورش العمل والمحاكاة Simulation والمحاضرات للتدريب، مستفيدا من كوادر الوزارة، وتشمل برامجه ثلاث سلاسل متزامنة من ورش العمل تتضمن المهارات الدبلوماسية، ومؤسسات العمل الدبلوماسي، وموضوعات السياسة الخارجية. لكنه لا يوفر دورات ولا برامج مستقلة متخصصة للتدريب على القضايا الاقتصادية والمالية الدولية ومهارات الدبلوماسية التجارية. وبنظرة متفحصة إلى ما تتضمنه ورش العمل، نجد أن سلسلة المهارات الدبلوماسية تتضمن مسألة الشؤون المالية والإدارية ومسألة الحصول على المعلومات وتحليلها وتفسيرها والتعامل مع الحاسوب، وهذه المسائل تستحوذ على 15% فقط من إجمالي مسائل سلسلة المهارات الدبلوماسية.

(6) يمكن الرجوع في هذه النقطة إلى دليل البرامج الدراسية لمعهد الدراسات الدبلوماسية السعودي (1988) ص ص 42-46.

(7) لمزيد من الإيضاح انظر: برنامجي الدورة التأهيلية المبتدئة والمتقدمة لدى إدارة البرامج في معهد الدراسات الدبلوماسية، برنامج غير منشور، من دون تاريخ.

كما تتضمن سلسلة موضوعات السياسة الخارجية أربع قضايا ذات صلة بالشؤون الاقتصادية والتجارية من أصل تسعة عشر موضوعاً مختلفا، وهي: النظام التجاري العالمي الجديد، والمؤسسات المالية الدولية، وجذب الاستثمار وترويج الصادرات، وموضوعات البيئة، بنسبة لا تتجاوز 21% من إجمالي موضوعات السلسلة.

وبخصوص حلقات البحث التطبيقي التي يعقدها المعهد، نجد أنها تتضمن في مفرداتها اقتصادات الدول الصناعية والتحولات الاقتصادية الإقليمية. كما يشتمل برنامج تدريب الدبلوماسيين المنقولين إلى الخارج على بعض القضايا ذات العلاقة بالشؤون التجارية والاقتصادية، مثل التعاون الإقليمي والنظام التجاري العالمي الجديد وجذب الاستثمار والتسويق السياحي والشؤون المالية والإدارية.

المركز القومي للدراسات الدبلوماسية السوداني

لا يختلف التدريب على القضايا الاقتصادية والتجارية في هذا المركز كثيراً عما هو موجود في معهد الدراسات الدبلوماسية السعودي، حيث يشتمل برنامج الدبلوم العالي على مواد اقتصادية نظرية مثل: الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية والنظم النقدية الدولية ومشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر والاقتصاد السوداني، وتُدرس هذه المواد على مدى فصلين دراسيين، ويكون نصيبها في الفصل الأول 24 ساعة من إجمالي 240 ساعة دراسية، و16 ساعة من إجمالي 240 ساعة تدريبية في الفصل الدراسي الثاني، وبنسبة إجمالية لا تتجاوز 8.3% من الساعات الدراسية والتدريبية في برنامج الدبلوم[8].

وفيما يتعلق بالدورات التدريبية المتخصصة، وهي الدورات الإعدادية (التي تعقد لحديثي الالتحاق بوزارة العلاقات الخارجية)، والدورات التأهيلية المتوسطة والمتقدمة لا تشتمل إلا على نسبة بسيطة من المواد المتخصصة في الشؤون التجارية والاقتصادية؛ مثل مادة المؤسسات المالية الاقتصادية والتجارة الدولية وقوانين الاستثمار والاقتصاد السوداني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستحوذ هذه المواد على نسب لا تتجاوز في الغالب 6% بالنسبة للدورة الإعدادية و15٪ بالنسبة للدورات المتقدمة[9].

(8) حسب الدليل الدراسي للمركز القومي للدراسات الدبلوماسية السوداني، الجدولان (1 ، 2) ص 13 و15.

(9) لمزيد من التفصيل ارجع إلى الدليل نفسه ص ص 20-32.

المعهد الدبلوماسي الأردني

لا يختلف كثيرا نصيب التدريب على الشؤون التجارية والاقتصادية في برنامج الدبلوم والدورات المتخصصة في هذا المعهد عنه في المعاهد العربية الأخرى، حيث لا يتضمن برنامج الدبلوم سوى مادتين متخصصتين في مجال الدراسات الاقتصادية والتجارية من إجمالي إحدى وثلاثين مادة، ولا تتجاوز نسبة هاتين المادتين 6.5%[10] من إجمالي عدد الساعات المقررة لهذا البرنامج. فهو مزدحم بالعلوم ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي؛ مثل اللغة الإنجليزية واللغات الأخرى (التي تبلغ نسبتها 22% من ساعات البرنامج) والدراسات الأردنية والإدارة وتكنولوجيا المعلومات والحضارة العربية والثقافة العامة والدبلوماسية والقانون الدولي والمنظمات الدولية والمفاوضات والاتصال الدولي والدراسات المتخصصة، وغيرها من الموضوعات ذات العلاقة.

كما لا تركز الدورات المتخصصة على الشؤون الاقتصادية والتجارية، مع أنها دورات مخصصة لرؤساء الملحقيات والإدارات الوسطى والعليا العاملة في حقول الدبلوماسية والعلاقات الخارجية. وتعتمد هذه الدورات طريقة التدريب الجماعي Team Teaching، وهي من الطرق التي قد تكون مستحسنة في التدريب الدبلوماسي التجاري، ولا تفسح هذه الدورات مجالا لموضوع التدريب الدبلوماسي التجاري. لكن هناك دورات متخصصة مقترح إقامتها، منها دورة التمويل الخارجي والمالية الدولية ودورة التسويق السياحي.

وعندما سئل مدير عام معهد الدراسات الدبلوماسية الأردني عن أسباب انخفاض نسبة مواد الاقتصاد والتجارة في برامج المعهد أفاد «بأن المعهد يخطط لإقامة برنامج ماجستير متخصص في إدارة الأعمال والتجارة الدولية لتغطية هذا القصور تمشياً مع التغيرات العالمية السريعة في مجال الاقتصاد والتجارة الدولية وارتباطها الوثيق بالدبلوماسية» (أبو جابر، رسالة للباحث، 1999/5/2).

وقد أكد على أن المعهد هو الجهة المسؤولة عن القيام بإعداد الدورات والندوات المتعلقة بتوعية المؤسسات والشركات الأردنية المختلفة بالموضوعات المتعلقة بالتجارة العالمية، ويقوم بالمشاركة في إعداد دورات وندوات اقتصادية بالتعاون مع برنامج دعم بنية الأعمال وتطويرها في الأردن، وبخاصة المتعلقة

(10) استنتجت هذه المعلومات من تحليل ورقة «مازن غرايبة» (هامش سبق ذكره).

بالتوعية بموضوعات منظمة التجارة العالمية؛ مثل اتفاق المنتوجات الزراعية والمنسوجات ومكافحة الإغراق والملكية الفكرية (أبو جابر، الرسالة نفسها).

المعهد الدبلوماسي العماني

يركز المعهد الدبلوماسي العماني على الدراسات والأبحاث أكثر من كونه معهداً أكاديمياً تدريبياً، ولا يقدم المعهد حالياً سوى ثلاث دورات في العام، لا تشتمل في المحتوى إلا على مادة واحدة متخصصة في الاقتصاد هي مادة الاقتصاد الدولي، وتحتل 6% من إجمالي المواد. أما بقية المواد فمخصصة للدراسات العمانية والعلوم السياسية والدبلوماسية والقانون الدولي والمراسم والشؤون القنصلية واللغات والاختزال والطباعة، وغيرها من المعارف والعلوم الأساسية ذات العلاقة بالعمل الدبلوماسي بشكل عام (أنشطة المعهد الدبلوماسي العماني، 1998).

الدول العربية الأخرى

تعتمد الدول العربية الأخرى التي لا توجد بها معاهد دبلوماسية على إدارات متخصصة في وزارات خارجيتها لتنظيم منتسبيها وتأهيلهم وتدريبهم في معاهد ومراكز محلية وخارجية، فمن ذلك أن الكويت قد أنشأت مكتبا للتدريب والتطوير يقوم بتحديد احتياجات وزارة الخارجية، من خلال التنسيق مع إدارة الوزارة وبعثاتها في الخارج. ثم يقوم بعد ذلك بوضع البرامج واختيار الدورات ومتابعة تنفيذها في الوزارة، أو بالتعاون مع المؤسسات التابعة للدولة محليا، أو من خلال ابتعاث الدبلوماسيين للالتحاق ببرامج تدريبية في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، أو المفوضية الأوروبية، لكن هذه الدورات غير متخصصة في الشؤون الاقتصادية أو التجارية الدولية (تجربة وزارة الخارجية الكويتية، 1998).

كما تُعد وزارة الخارجية السورية دورة للملتحقين الجدد في السلك الدبلوماسي، تتضمن القانون الدولي والدبلوماسية والسياسة الخارجية واللغات الأجنبية. ولا تشتمل هذه الدورات إلا على مادة واحدة متخصصة في الاقتصاد الدبلوماسي (تجربة وزارة الخارجية السورية 1998).

وتستفيد كل من سوريا واليمن والجزائر، في تدريب دبلوماسييها، من الجامعات والمعاهد الأخرى الوطنية ذات العلاقة. وتستغل المنح والدورات التدريبية التي تأتي في إطار اتفاقيات التعاون الثنائي أو متعددة الأطراف، وهي دورات – إذا استثنينا ما يقدمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي – عامة أكثر من كونها

متخصصة في الجوانب التجارية أو الاقتصادية أو المالية (تجربة وزارة الخارجية السورية، واليمنية، وتجربة وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية 1998).

التدريب الدبلوماسي التجاري في المملكة العربية السعودية

عينة الدراسة

تجمع عينة الدراسة فئتين مختلفتين من القطاعين العام والخاص في المملكة: وهما فئة مقدمة للخدمات الدبلوماسية التجارية، وأخرى متلقية لها. وتشتمل العينة على مقابلة 44 فرداً من كبار المسئولين في المؤسسات الحكومية والخاصة التالية: وزارة الخارجية، ووزارة التجارة، ومركز تنمية الصادرات، والشركة السعودية للصادرات الصناعية، وشركة الزيت العربية السعودية (أرامكو) والشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، ومجلس الغرف التجارية الصناعية، وغرفتي الرياض والمنطقة الشرقية التجارية الصناعية. ويعود السبب في استخدام أسلوب المقابلات الشخصية، والذي يجمع بين أفراد من القطاعين العام والخاص، إلى الرغبة في التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين أفراد المصدرين المختلفين للمعلومات ومناقشة مقترحاتهم وآرائهم من هذه الخدمة.

كما اختار الباحث طريقة المقابلات الشخصية، وهي من الطرق الشائع استخدامها للحصول على معلومات دقيقة في الدراسات الإنسانية على وجه العموم والتعليمية التدريبية على وجه الخصوص. يقول «Borg»: «إن طريقة المقابلات تتيح في الغالب فرصة للحصول على معلومات أكثر عمقاً ودقة من طرق جمع المعلومات الأخرى، فهي أفضل من طريقة الاستبيانات التي كثيرا ما تعطي معلومات سطحية قد تخفق في إظهار معلومات أكثر عمقا» (Borg 1981: 87).

تحليل المعلومات ومناقشتها

يناقش الباحث في هذا الجزء وجهة نظر من شملتهم الدراسة عن أداء الدبلوماسيين السعوديين فيما يتعلق بتوفير المعلومات لرجال الأعمال، ودعم الصادرات ومعرفة العوائق والقيود التجارية التي تفرضها الدول الأخرى، والإلمام بأنظمة فض المنازعات التجارية، والدراية بقواعد القانون التجاري الدولي.

من خلال مقابلة الأشخاص الذين شملتهم هذه الدراسة، يتضح أن هناك شبه إجماع على وجود قصور كبير في تدريب الدبلوماسيين السعوديين، لكي يكونوا مروجين لمنتجات المملكة في الخارج. حيث يرى 90.9% من هؤلاء أن

الدبلوماسيين السعوديين، والذين سبق لرجال الأعمال والجهات ذات العلاقة التعامل معهم، لا يقدمون المعلومات التي تساعد على تسويق المنتجات السعودية، كما أنهم يحتاجون إلى مزيد من التدريب والتأهيل لمواكبة التغيرات الحديثة في مهام الدبلوماسية التجارية. ويضيف أحد كبار المسؤولين في مركز تنمية الصادرات السعودية أن غالبية العاملين في السلك الدبلوماسي في الخارج مهيئون بشكل أفضل لخدمة القضايا السياسية، وغير متفهمين لمتطلبات العمل الدبلوماسي التجاري، بل ربما لا يعرف بعضهم ماذا تنتج المملكة العربية السعودية من سلع قابلة للتصدير. على العكس من ذلك فإن الممثلين الدبلوماسيين للدول الأخرى في المملكة العربية السعودية يحرصون دائماً على جمع المعلومات التجارية عن المملكة العربية السعودية، ويقومون بزيارات دورية برفقة رجال الأعمال من دولهم للغرف التجارية الصناعية السعودية، بقصد تعرُّف سبل زيادة صادرات بلدانهم إلى المملكة العربية السعودية. كذلك فقد أنشأوا في سفاراتهم إدارات متخصصة للأبحاث التجارية والاقتصادية بهدف دراسة أسواق المملكة العربية السعودية.

إن مساعدة رجال الأعمال (وخصوصاً المصدرين للسلع والخدمات) في إنجاز مهامهم، تعد من الضروريات الملحة، حيث يستطيع الدبلوماسي السعودي بحكم قربه من أسواق الدولة المضيفة، تعرُّف واردات هذه الدولة وأنظمتها التجارية وقيودها الكمية والجمركية والإدارية.

لكن واقع الحال لا يتفق مع هذه المقولة، حيث أجمع من شملتهم المقابلات – باستثناء شخص واحد – على دعم رضاهم عن مستوى معرفة الدبلوماسيين السعوديين للمعوقات والمشكلات التجارية التي تقابل المصدرين، مما يوضح أهمية حثهم وتدريبهم على دراسة أنظمة الاستيراد التي تفرضها الدولة المضيفة، وذلك عن طريق الاتصال بالجهات الرسمية وغير الرسمية من جمعيات ومؤسسات مساندة للتصدير، والتي عادة ما توفر مثل هذه المعلومات للمصدرين الأجانب، يذكر رئيس شركة «سابك» للتسويق المحدودة أنه يجب على الدبلوماسيين والجهات ذات العلاقة معرفة المواصفات والمقاييس التي تفرضها عادة الدول على السلع الواردة وبخاصة السلع التي تملك المصانع السعودية القدرة على تصديرها.

كما يجب تدريب الدبلوماسيين على جمع المعلومات من مصادرها المختلفة وتحليلها مَن أجل تعرُّف إمكانات التصدير لهذه الدولة، وإعداد التقارير الدورية

بشأنها، لكي تستفيد منها الجهات ذات العلاقة بالقطاع الخاص. وبهذه الطريقة، يمكن أن يكون الدبلوماسي هو الشخص المقدم للدراسة الأولية لدعم التبادل التجاري لصالح المملكة العربية السعودية.

كذلك يرى كبار المسؤولين في غرفة الرياض التجارية الصناعية ورئيس مجلس مركز تنمية الصادرات، ضرورة تبني السفراء دعوة رجال الأعمال السعوديين لزيارة الدول التي يعملون بها واستضافتهم وتقديم أوجه العون لهم.

يذكر كل من رئيس شركة «سابك» للتسويق وأمين غرفة الرياض التجارية الصناعية، وأمين عام الغرف التجارية الصناعية بالمملكة العربية السعودية، ورئيس الشركة السعودية للصادرات الصناعية، أن السفراء وكبار مسئولي السلك الدبلوماسي الأجنبي في المملكة العربية السعودية، يتابعون بكل حرص وعناية ما يقوم به رجال الأعمال القادمون من دولهم من نشاطات تجارية، وبخاصة النشاطات التصديرية، فيقومون بزيارات دورية لتعرُّف إمكانية زيادة صادراتهم إلى المملكة العربية السعودية. في حين لا يجد رجال الأعمال السعوديون هذا الدعم إلا من عدد محدود من السفراء ومسئولي السلك الدبلوماسي السعوديين، وقد يكون هذا اجتهاداً ينطلق من رغبة شخصية، وليس استراتيجية عامة. فعندما سئل الذين شملتهم هذه المقابلات، أوضح 90% منهم عدم رضاهم عن مستوى أداء الدبلوماسيين السعوديين، فيما يخص تقديم العون لرجال الأعمال المصدرين.

أما فيما يتعلق بدراية الدبلوماسيين السعوديين بالسلع المنتجة محليا، فيرى 82% ممن شملتهم المقابلات أن غالبية الدبلوماسيين يحتاجون إلى التعريف بها. كما أن هناك حاجة ماسة إلى مزيد من التدريب على مهارات التسويق الدولية وجمع المعلومات وتحليلها، تلك التي تخدم قطاع التصدير، حيث يرى جميع من قابلهم الباحث أن هناك حاجة ماسة لتزويد الدبلوماسيين بهذه المهارات.

وبخصوص كفاءة الدبلوماسيين السعوديين في معرفة الأمور التي تتعلق بالأنظمة التجارية الدولية، يرى 84% من أفراد العينة من رجال الأعمال والجهات ذات العلاقة سلبية هذا الجانب، كما يؤكدون جميعا على أن الواقع يظهر الحاجة الماسة بأن يكون لدى الدبلوماسي دراية كاملة بقواعد القانون التجاري الدولي، ولاسيما تلك المتعلقة بالتحكيم التجاري الدولي والقواعد والأنظمة الخاصة بالاستثمارات الأجنبية في الدولة المضيفة، فضلا عن القواعد التي تحكم العقود

التجارية الدولية. كذلك يجب حث الدبلوماسيين على دراسة الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي والتي تعد المملكة طرفا فيها.

مما سبق يتضح أن هناك شبه اتفاق على وجوب تولي الدبلوماسيين السعوديين بالتدريب الدبلوماسي التجاري وتنمية روح المبادرة لديهم، بهدف دعم رجال الأعمال وتنمية صادراتهم في الدول المعتمدين لديها، هذا في الواقع يوضح أهمية إعداد برامج ودورات متخصصة في الشئون التجارية والاقتصادية لهؤلاء الدبلوماسيين، فقد ذكر أحد المسؤولين في الشعبة الاقتصادية في وزارة الخارجية أن هناك حاجة فعلية لمزيد من التدريب على القضايا سالفة الذكر، بغرض اكتساب مزيد من مهارات الدبلوماسية التجارية، وهذا واقع تفرضه التغييرات السريعة في مجال الاقتصاد وعولمة الأسواق (كردي، مقابلة مع الباحث، 1415/7/21هـ).

لذا يقترح الباحث تنفيذ ثلاثة برامج تحتوي على التوصيف التالي:

1- التحليل الاقتصادي

- جمع البيانات وتحليلها وعرضها وتقويمها.
- بناء قاعدة المعلومات: تنظيمها وحفظها والرجوع إليها.
- تحليل الفوائد والتكاليف.
- تحليل الاستثمارات الخارجية.
- تقويم التنبؤات الاقتصادية والتجارية.
- تقويم المعلومات المتقدمة وعرضها.

2- شئون تجارية

- المصطلحات الاقتصادية.
- تفسير الحسابات القومية.
- التعريف بالمنتجات الوطنية.
- تنمية الصادرات.
- التسويق الدولي.
- كتابة التقارير التجارية.

3 - برنامج التجارة الدولية

- نظام التجارة الدولية.

- أنظمة التعامل التجاري.

- السياسات المالية والنقدية والتجارة الدولية (أسعار الصرف، الرقابة على العملات الأجنبية، فرص التصدير، رخص الاستيراد).

- العوائق التجارية: التعرفة الجمركية والحواجز غير الجمركية.

- قواعد القانون التجاري الدولي والأنظمة الخاصة بالاستثمار الأجنبي.

- القواعد التي تحكم العقود التجارية الدولية.

- الاتفاقيات ذات الطابع الاقتصادي والتجاري.

الخلاصة والتوصيات

أكدت هذه الدراسة أهمية القضايا التجارية في العمل الدبلوماسي، حيث يلاحظ زيادة الاهتمام بتدريب الدبلوماسيين وتهيئتهم ليصبحوا مروجين لسلع بلادهم، مستقطبين لمزيد من الاستثمارات، عاملين في سبيل فوز شركات بلادهم بمزيد من العقود والعطاءات، كما أن تنسيق عمل وزارتي الخارجية والتجارة أمر ضروري لتلافي الازدواجية والاتكالية. وقد برهنت الدول الصناعية على أن أفضل السبل لتحقيق ذلك هو تدريب الدبلوماسيين وتحفيزهم لتحقيق هذه الغايات.

وعلى الرغم من تزايد اهتمام الدول العربية في الفترة الأخيرة بالتدريب الدبلوماسي فإن برامج التدريب في المعاهد الدبلوماسية العربية لا تزال موجهة للمعارف العلمية والتطبيقية لخدمة العمل الدبلوماسي بشكل عام. ولم يعط التدريب على القضايا الاقتصادية والتجارية الاهتمام المنشود، فغالبا ما نلاحظ أن برامج الدبلوم في المعاهد العربية تخصص نسباً منخفضة لهذه القضايا، في وقت تعطي فيه اللغات الأجنبية والتدريبات العملية نسباً قد تصل في بعضها إلى أكثر من 70%، كما هو الحال بالنسبة لمعهد الدراسات الدبلوماسية السعودي. كما أن مفردات المواد الاقتصادية والتجارية والمالية في هذه البرامج يغلب عليها الطابع النظري التقليدي أكثر من كونها مواد تعالج قضايا اقتصادية معاصرة، أو تعطي مهارات ممارسة الدبلوماسية التجارية وأساليبها.

وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الدورات المتخصصة والشاملة والدورات التأهيلية – مبتدئة ومتوسطة ومتقدمة – التي لا تحتوي في الغالب، على دورات وبرامج مستقلة ومتخصصة لبناء مهارات دبلوماسية تجارية، وإن أقيمت بعض الدورات المتخصصة في الشؤون الاقتصادية والمالية (رغم ندرتها) فإنها لا تلقى الإقبال المنشود، كما أن المواد ذات الطابع الاقتصادي في هذه الدورة تتصف بالندرة والتوجه النظري في التدريس.

وبمقارنة الحال بالتوجه الحديث في بعض المعاهد الدبلوماسية الدولية، نجد أن التوجه الحالي يركز على المزيد من البرامج التدريبية في الشؤون التجارية والاقتصادية لدعم القدرة التنافسية ابتداء من حلقات النقاش المتخصصة الموجهة لأعلى الهرم الدبلوماسي وتنفيذ البرامج المتخصصة لتحفيز الصادرات، وتحديث البرامج الإعدادية، لاكتساب المزيد من المهارات التجارية، وأخيراً استحداث كثير من الدورات قصيرة الأمد المتخصصة في الترويج للصادرات.

ومن المشكلات التي تواجهها بعض المعاهد الدبلوماسية العربية في التدريب الدبلوماسي التجاري مشكلة مدخلات التدريب، حيث يقبل في السلك الدبلوماسي خريجو الجامعات من تخصصات مختلفة، قلما يوجد من بينهم متخصصون في الاقتصاد وإدارة الأعمال أو الإحصاء. وقد انعكس هذا على مفردات المواد المتخصصة في القضايا التجارية والاقتصادية، حيث وجهت لتركز على التعريف بالمفاهيم والمؤشرات الاقتصادية والسياسات التجارية، أكثر من توجيهها لاكتساب المزيد من المهارات التسويقية أو التجارية.

من خلال دراسة واقع التدريب الاقتصادي والتجاري في معهد الدراسات الدبلوماسية السعودي، نستنتج أن هناك قصورا في تدريب الدبلوماسيين على اكتساب المهارات في مجال تنمية الصادرات وفتح المزيد من الأسواق. فقد ينقص الدبلوماسيين (العاملين بالأقسام ذات العلاقة بالأعمال الاقتصادية والتجارية) القدرة على جمع المعلومات من مصادرها المختلفة في الدولة التي يعملون بها، كما قد تنقصهم القدرة على عرض المعلومات التجارية والاقتصادية وتحليلها ومناقشتها والقيام بالتنبؤات ودراسة احتياجات الأسواق.

ربما لا يولي كثير من الدبلوماسيين أهمية تذكر للتصدير وربما لا يعرفون أهميته بالنسبة للميزان التجاري السعودي. وعليه فيجب التركيز على هذه النقطة من خلال دراسة قطاع التصدير وعناصره وتطوراته وأثر تقلباته، بالإضافة إلى تنمية روح الترويج للصناعة الوطنية وجعل ذلك استراتيجية ثابتة، وليس مجرد اجتهاد فردي يختلف باختلاف الأشخاص، كما ينبغي حث الدبلوماسيين على القيام بالزيارات الخاصة للغرف التجارية الصناعية في الدول التي يعملون بها، والاتصال برجال الأعمال لتعريفهم وتحفيزهم على الاستيراد من المملكة العربية السعودية، وتوفير المعلومات الأولية لهم عن الشركات والمنتجات السعودية القادرة على التصدير.

بالإضافة إلى الحث على دراسة العوائق الجمركية والقيود الكمية والإدارية التي قد تضعها الدولة المضيفة في وجه الصناعات والمنتجات المستوردة، وتزويد مركز تنمية الصادرات والغرف التجارية والصناعية السعودية بهذه المعلومات.

كما ينبغي تنمية المسؤولية لدى الدبلوماسيين لدعم رجال الأعمال وتقديم جميع أوجه العون لهم ومساندتهم وتسهيل إجراءاتهم، لأن في ذلك خدمة لهؤلاء الرجال بشكل خاص والاقتصاد السعودي بشكل عام.

كما أظهرت الدراسة الحاجة إلى التركيز على تدريس القانون التجاري الدولي، وبخاصة فيما يتعلق بالتحكيم التجاري الدولي وأنظمة الاستثمار الأجنبي في الدولة المضيفة، وقواعد العقود التجارية الدولية، والتعريف بالاتفاقيات التجارية الدولية التي تعد المملكة العربية السعودية طرفا فيها.

واعتمادا على ما تمت مناقشته في هذا البحث يوصي الكاتب بما يلي:

1 – التركيز على استقطاب خريجي أقسام الاقتصاد وإدارة الأعمال والإحصاء وإعطائهم الفرصة للانضمام إلى السلك الدبلوماسي.

2 – استحداث دورات متخصصة قصيرة الأمد، تشتمل على تدريبات لدعم الصادرات والترويج للاستثمارات.

3 – تحديث برامج الدبلوم في المعاهد الدبلوماسية العربية، بحيث تشتمل على دبلوم متخصص في الشؤون الاقتصادية والتجارية، حيث يكتسب الدارسون من خلاله مهارات جمع المعلومات وتحليلها وتدقيقها وعرضها وبناء قاعدة المعلومات وكتابة التقارير، وتقويم التنبؤات، وتفسير الحسابات القومية والتعريف بشبكة المعلومات، وتعزيز الاستثمارات وتحليل بياناتها، والتعريف بأنظمة أسعار الصرف وتحليل تقلباتها، وتحليل نظرية التجارة الدولية وتطبيقاتها، والتعريف بالأنظمة التجارية المختلفة، والتدريب على عمل المؤسسات الدولية المتخصصة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارية العالمية، على أن يعطى أسلوب التطبيق العملي والمحاكاة والتدريس الجماعي (Team Teaching) الاهتمام الكافي. كما ينبغي عدم التركيز على الدراسة النظرية، لكي لا تُكَرَّر الأخطاء مرة أخرى.

4 – تحفيز الدبلوماسيين العرب وتشجيعهم على الاستفادة مما يقدمه البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومؤسساتهما التابعة، ومنظمة التجارة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD من دورات متخصصة في الدول العربية أو في هذه المؤسسات.

5 – ليس دور الدبلوماسي التفاوض مع سلطات الدول المضيفة نيابة عن رجال الأعمال من دولته الأصلية، وإنما التفاوض معها بشأن تحديد الإطار العام الذي من خلاله يمكن لهؤلاء الرجال ترويج بضائعهم، وعليه يجب التركيز على إعداد الدورات التدريبية للدبلوماسيين، بغض النظر عن تخصصاتهم، لتزويدهم بالمعارف الأساسية في الاقتصاد والتسويق، وليس لإعدادهم بوصفهم رجال اقتصاد متخصصين.

المصادر

إسماعيل دعيس (1997). آفاق ومعوقات التدريب الدبلوماسي على الشؤون الاقتصادية. ورقة عمل مقدمة في ندوة الاتجاهات الحديثة في التدريب الدبلوماسي 3 - 4 مايو، ص ص 125-135، المنعقدة بمعهد الدراسات الدبلوماسية السعودي، الرياض.

سمير الهجرسي (1983). التدريب الحديث ودوره في تنمية القدرات. **الإداري** (14) سبتمبر، ص ص 47-59، معهد الإدارة العامة، مسقط.

عباس موسى مصطفى (1998). تجربة المركز القومي للدراسات الدبلوماسية. ورقة عمل مقدمة لندوة تطوير وترقية التدريب الدبلوماسي في الدول العربية في الفترة من 15-17 يونيو، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، الخرطوم.

عبدالسلام سليم (1997). الاحتياجات التدريبية بين الواقع والمستهدف. **الإداري**. (30) نوفمبر، ص ص 177-196، معهد الإدارة العامة، مسقط.

فريد راغب النجار (1995). اقتصاديات التدريب العربي **المدير العربي**. (130) إبريل، ص ص 29 - 41، المعهد القومي للإدارة، القاهرة.

ماري إل برود (1997). **تحويل التدريب**. ترجمة عبدالفتاح السيد النعماني. الدقي: مركز الخبرات المهنية للإدارة.

مازن غرايبة (1998). المعهد الدبلوماسي الأردني: النشأة والفلسفة والمناهج. ورقة عمل مقدمة لندوة تطوير وترقية التدريب الدبلوماسي في الدول العربية. الخرطوم، في الفترة من 15-17 يونيو.

محمد عبدالفتاح ياغي (1417هـ). **التدريب الإداري بين النظرية والتطبيق**. الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع.

وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية (1998). تجربة وزارة الشؤون الخارجية الجزائراية. ورقة عمل مقدمة لندوة تطوير وترقية التدريب الدبلوماسي في الدول العربية. في الفترة من 15-17 يونيو، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، الخرطوم.

وزارة الخارجية السورية (1998). تجربة وزارة الخارجية السورية. ورقة عمل مقدمة لندوة تطوير وترقية التدريب الدبلوماسي في الدول العربية في الفترة من 15-17 يونيو، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، الخرطوم.

وزارة الخارجية العمانية (1998). أنشطة المعهد الدبلوماسي العماني ورقة عمل مقدمة لندوة تطوير وترقية التدريب الدبلوماسي في الدول العربية. في الفترة من 15-17 يونيو، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، الخرطوم.

وزارة الخارجية المصرية (1998). معهد الدراسات الدبلوماسية المصري ورقة عمل مقدمة لندوة تطوير وترقية التدريب الدبلوماسي في الدول العربية في الفترة من 15-17 يونيو، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، الخرطوم.

وزارة الخارجية الكويتية (1998). تجربة وزارة الخارجية الكويتية ورقة عمل مقدمة لندوة تطوير وترقية التدريب الدبلوماسي في الدول العربية. في الفترة من 15-17 يونيو، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، الخرطوم.

يوسف جعفر سعادة (1993). التدريب: أهميته والحاجة إليه، أنماطه، تحديد احتياجاته، بناء برامجه والتقويم المناسب له. القاهرة: الدار الشرقية.

Borg, W.R. (1981). *Applying educational research.* New York: Longman.

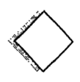
Dudley, N. (1996). Trading diplomats. *Director.* November: 55-58.

Johnson, J. (1994). Teaching commercial diplomacy. A paper presented at 22nd. Annual Meeting of Directors of Diplomatic Aacademies and Deans of Institute of International Relations, Brasilia, Spt, 19-21.

Nevison, Doug. (1994). Mexico's Diplomatic presence. An Interview with Ambassador Sandra Fuentes. *Canadian Business Review.* Spring, 8-12.

مقدم في: يوليو 1999

مقبول في: إبريل 2000



التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة في المجتمع الكويتي

علي الطراح*

ملخص: تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين قيم الذكورة والتنشئة الاجتماعية في المجتمع الكويتي، فعلى الرغم من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي مر بها المجتمع الكويتي فإننا نجد أن قيم الذكورة ما زالت تؤثر في أساليب التنشئة الاجتماعية، مما يترتب عليه خلل في تعلم الأدوار للجنسين، وتؤدي الثقافة دوراً كبيراً في التأثير في أساليب التنشئة الاجتماعية، والثقافة العربية ما زالت متأثرة بكثير من العناصر التقليدية التي تمجد الذكورة. ففي الجزء الأول من الدراسة يقوم الباحث باستعراض نظري للعلاقة التي تربط بين قيم الذكورة وأساليب التنشئة الاجتماعية، وذلك من خلال عرض تحليلي للنظريات الاجتماعية المفسرة للدور الذي تؤديه أساليب التنشئة الاجتماعية في ترسيخ قيم الذكورة. وفي الجزء الثاني يعالج الباحث طبيعة العوامل التي أسهمت في تعظيم قيم الذكورة، وذلك من خلال تحليل المضمون لمجموعة من الدراسات التي أجريت في الكويت وفي المنطقة العربية.

المصطلحات الأساسية: التنشئة الاجتماعية، الذكورة، دور المرأة، المجتمع الكويتي، الدور النوعي، قيم الذكورة.

مقدمة

إن القراءة الاجتماعية المتأنية للمجتمعات العربية بصفة عامة، والمجتمع الخليجي والكويتي بصفة خاصة تؤكد على أن قيم الذكورة Masculine Values ما زالت تحتل قمة هرم منظومة القيم الموجهة للبناء الاجتماعي بأنساقه ونظمه وظواهره. هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن قيم الذكورة في المجتمع الكويتي – محور الورقة البحثية الحالية – تمثل موروثا ثقافياً كامنا Latent داخل نسيج البناء الاجتماعي Social Structure، تتجسد صوره وأشكاله في أساليب التنشئة

* أستاذ مشارك (Associate Prof.)، قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، وعميد كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت.

الاجتماعية Socialization التي تكسبها الأسرة الكويتية لأطفالها ليس منذ لحظة الميلاد فقط، بل منذ اللحظة التي يحدث فيها الحمل. وفي هذا السياق تشير «أورزولا شوى Ursula Scheu» في كتابها: «أصل الفروق بين الجنسين» إلى أن الأطفال منذ ما قبل ولادتهم يوسمون بصورة مستمرة ومنظمة بأداء دور جنسي محدد، إما ذكراً وإما أنثى» (شوى، 7:1986).

وعلى الرغم من الكم المتنامي من المؤلفات والكتابات، والبحوث والدراسات، والمؤتمرات، والندوات، وحلقات البحث، وورش العمل التي تمحورت كلها حول قضايا التنشئة الاجتماعية، وأساليبها، ومشكلاتها، فضلا عن محاولات علماء الاجتماع، والأنثروبولوجيا، وعلم النفس الاجتماعي، والتربية: تأصيل مفاهيم التنشئة الاجتماعية ونظرياتها وأساليبها (Williams, 1988) فإننا لا نجد ذلك التناول من حيث الدرجة في الشمول، ومن حيث العمق في المعالجة فيما يتعلق بارتباط قيم الذكورة بأساليب التنشئة الاجتماعية، حيث لا نجد سوى بعض الكتابات والبحوث والدراسات المتفرقة، وبخاصة السسيولوجية والأنثروبولوجية[1]، التي تناولت تلك التأثيرات التي تحدثها قيم الذكورة في تشوه الأنساق المكونة للبناء الاجتماعي (Coplan, 1987)، والدور الذي تؤديه قيم القبلية، والعائلية، والطبقية، والطائفية في ترسيخ قيم الذكورة وتعظيمها.

وبسبب خطورة التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن تعظيم قيم الذكورة في المجتمع الكويتي، والتي من شأنها خفض دور المرأة الكويتية ومكانتها في التنمية المستديمة (United Nations Development, 1998) وحصر نطاق إسهاماتها ومشاركتها في قضايا ثانوية وجزئية ضيقة، فقد حاولت هذه الورقة البحثية في الجزء الأول منها تأسيس مدخل نظري لدراسة أساليب التنشئة الاجتماعية في علاقاتها بقيم الذكورة، وذلك من خلال عرض تحليلي للنظريات الاجتماعية المفسرة للدور الذي تؤديه أساليب التنشئة الاجتماعية في ترسيخ قيم الذكورة، وعلى وجه الخصوص نظريتي تقسيم العمل Labour Division والدور الاجتماعي Social

(1) لقد ظهر ذلك المؤلف إلى حيز الوجود نتيجة عقد حلقة نقاشية (سيمنار) بقسم الانثروبولوجيا بجامعة لندن عام 1984، وقدم فيه عشر أوراق بحثية معظمها لعلماء الأنثروبولوجيا ممن عرضوا بعض الدراسات الخاصة بالتفرقة بين الجنس والنوع، وبخاصة لدى المرأة في جامايكا، ونيبال، وجزر فيجي، وكينيا، وممبسا، والهند.
ولكن الأمر اللافت في هذا «السيمنار» أن معظم الأوراق البحثية التي قدمت كانت تتمحور حول الدور الجنسي للمرأة، وعلاقة ذلك بالشرف والكرامة من خلال محافظة المرأة على دورها الجنسي والنوعي، والجنسية المثلية، ودور الامتناع، والتبتل، والزهد بوصفها حلاً للمشكلة الجنسية.

Role، وماهية الدور الذي تقوم به تلك الأساليب والنظريات في عملية اكتساب الأطفال التمييز بين جنس ونوع Sex and Gender كل من الذكر والأنثى.

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الجنس يشير إلى الفروق البيولوجية بين الذكور والإناث، أما النوع فيشير إلى الإنسان من حيث كونه رجلا أو امرأة بما يتضمنه ذلك من سمات اجتماعية وثقافية مميزة لكل نوع (Goodman, 1992).

أما الجزء الثاني من الورقة البحثية فقد تم تخصيصه لتحليل العوامل التي أسهمت في تعظيم قيم الذكورة، وتأثيراتها في دور المرأة ومكانتها في المجتمع الكويتي من خلال تحليل مضمون مجموعة من البحوث والدراسات التي أجريت على بعض المجتمعات العربية بصفة عامة، والمجتمعات الخليجية ومن بينها المجتمع الكويتي[2] بصفة خاصة.

أولا: أساليب التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة

بداية سوف تبتعد هذه الورقة البحثية عن الأساليب التقليدية في منهجية العرض التي تلزم الباحث بحصر معظم التعريفات التي تناولت مفهوم التنشئة الاجتماعية، وذلك بهدف الخروج بتعريف إجرائي للمفهوم، ولكن المدخل الأرحب الذي سوف نلتزم به في التناول يتحدد في عرض التعريفات الخاصة بمفهوم التنشئة الاجتماعية وتحليلها ومناقشتها، ومحاولة تجلية الدور الذي تقوم به أساليب التنشئة الاجتماعية التي تكسبها الأسرة لأطفالها في ترسيخ قيم الذكورة.

فالتنشئة الاجتماعية Socialization كما يعرفها «ريتشاردسون» تبدأ في الجماعة الأولية التي يعيش فيها الطفل، وهي الأسرة التي تقوم بإكسابه نماذج السلوك من خلال العلاقات الأسرية التي تتميز بأنها علاقات الوجه للوجه، وذلك التوجيه أو الإكساب يأخذ ثلاثة مسارات، يتمثل الأول في إكسابه التجارب الوالدية، ويتحدد الثاني في تلقين الطفل المعارف الاجتماعية، أما المسار الثالث فيتعلمه الطفل من خلال الجماعة الثانوية الأولى، ويقصد بذلك جماعة الأصدقاء أو عصبتهم التي تعلمه لغة الثقافة، وتعلمه مهارات الاتصال، وتعلمه أيضاً كيف يفكر. ويؤكد «ريتشاردسون» أن جماعة الأصدقاء تعلم الطفل أسس الطبيعة الاجتماعية، والمثل

(2) يأتي إعداد هذه الورقة البحثية التي اتخذت من أساليب التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة في المجتمع الكويتي موضوعاً رئيساً لها في التوقيت الأنسب الذي أصدر فيه سمو أمير البلاد يوم الأحد الموافق 16 مايو 1999 مرسوماً أميرياً بإعطاء المرأة الكويتية حقها في الترشيح والانتخاب لمجلس الأمة بمطلع عام 2003.

الاجتماعية الأساسية للثقافة، حيث يحتاج الأطفال في هذه المرحلة إلى التفاعل (Richardson, 1981: 65).

ويبدأ الأطفال في هذه المرحلة «تعلم الإحساس أو الشعور بطبيعة اختلافات النوع Gender differences، وأهم هذه الاختلافات توقعات النوع Gender Expectation، وهذه الأفكار والنماذج شديدة الصلة بالسلوك النوعي اللاحق». (Richardson, 1981: 65).

نخلص من ذلك بأن الطفل يبدأ في تعرُّف نوعية جنسه خارج الجماعة الأولية وهي الأسرة، وبالتحديد كما يشير «ريتشاردسون» في جماعة الأصدقاء أو زمرتهم التي تعلمه التفاعل، والنماذج شديدة الصلة بالسلوك النوعي، ومعنى ذلك أن هناك نماذج من السلوك والتفكير، والطبيعة الاجتماعية، ولغة الثقافة مرتبطة بالذكورة ونماذج أخرى مغايرة مرتبطة بالأنوثة[3].

وإذا حاولنا تحديد تعريف شامل يمثل جماع تعريفات علماء الاجتماع حول مفهوم التنشئة الاجتماعية فإنه لا يخرج عن كونه «عملية اجتماعية يتم من خلالها تعلم الطفل الدور الاجتماعي، وإكسابه أنماطاً سلوكية مرغوباً فيها من خلال الجماعة الأولى في حياته وهي الأسرة، حيث يقوم الوالدان بتعليم الطفل كيفية مواجهة المواقف المختلفة» (Williams, 1983: 397).

وعلى الرغم من تكامل هذا التعريف وشموله فإنه لا يحدد علاقة أساليب التنشئة الاجتماعية التي يكسبها الوالدان لأطفالهما بقيم الذكورة، ويؤكد ذلك ما سبق أن أشرنا إليه في مقدمة هذه الورقة البحثية من أن هناك ما يشبه الندرة في الكتابات والمؤلفات أو حتى في البحوث والدراسات التي تناولت قيم الذكورة في علاقاتها بالتنشئة الاجتماعية.

ويؤكد ذلك أيضاً – على الرغم من عدم الإشارة الواضحة إلى تضمين قيم الذكورة في أساليب التنشئة الاجتماعية – أن هناك اختلافاً في إكساب الأبناء القيم الاجتماعية Social Values، ونماذج السلوك Patterns of behaviour، والاتجاهات بين الذكر والأنثى. الأمر الذي نجد له صدى في كتابات «ريتشاردسون» عندما

(3) يشير «ريتشاردسن» Richardson في كتابه «دينامية الجنس والنوع: رؤية سسيولوجية»: «The Dynamics of Sex and Gender: Sociological Perspective» إلى أن الطفل يتعلم الدور الجنسي من والديه، حيث تكسبه أساليب التنشئة الاجتماعية، والعلاقات الوالدية (الأب والأم) بمرور الزمن ذلك الدور.

يعرض لمراحل التنشئة الاجتماعية التي تبدأ بالجماعة الأولية الأولى في حياة الطفل وهي الأسرة، ثم جماعة الأصدقاء أو زمرتهم التي تشعر الطفل لأول مرة بالتباين بين الذكورة والأنوثة، أو بين وجوده ذكراً أو أنثى، ومن بعدها يأتي دور المدرسة التي يبدأ منها الإحساس الفعلي بقيم الذكورة وقيم الأنوثة، ولهذا نجد «ريتشاردسون» يخصص جزءاً كاملا من كتابه عن ديناميكية الجنس والنوع The Dynamics of Sex and Gender ويضع عنواناً عن موضوع «عزل الجنس: سياسات وممارسات» «Sex Segregation: Policies and Practices»، والذي يشير فيه إلى أن المدارس كانت تقدم من خلال مناهجها في مرحلة تاريخية سابقة تعليما للذكر وآخر للأنثى مختلفي المسار.

ويعني ذلك القيام بتعليم الإناث والذكور من أجل مجالات عمل مختلفة، من خلال سياسات بنائية محددة، تضيق الفرص المهنية أمام الإناث (Richardson, 1981: 43-45).

ولئن كانت الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأولى والأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء فإن الأسرة تعد حلقة واحدة في سلسلة من الحلقات المتداخلة التي تؤدي أدواراً رئيسة في عملية التنشئة الاجتماعية بجانب الأسرة، ونعني بتلك الحلقات جماعة الأصدقاء أو زمرتهم، ثم المدرسة أو المؤسسات التربوية، ثم وسائل الاتصال الجمعي Mass Communication المتمثلة في الإذاعة، والتلفاز، والصحف، والمجلات، والسينما، والمسرح، والكتاب، والمسجد... إلخ، وعند محاولة حصر تلك الحلقات فسوف نجد أن التحولات السريعة والمتعاقبة قد أفرزت لنا حلقات أخرى أشد تأثيراً في عملية التنشئة الاجتماعية، مثل الحاسبات الآلية وشبكات الإنترنت.

ويؤكد «كاساكاردي، وماير» (1994) «Cascardi & Mayer» على ضوء استعراضهما لنتائج كثير من الدراسات الحديثة على تكامل الأدوار التي تقوم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية، مثل الأسرة والمدرسة والتفاعل مع الأقران والتلفاز في تعميق الفروق بين الأدوار التي يقوم بها كلا الجنسين، حيث تمثل استجابات الوالدين للأبناء منذ الميلاد اللبنات الأولى لتنمية الفروق بين النوعين على أساس الأدوار المميزة لكل من الذكور والإناث، حيث تحصل الإناث من الوالدين على انتباه أقل واستجابة أقل لحاجاتهن مقارنة بالذكور، ثم تأتي المدرسة لتؤكد هذا التمييز، حيث يحظى الذكور باهتمام أكبر من الإناث في الأنشطة الأكاديمية، وبذلك يدعم المعلمون والمعلمات ويشجعون الدور المميز لكل نوع، كما تتأكد هذه الفروق من

خلال التفاعل الاجتماعي مع الأقران من الذكور والإناث، حيث يستخدم الأولاد العدوان حلاً لصراعاتهم، في حين تلجأ البنات إلى الإقناع اللفظي ويتجنبن الصراع، ويتعلمن الخضوع، ثم يأتي التلفاز الذي يقضي الأطفال في مشاهدته وقتاً أكثر من أي نشاط آخر – ليعطي تدعيماً مستمراً للفروق بين النوعين في الأدوار من خلال ما يعرضه من نماذج تؤكد سيطرة دور الذكور.

إن المجتمعات الإنسانية تختلف من حيث درجة التباين بين الجنسين، فنجد أن هناك مجتمعات تبدأ بعملية التفرقة Segregation بين الجنسين في سن مبكرة، ومجتمعات أخرى لا تهتم بهذه العملية، وقد شكل هذا التباين عبر الأزمنة المتتابعة نظرية تقسيم العمل التي أشار إليها «إميل دوركايم»، وذلك على أساس أن هناك أعمالا يقوم بها الذكور، وأعمالا أخرى تقوم بها النساء (Durkheim, 1938).

وفي هذا السياق أيضاً يشير «حسن سعفان» (1975) إلى أنه في كثير من المجتمعات القديمة والبدائية يسود نظام الانتساب للأم، حيث يحمل الأطفال لقب أسرتها Matrinymic، في هذه المجتمعات تكون الأم رئيسة الأسرة والمدبرة لشئونها في الغالب، في حين يؤدي الأب دوراً ضئيلاً للغاية في حياتها، وعلى العكس من ذلك في مجتمعات أخرى، حيث نجد أن الأطفال يحملون اسم عائلة الأب الذي يعد رئيس الأسرة وصاحب الكلمة العليا في تدبير أمورها وشئونها.

ذلك يعني أن هناك مراحل تاريخية محددة كانت فيها قيم الأنوثة هي السائدة، وعلى وجه الخصوص في المجتمعات القديمة والبدائية، حيث كان الأبناء ينتسبون إلى الأم، ومن ثم تصبح الأم هي رئيسة العائلة، ولم يكن للرجل أي دور أو وظيفة سوى رعاية الأطفال. وقد أعقب هذه المرحلة التاريخية قيم الذكورة، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى طبيعة الثقافة السائدة، وطبيعة القيم المسيطرة التي تتمحور حولهما عملية التنشئة الاجتماعية، وقد تكون مكانة الأم أو الأب في الأسرة مرتبطة – إلى حد كبير – بالدور الاقتصادي الذي يقوم به أحدهما.

إن هيمنة قيم الذكورة في مجتمع ما تعكس طبيعة القيم الاجتماعية، والمعتقدات السائدة، والثقافة التي تمنح الذكورة قيما تفضيلية، وعندما نشير إلى أن الذكورة تمثل القيمة الفضلى في المجتمع، فذلك لا يعني بالضرورة أن كل رجل وكل امرأة يشعر بذلك، إنما يعني أنها حالة عامة في المجتمع، أو شعور جمعي كما يشير إلى ذلك «إميل دوركايم»، حيث يسيطر هذا الشعور على ثقافة أفراده، بحيث يمارسونها دون وعي منهم (عوده، 1980).

ويتجسد هذا الشعور في رموز الثقافة، والتعابير اللغوية، وفي أنماط التفكير، ونماذج السلوك، ويصل ذلك إلى الدرجة التي تشكل قناعات لدى أفراد المجتمع، ويصبح جزءاً من الطبيعة الاجتماعية السائدة، حتى إن أفراد كل نوع أصبحوا قانعين بالدور الذي خصصه لهم المجتمع.

وتفرق «ميريام جونسون، وجين ستوكارد» (1980) «Johnson & Stockard» بين الذكورة والأنوثة، حيث تشير الذكورة إلى قيم السيطرة والتسلط والاستبداد والعدوانية، في حين تشير الأنوثة إلى الخضوع والحياء والخجل والاعتمادية.

وعلى الرغم من أن المؤلفتين قد وضعتا صفات خاصة لكل من الذكورة والأنوثة فإننا لا نتفق معهما في ذلك، حيث لا نجد أي أسس أو مبادىء اعتمدت عليها المؤلفتان في تلك التفرقة، كما أن كثيراً من علماء الأنثروبولوجيا أرجع وجود هذه التباينات إلى التطور التاريخي لتقسيم العمل، فالمجتمع من خلال مؤسساته الاجتماعية مثل: الأسرة، والمدرسة، ووسائل الاتصال الجمعي... إلخ يرسخ أدواراً متوقعة، وأنماطاً من السلوك مرتبطة بها.

إن التحليل الاجتماعي لقيم الذكورة والأنوثة في المجتمعات العربية بصفة عامة، وفي المجتمعات الخليجية بصفة خاصة، وإن كانت تحمل مضامين بيولوجية فإنها في حقيقة الأمر تحمل مفاهيم اجتماعية – ثقافية Socio- Cultural concepts، يتحدد بناء عليها دور كل من الولد والبنت، وتقوم مختلف المؤسسات الاجتماعية: الأسرة، والمدرسة، ووسائل الاتصال الجمعي بتدعيم قيم الذكورة وتعظيمها، وإهمال ما عداها من قيم (Goodman, 1992)، وأعني هنا قيم الأنوثة، حيث ينظر إليها من خلال اتجاه أحادي يتمثل في نظرة الذكر إلى الأنثى، أي أن قيمة المرأة في المجتمع تتحدد من خلال قيم الذكورة[4].

ولا نستطيع أن نغفل في هذا المجال ما ترتب على هذه النظرة المنخفضة إلى دور المرأة من أضرار بالغة بصحتها الجسمية والنفسية، فقد أشارت دراسات كثيرة في السنوات الخمس الأخيرة إلى الآثار السلبية لهذه التفرقة،

(4) يعد نورمان جودمان «Norman Goodman» من أبرز علماء الاجتماع الأمريكيين الذين وضعوا حدوداً فاصلة بين مفهوم الجنس Sex ومفهوم النوع Gender، حيث يشير مفهوم الجنس إلى تقسيم الجنس البشري بيولوجيا إلى ذكور وإناث، أي أن الجنس مفهوم بيولوجي، في حين يشير النوع إلى الإنسان بوصفه رجلاً أو امرأة من حيث السمات الاجتماعية والثقافية، أي أن النوع مفهوم اجتماعي – ثقافي.

مثل النقص في إدراك الذات (Lavitt, 1996) أو انخفاض تقدير الذات نتيجة لاتجاه الرفض من قبل الأب (Conte, Plutchik, Picard & Buck, 1996) وسيادة الاعتمادية بوصفها استراتيجية للتوافق (Koelbel, Rutgers, 1996) Roehling, والمعاناة من خبرات الألم والقلق والتوتر وعدم اليقين (Waiters, Charles, 1997) وظهور الاكتئاب (Nazroo, Edwards & Brown) (1997 Ahnlund, Frodi, 1996, Sprock & Yder, 1997) وخصوصاً الاكتئاب النفسي الجسمي (السيكوسوماتي) المصحوب بالقلق (Silverstein, Clanson, Perdue Carpman, Cimarolli, 1998) والتعرض لأعراض الهستريا (Hamburger, Liliembeld, Hogben, 1996).

وإذا كانت أساليب التنشئة الاجتماعية التي يقوم الوالدان من خلالها بإكساب أولادهما القيم الاجتماعية، والاتجاهات، والخبرات، ونماذج السلوك تعد من وجهة النظر الاجتماعية من أهم المراحل في حياة الطفل، فإن الأمر يدفعنا إلى التأكيد على مجموعة من المحاور الرئيسة التي تحدد طبيعة مرحلة الطفولة، والدور الذي تقوم به أساليب التنشئة الاجتماعية في توجيه الطفل لتعرُّف جنسه Sex ونوعه Gender.

يتحدد المحور الأول في عدم قدرة الطفل على إدراك كينونته، ويتمثل المحور الثاني في الدور الأساسي الذي تقوم به أساليب التنشئة الاجتماعية في بلورة شخصية الطفل، أما المحور الثالث والأخير فيتعلق بشخصية الوالدين وتكوينهما الاجتماعي، والثقافي، والاقتصادي، حيث إن ذلك التكوين له الأثر الكبير في صياغة القيم والاتجاهات والمعايير، ونماذج السلوك لدى الطفل، ويشير كثير من علماء الاجتماع والتربية إلى أن كل ما يكتسبه الطفل من الوالدين يساعده كثيراً في تكوين شخصيته وصياغتها بل في تكيفه مع جميع المواقف التي يتعرض لها (Weitzman, 1979).

إن هذه المحاور الثلاثة تشكل مدخلا رحبا لفهم عملية اكتساب الطفل للقيم والخبرات وأنماط السلوك والتفكير؛ أو بمعنى أكثر تحديداً فإن هذه المحاور تحدد عملية استفادة الطفل من المخزون أو الموروث الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في فهم العالم المحيط به داخلياً وخارجياً وفي إدراكه لذاته.

ويعد «تالكوت بارسونز» وزملاؤه من أبرز علماء الاجتماع الأمريكيين، حيث قدم نموذجاً عملياً ونظرياً لفهم طبيعة تعلم السلوك، وحاول المزج بين الأفكار والاتجاهات التي تفسّر السلوك من خلال التعلم الاجتماعي، والنمو المعرفي من

خلال المواءمة بين أفكار التحليل النفسي، وأفكار التعلم الاجتماعي، والنمو المعرفي فيما سمي بنظرية الدور الاجتماعي Social Role Theory (Parsons *et al.*, 1978).

وفي إطار هذا السياق ذاته يشير «على ليلة» (1994) إلى أن «بارسونز» أراد صياغة نظرية عامة وشاملة بالنظر إلى تعميمات العلوم الإنسانية الثلاثة (علم النفس، وعلم الاجتماع، والأنثروبولوجيا).

ومن وجهة نظر «بارسونز» فإن الدور الاجتماعي يتم تعلمه من خلال البيئة الاجتماعية، وبمعنى أكثر تحديداً فإن الطفل يتعلم الدور الاجتماعي من خلال أساليب التنشئة الاجتماعية التي يكسبها له والداه، وأكد «بارسونز» أيضاً على عملية إكساب الطفل القيم، والاتجاهات، والمعايير، والنماذج السلوكية، حيث إنها تشكل ضوابط خارجية للطفل وأفعاله في المجال الاجتماعي، وبمجرد استيعاب الطفل لهذه القيم فإنها تتحول لتصبح جزءاً من كيانه الذاتي، وتتولى ضبط سلوكه من الداخل. ومعنى ذلك أن «بارسونز» يعطي القيم دوراً ديناميأ مدعماً لشخصية الطفل سواء أكان ذلك من خارجه أم من داخله (ليلة، 1994)، تساعد الطفل على تعرُّف دوره وكينونته سواء من حيث الجنس Sex، أو من حيث النوع Gender.

ويشير «لينون وايتزمان» إلى أن عملية تعرُّف الدور الجنسي والنوعي تبدأ فيما بين الثالثة والرابعة من العمر، حيث يبدأ الطفل في تعرُّف نوعه وتعلم السلوك المرتبط به، وقد تم تقسيم هذه العملية إلى ثلاثة مستويات، يتمثل المستوى الأول في مرحلة التمييز بين مفهوم الرجل Man، والمرأة Woman، ويبدأ الطفل بعملية الربط بين السلوك والنوع، ويتحدد المستوى الثاني في تعبير الطفل عن السلوك المناسب، أما المستوى الثالث والأخير ففيه يبدأ الطفل في إدراك السلوك المعياري Standard behaviour لكل جنس (Weitzman, 1979: 132).

تبدأ مرحلة التمييز بين الرجل والمرأة لدى الطفل إذن من خلال ملاحظاته للمحيطين به، ومعنى ذلك أن هذه المرحلة لصيقة بعملية التنشئة الاجتماعية التي يتحول الطفل من خلالها من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي، حيث يلحظ الطفل من يحيط به في طريقة ملبسهم، وأنماط سلوكهم مع الآخرين، واتجاهاتهم إزاء الأشياء المادية المحيطة بهم، ويبدأ في مراحل النمو الأولى بتعرُّف نفسه من خلال التصاقه بأمه، ويبدأ الطفل الذكر أيضاً في مرحلة لاحقة بتعرُّف نفسه من خلال الدور الذي يقوم به الأب بالنسبة لأمه، أو ما يعرف بالذكورة، ويؤكد «لينون

وايتزمان» على أن عملية تعرُّف جنس الطفل ونوعه تكون أسرع بالنسبة للطفل الذكر عنها بالنسبة للطفل الأنثى (Weitzman, 1979: 141).

وتذكر «سوزان ويت» في دراستها عن تأثير الوالدين في التنشئة الاجتماعية للأطفال لإعدادهم للأدوار الخاصة لكل نوع Gender Roles، أن هذه التنشئة تبدأ في وقت مبكر من عمر الطفل، إذ وجدت فروقاً في الوعي بالدور لدى الأطفال من عمر سنتين، حيث يستدخل الأطفال الرسائل التي يتلقونها من والديهم عن دور كل نوع وما يتوقع منه، بحيث تصبح النمط المميز للدور الذي يحدد سلوك كل منهما واتجاهاته وخبراته (Witt, 1997).

وفي هذا السياق، وتحديداً حول نظرية الدور الاجتماعي وتطبيقاتها على الفروق بين الجنسين تشير «أورزولا شوى U. Scheu» إلى أنه مع ازدياد تطور أداء الأدوار تبرز الصلات الإنسانية بشكل أوضح، حيث يصل الأمر إلى الألعاب الجماعية، ومن خلال هذه الألعاب يعيد الطفل إنتاج الصلات الاجتماعية بين الكبار، والصلات الجنسية المميزة للنساء والرجال، ومن ثم علاقات السيطرة والخضوع بين الجنسين، فالبنت والولد مثلا يلعبان دور الممرضة – الطبيب، مضيفة – طيار، أم – أب (شوى، 1982: 54) إن معنى ذلك من وجهة نظرية الدور الاجتماعي أن البنت تعيد إنتاج منزلتها المنخفضة، وأن الولد يعيد إنتاج منزلته المتعاظمة، وهنا نؤكد أن البداية تبدأ من ثقافة المجتمع التي تسمح بدونية الدور الأنثوى عندما ترسخ قيم المجتمع ذلك الدور من خلال جميع وسائل الاتصال الجمعي التي تعرض الأدوار الأنثوية مقترنة بالخضوع والتبعية، في حين أن الأدوار الذكرية تقترن بالاستقلالية والتفوق، وهذا يعني أن وسائل الاتصال الجمعي، والمجلات المصورة، والتلفاز، وأدب الأطفال ترسخ الفروق البيولوجية والنوعية بين الجنسين.

إن من أهم النتائج المترتبة على تعلم الدور الجنسي Sex role ما يشير إليه كل من «رونالد جونسون»، و«جين ميدينوس» من أن بعض علماء الاجتماع يرجعون ذلك التعلم إلى الصراع الداخلي للدور Inter-Role Conflict الذي يتحدد في توقع المجتمع لدور معين من الفرد، وما يطمح إليه الفرد الذي يشغل ذلك الدور، فإذا لم يتناغم ما يتوقعه المجتمع من الفرد مع ما يطمح إليه الفرد نفسه من أدوار هنا يحدث الصراع الداخلي (Johnson & Medinnus, 1989: 381).

حاولنا في القسم الأول من هذه الورقة البحثية تأسيس مدخل نظري لدراسة مفهوم التنشئة الاجتماعية وأساليبها في علاقتهما بقيم الذكورة، وذلك من خلال عرض تحليلي للنظريات الاجتماعية المفسرة للدور الذي تقوم به أساليب التنشئة الاجتماعية في ترسيخ قيم الذكورة، وركزنا في ذلك السياق على نظريتي تقسيم العمل، والدور الاجتماعي وآراء بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الذين اهتموا بتقديم تفسير للدور الذي تقوم به ثقافة المجتمع في التمييز بين قيم الذكورة، وقيم الأنوثة، وماهية الأساليب المؤثرة في ترسيخ قيم الذكورة وتعظيمها، وتنظيمها وانخفاض قيم الأنوثة، ومن أهمها وسائل الاتصال الجمعي: التلفاز، والسينما، والمسرح، وأدب الأطفال... إلخ، وفضلا عن ذلك فقد تم تحليل الدور الذي تقوم به أساليب التنشئة الاجتماعية في عملية اكتساب السلوك، وعلى وجه الخصوص في الكيفية التي يستطيع من خلالها الأطفال التمييز بين الجنس والنوع لكل من الذكر والأنثى.

ثانياً: العوامل التي أسهمت في تعظيم قيم الذكورة في المجتمع الكويتي

سوف نعتمد في القسم الثاني من هذه الورقة البحثية على تحليل مضمون مجموعة من البحوث والدراسات التي أجرى معظمها في بعض المجتمعات العربية والخليجية، والهدف من ذلك تجلية العوامل التي أسهمت في تعظم قيم الذكورة، فضلا عن تحليل التأثيرات التي أدت إلى تهميش دور المرأة ومكانتها في المجتمع الكويتي.

ولقد جاء انتقاؤنا لهذه البحوث والدراسات على أساس أن تتمحور موضوعات التناول فيها حول المرأة والأسرة الخليجية، وأساليب التنشئة الاجتماعية المتبعة، ودور منظومة القيم والموروث الثقافي في تحديد دور المرأة ومكانتها في هذه المجتمعات، ومدى تأثير التحولات الاجتماعية – الاقتصادية في أوضاعها.

ففي دراسة لـ «منيرة أحمد فخرو» عن الأوضاع الاجتماعية للأسرة في البحرين (فخرو، 1988) تشير إلى أن الاتجاه التقليدي المحافظ يرى في المرأة البحرينية الكائن الضعيف جسماً وعقلاً، ويحصر وظيفتها في تأدية غرض أساسي واحد هو الزوجية بمفهومها الخضوعي، والأمومة بمفهومها الوالدي الرعائي، ويعلل أصحاب ذلك الاتجاه موقفهم من المرأة بتعاليم الدين، ويرون في اختلاط المرأة بالرجل، وعملها خارج المنزل فساداً للأخلاق.

ومعنى ذلك أن الاتجاه المحافظ يتخذ من الدين ساترا أو واقيا لتهميش دور المرأة البحرينية ومكانتها، ويحصر ذلك الدور كما أشرنا في الجزء الأول من هذه

الورقة البحثية في قضايا ثانوية ضيقة، وأنها – أي المرأة البحرينية – لا تصلح إلا زوجة خاضعة للزوج لا تتحرك إلا بأمره بوصفها كائنا ضعيفاً من حيث بنيتها وعقلها، في حين يملك الرجل بنية قوية وعقلا راجحاً، بالإضافة إلى ذلك فإن وظيفتها الأساسية تتركز في رعاية الزوج والأطفال، ومعنى ذلك أن المرأة أيضاً قد خلقت موصومة برضاعة أطفالها وخدمتهم، وكذلك خدمة زوجها، وأنها لا تصلح بناء على نظرية الوصم «Labeling» لرعاية أطفالها اجتماعياً ونفسياً وتربوياً وثقافياً، فهذه الأنواع من الرعاية من حق الزوج القوي بدنيا، والراجح عقليا. وترجع هذه الباحثة التغيير الذي حدث للمرأة البحرينية والذي تمثل في خروج المرأة للعمل وبروز شكل الأسرة النووية، إلى أن هذا التغير في هيكل الأسرة لم يصاحبه تغير في الدور التقليدي للرجل البحريني والمرأة على السواء، فقد اضطرت المرأة بعد خروجها إلى العمل إلى ممارسة دورها التقليدي من تأدية الأعباء المنزلية، والأسرية، ورعاية زوجها وأبنائها، وفي الوقت نفسه تمارس دورها وتتحمل مسئوليتها بوصفها امرأة عاملة. ومعنى ذلك أن المرأة البحرينية أصبحت تؤدي الدورين معا دون تقديم أي مساعدة من أسرتها الممتدة التي تحولت بفعل التغير إلى أسرة نووية، الأمر الذي أضاف ضغوطاً نفسية واجتماعية وجسدية على المرأة العاملة. إن ذلك الوضع الجديد الذي ظهر مع بروز ظاهرة الأسرة النووية، من وجهة النظر «السسيولوجية» يستدعي ليس من المرأة فقط، بل من الرجل أيضاً تكييف دورهما وتوظيفه وفقاً للأوضاع الجديدة، والمشاركة في المسئولية سواء داخل البيت أو خارجه. حيث إن من المستحيل إدارة عقارب الساعة إلى الوراء – كما تشير هذه الباحثة – وإعادة المرأة مرة ثانية إلى أدوارها التقليدية الضيقة.

وفي الحقيقة أن دراسة «منيرة فخرو» تؤكد أن التغيير الذي مس المرأة البحرينية لا يعد تغييراً جذرياً للمفاهيم المرتبطة بوضع المرأة ومكانتها، فالتغييرات التي جاءت نتيجة لاكتشاف النفط لم تمس جذور البنية الاجتماعية لواقع المرأة البحرينية.

وفي دراسة قامت بها «عليه حسين» عن المرأة الكويتية المطلقة أشارت (حسين، 1982) إلى أن الوضع في المجتمعات الخليجية والعربية المعاصرة أصعب بكثير مما كان عليه سابقاً، حيث تعاني المرأة في هذه المجتمعات التقليدية أحكام الطاعة التي تجبرها على الالتحاق ببيت يعده زوجها، واحتفاظ الزوج بالأبناء بعد سن معينة، فضلاً عما تتحمله المرأة من ضغوط اجتماعية كونها مطلقة.

توصلت دراسة «القرشي» (1986) عن اتجاهات الآباء والأمهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات إلى وجود اتجاهات للتفرقة بين الأبناء، وقد كانت اتجاهات التفرقة أكثر ظهوراً لدى الآباء مقارنة بالأمهات، كما ظهرت بصورة أكبر لدى الفئات الأقل تعليماً (مستوى التعليم الابتدائي أو أقل)، ثم تقل التفرقة تدريجياً مع زيادة مستوى التعليم.

وفي الواقع فإن الوضع الاقتصادي الذي منحه اكتشاف النفط للرجل في المجتمعات الخليجية قد رسخ من قيم الذكورة، بل أعطى الرجل كثيراً من الامتيازات لعزل المرأة، وفي ذلك الصدد يشير «هنري عزام» في دراسة عن المرأة العربية والعمل (عزام، 1986) إلى أن تأثير التقاليد حول عزل النساء ما زال قوياً في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث لا توجد امرأة تقرر بمفردها اختيار مهنة ما دون الحصول على موافقة أهلها، وبخاصة الرجل الذي يمثل رأس العائلة.

إن ثقافة المجتمع نفسها – من وجهة نظرنا – هي التي تحط من قدر المرأة، أو قد يكون ذلك راجعاً إلى سوء استخدام الرجل لنص شرعي أو لوضع اقتصادي أو اجتماعي... إلخ.

وفي دراسة أجرتها «نورية على حمد» بعنوان: التحولات الاجتماعية – الاقتصادية في الأسرة اليمنية المعاصرة (حمد، 1988) تشير إلى أنه في عملية التنشئة الاجتماعية على الرغم من أن الاتجاه العام في الأسرة والمجتمع اليمني هو التمييز بين الأبناء بحسب الجنس (ذكور، وإناث) فقد وجد في البناء الحضري أن الموقف من البنت وتوجيهها في الحياة يتسم اليوم بالمرونة – إلى حد ما – عنه بالنسبة للأسرة في البناء الريفي، ويؤدي تخلف تعليم البنت في الريف دوراً في هذا الموقف، وفي النظرة الدونية للبنت. وعموما فإن التنشئة الاجتماعية بحسب الجنس، والتفريق في المعاملة بين الذكور والإناث هو موقف سائد في الثقافة العربية بشكل عام.

فالذكور في الأسرة غالباً ما يحاطون بالاهتمام والرعاية الزائدة، ويظهر التحيز بوضوح في مجالات التعليم والترفيه، حيث تتيح الأسر هذين المجالين للابن الذكر الذي يعد مصدر قوة وشرف لأسرته بحسب التقليد السائد، أما بالنسبة للبنت فهي تُحب وتُحاط باهتمام، ولكن من نوع آخر، كما أنه لا يتاح لها من سبل التعليم والترفيه ما يتاح للولد.

ومعنى ذلك أن أساليب التنشئة الاجتماعية تدعم قيم الذكورة، وعلى وجه الخصوص في الريف اليمنى، في حين أن الأمر ليس بهذه الحدة في حضر اليمن الذي يبدو فيه أن أساليب التنشئة الاجتماعية أكثر مرونة، ومعنى ذلك أيضاً أن عامل الجنس يحكم عملية التنشئة الاجتماعية في المجتمع اليمنى بريفه وحضره، ويتضح ذلك بصورة أكثر تجسيداً ومفارقة في إحاطة الأسرة جل اهتمامها ورعايتها التعليمية والترفيهية بالمولود الذكر الذي يعد – كما تشير هذه الباحثة – رمز القوة وشرف العائلة، وقيم القبلية والعائلية، في حين ينظر إلى البنت، وبخاصة في ريف اليمن – نظرة دونية، ولا يتاح لها من سبل التعليم والترفيه مثلما يتاح للولد.

وفي موضع آخر من هذه الدراسة التي أجريت على الأسرة اليمنية ترجع الباحثة أسباب تعظيم قيم الذكورة في المجتمع اليمني إلى سيادة نظام السلطة الأبوي الذي يكون فيه الزوج – الأب المحور الذي تتمركز حوله الأسرة، وتندرج تحت سلطة الأب أنواع من السلطة، وتتفاوت طبقاً للنوع والمكانة والدور.

فالزوج في الأسرة يمثل رأس السلطة، ومنه تصدر القرارات فيما يتعلق بزواج الأبناء، وجميع شئون الأسرة بصفة عامة، ثم يأتي بعده في المسئولية الابن الأكبر سناً، حيث تكون له في الغالب السلطة والصلاحية على من هم أصغر منه سناً، وعلى نساء الأسرة بصفة عامة، وتساعده كثيراً تنشئته الاجتماعية – المميزة عن تنشئة البنت – في ممارسة سلطته وهيمنته وتقليد والده، ويلاحظ أن سلطة النساء في الأسر في الغالب سلطة تابعة للرجل، وهذا النمط من السلطة أو التسلسل الوظيفي يبدو أكثر وضوحاً في العائلة الممتدة في ريف اليمن.

وتحدد هذه الباحثة في نهاية دراستها مجموعة من المعوقات التي تحول دون بروز دور المرأة اليمنية، بل تؤدي إلى هامشية مكانتها في المجتمع، ويأتي في مقدمة هذه المعوقات رفض بعض الأسر فكرة استمرار البنت في التعليم بعد المرحلة الابتدائية، إذ إن استمرارها فيه يعني خروجها الدائم من البيت، الأمر الذي يتعارض مع قيم الأسرة ومفاهيمها التقليدية، وتأتي النظرة العامة في المجتمع إلى وظيفة المرأة ودورها في الحياة في المرتبة الثانية تنازليا بوصفها معوقاً، حيث يقتصر دورها على كونها ربة بيت وزوجة وأما، ومن ثم فلا حاجة إلى تعليمها، حيث إنها في نهاية المطاف ستعود إلى وضعها الطبيعي في البيت، وتشتد هذه النظرة في

الريف، وتأتي النظرة العامة في المجتمع إلى عمل المرأة في المرتبة الثالثة تنازليا بوصفها معوقاً – حيث لا يزال عمل المرأة يشوبه التحفظ والمخاوف بل الشك والريبة أحياناً، كما أن هناك إصراراً من الأسر اليمنية على توجيه البنات إلى نوع معين من التعليم معتقدة أن ذلك يتناسب وكونها بنتا، كما يتناسب والتقاليد الجامدة بعكس ما تتخذه مع الولد، وهذا بدوره يحدد مجال عملها مدرسة وممرضة، ومعنى ذلك أن تعظيم قيم الذكورة، وانخفاض قيم الأنوثة في المجتمع اليمني ترجع من وجهة نظر علم الاجتماع إلى مجموعة من المحاور الحاكمة، ونعني بذلك أولاً أساليب التنشئة الاجتماعية التي يكسبها الآباء لأبنائهم، واختلاف تلك الأساليب التي يكتسبها الأولاد عن تلك التي تكتسبها البنات، وثاني تلك المحاور ثقافة المجتمع اليمني التي تتباين فيها نظرة الأسر لكل من الولد والبنت، وتتباين فيها أيضاً ثقافة الحضر عن ثقافة الريف في رؤية كل منهما لقيم الذكورة وقيم الأنوثة، أما ثالث تلك المحاور فيتمثل في أشكال الرعاية التعليمية والترفيهية وصورها التي تعد حقا مكتسبا للولد فقط، ولا تتمتع البنت بهذه الأشكال من الرعاية، ويرجع ذلك – إلى ما تشير إليه هذه الباحثة –إلى رؤية ثقافة المجتمع لمكانة قيم الذكورة، ودونية قيم الأنوثة، وحتى إن منحت البنت حق استمرارها في التعليم، ومن ثم حق خروجها للعمل، فإن كثيراً من الأسر اليمنية، أو بمعنى أكثر تحديداً كثير من الرجال أرباب الأسر يتعمدون توجيه بناتهم إلى نوعية معينة من التعليم يعتقدون من وجهة نظرهم أنها أنسب لطبيعة المرأة، أو لطبيعة جنس المرأة، وهذين العملين هما التدريس والتمريض. وأخيراً فإن رابع تلك المحاور، بل أشدها تأثيراً في دونية وضع المرأة سواء في الأسرة أو المجتمع، يتمثل في تركز السلطة الأسرية في يد رب الأسرة الرجل، وما يعكسه ذلك من هيمنة وسيطرة، يليه في تسلسل السلطة وتسلسل الهيمنة الابن الذكر سواء أكان كبيراً أم صغيراً.

إن ذلك يؤدي – من وجهة النظر السسيولوجية – إلى تباين أساليب التنشئة الاجتماعية الموجهة للابن الذكر عن البنت الأنثى، وفي هذا الصدد تشير «عائشة السيار» في دراستها عن الطفولة والتنشئة الاجتماعية في مجتمع الإمارات العربية المتحدة (1988) إلى تأثر أساليب التنشئة الاجتماعية للأطفال بالعلاقات العائلية السائدة في الأسرة، والتي تصطبغ بمفهوم الأسرة عن تنشئة الذكور، ومدى اختلافها عن مفهومها لتنشئة الإناث.

وقد شغلت دراسة الفروق بين الريف والحضر فيما يتعلق بالدور الاجتماعي

لكل من النوعين عدداً من الباحثين، فقامت «انشراح عبدالله» (1991) باستخدام بعض مقاييس «شيفر» لإدراك الأبناء للمعاملة الوالدية على عينة من طلاب الثانوي المصريين، وتوصلت إلى أن عينة الذكور في الريف تدرك الآباء على أنهم أكثر تقبلا لهم مقارنة بعينة من الطلاب في الحضر. وتفسر هذه الباحثة ذلك بأن الثقافة الريفية تعلي من قيمة الذكر، حيث يعد عزوة، ويعمر البيت، ويحمي نساء الأسرة، ويحجب الميراث عن الأقارب من خارج الأسرة الصغيرة، في حين أن الثقافة في الحضر أكثر تعقيداً وتدفع الآباء إلى استخدام أساليب أكثر تعقيدا وتقييداً.

وجاءت نتائج دراسة «مايسة المفتي» (1988) في بحثها لأساليب التنشئة الاجتماعية في الريف والحضر المصري مؤكدة لهذا الاتجاه، حيث وجد أن الفتاة الريفية ترى أن أمها تحرمها من الامتيازات وتطالبها بمسئوليات، كما أنها تؤدبها وتقوم برعايتها ومصادقتها أكثر من الفتى، في حين أن فتاة الحضر ترى أن أمها تحدد لها المسئوليات بالإضافة إلى التحكم فيها، وفيما يتعلق باتجاهات الأب كانت الفروق بين الذكور والإناث كبيرة، في حين كانت الفروق قليلة بين الذكور والإناث في الحضر.

وفي دراسة قام بها «يحيى فايز الحداد» بعنوان: الطفل الكويتي في الإطار الأسري (الحداد، 1988) نجده يشير إلى أن الفرد في المجتمع القبلي ينتسب في العادة إلى الأب، أما دور الأم فهو ضئيل الشأن، فليس لها رأي في الزواج أو الطلاق، فواجبها مقصور على تدبير شئون المنزل، ورعاية الأبناء، وطاعة أوامر زوجها دون نقاش أو اعتراض.

وقد ظهر اتجاه لتمييز البنات عن الأولاد في دراسة «أبو ناهية وموسى» (1988) عن السلوك الوالدي في الأسرة الفلسطينية، كما ظهر كذلك في دراسة عبدالفتاح (1992) على عينة من الطلاب في دولة البحرين.

وتأكيداً لما أشرنا إليه في القسم الأول من هذه الورقة البحثية من أن أساليب التنشئة الاجتماعية ترسخ من الفروق النوعية بين الجنسين فضلا عن أنها تعطى الذكر قيما تفضيلية عن الأنثى، قدمت «نوره الفلاح» (1982) في دراستها بعنوان: نظرة الإعلام العربي لعمل المرأة (الإعلام الكويتي – الصحف) مصفوفة Matrix من الصفات التي تعلي من قيم الذكورة، وتخفض من قيم الأنوثة، وذلك من خلال تحليل مضمون الصحف، ومن بينها صحيفة الرأي العام (الفلاح، 1982)، حيث

أشارت إحدى المقالات إلى أن أساليب التنشئة الاجتماعية في الأسرة الكويتية تغرس في تعمد غير مبرر في الولد والبنت اتجاهات ليس لها سند من الحقيقة، فالبنت تخجل من التعبير عن رأيها بصراحة، فهي – أي البنت – لا تفعل هذا لأنها ولدت هكذا، بل لأننا أردنا منها أن تكون كذلك، فمنذ النشأة الأولى ونحن نشجع في الولد الاستقلالية، والعدوانية، والجرأة، والصلابة، في حين نشجع في البنت – منذ النشأة الأولى أيضاً – الاعتماد على الآخرين، والرقة، والخجل، والطاعة، والسلبية، وكل ما من شأنه أن يجعلها خاضعة للرجل، وكذلك نحدد الصفات التي تغرسها أساليب التنشئة الاجتماعية في الولد من ناحية، وفي البنت من ناحية أخرى.

وتشير «الفلاح» (1982) في موضع آخر إلى أن الرأي المسيطر في الصحف الكويتية يمثل الرأي التقليدي الذي يوحي للقاري بأن النوعين من البشر (ذكر – أنثى) مختلفان في تكوينهما الجسمي والعقلي والنفسي والذي يؤثر في سلوك كل منهما، فالذكر مختلف عن الأنثى، حيث الذكر هو الكل، والقوة، والعقل، والخشونة، والأنثى هي الجزء، والضعف، والعاطفة، والنعومة، ويترتب على ذلك التباين اختلاف في صفات كل منهما، فالذكر يتميز بالسيطرة، والشجاعة، والإقدام، والجرأة، والموضوعية، والإيجابية، والإرادة، والدقة؛ أما الأنثى فتتميز بالخضوع، والجبن، والتردد، والخجل، وعدم الموضوعية والسلبية، وعدم الإرادة، وعدم الدقة.

خلاصة القول إن تحليل مجموعة البحوث والدراسات التي أجريت في كل من مجتمع البحرين، واليمن، والإمارات العربية المتحدة، والكويت قد أمدنا في تأثير أساليب التنشئة الاجتماعية التي تكسبها الأسرة لأطفالها في تعظيم قيم الذكورة، وانخفاض قيم الأنوثة بل في إعطاء الذكور قيما تفضيلية عليا، في حين تعطي أساليب التنشئة الاجتماعية – للإناث قيما تتسم بالدونية، وهذا يؤكد أن اختيارنا لتلك البحوث والدراسات لم يكن عشوائياً بل جاء انتقائيا متعمدا لتحقيق الهدف الرئيس المتمثل في استخلاص مجموعة العوامل التي أسهمت في تعظيم قيم الذكورة في المجتمع الكويتي.

العوامل المسهمة في تعظيم قيم الذكورة في المجتمع الكويتي:

هناك ملاحظة على جانب كبير من الأهمية تتمثل في أن استخلاص تلك العوامل لم يأت من فراغ، بل أكدتها نتائج تلك البحوث والدراسات التي عرضنا لها، ويمكن عرض تلك العوامل على النحو التالي:

1 – إن أساليب التنشئة الاجتماعية التي تكسبها الأسرة الكويتية، (وبالتحديد رب الأسرة) لأبنائها تعد أحد العوامل المسئولة عن تعظيم قيم الذكورة، وانخفاض قيم الأنوثة. حيث أكدت نتائج تحليل مضمون مجموعة البحوث والدراسات التي تعرضنا لها في هذا القسم أن أساليب التنشئة الاجتماعية تحمل سمات تفضيلية لقيمة الولد في الأسرة، في حين لا تحمل هذه الأساليب نفسها قيما تفضيلية ولا غير تفضيلية للبنت، وفي هذا السياق تشير «نورة الفلاح» (1982) إلى مصفوفة الخصائص والصفات التي تمنحها أساليب التنشئة الاجتماعية للولد حيث هو الكل، والقوة، والعقل... إلخ، في حين تمنح هذه الأساليب نفسها البنت صفات الجزء، والضعف، والعاطفة، والخضوع، والخجل... إلخ.

2 – إن ثقافة المجتمع الكويتي نفسه تحمل مجموعة من القيم، والعادات، والتقاليد، والأعراف، والمعايير، ونماذج السلوك التي تمجد قيم الذكورة، وبخاصة قيم البداوة القبلية والعائلية، والطائفية، فعلى الرغم من التحولات الاجتماعية – الاقتصادية التي يشهدها المجتمع الكويتي فإن منظومة العلاقات الاجتماعية الجوهرية المحددة للنسق القيمي Value system السائد والمسيطر ما زالت فاعلة في مجتمع ما بعد التحولات، وتمثل مكانة المرأة وشبكة العلاقات المرتبطة بها توزيع القوة داخل مجتمع البادية استمرارية لنمط العلاقات التقليدية في بعض جوانبها. وفي إطار ذلك السياق يشير «باقر سليمان النجار» في كتابه «سسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي» (النجار، 1999: 5): على الرغم مما نلحظه من مظاهر تغير في دور المرأة من حيث تعليمها وعملها فإنها ما زالت محكومة بمنظومة من القيم التقليدية، فمؤسسة المسجد وكذلك الديوانيات مثلث الآليات الرئيسة التي عن طريقها تتم إعادة النسق الثقافي التقليدي السائد، أو بمعنى أكثر تحديداً فإن المؤسسات الدينية، بالإضافة إلى مؤسسة الأسرة تؤدي دوراً رئيساً في تشكيل أساليب التنشئة الاجتماعية والدينية، وربما السياسية التي يخضع لها الفرد، بمعنى آخر فإن هذه المؤسسات تمثل الآليات التي عن طريقها يتم إخضاع العامة للثقافة السائدة، ودون شك فقد جاءت سنوات الصحوة لتعطي قوة جديدة لسيادة القيم التقليدية الحاكمة للسلوك الاجتماعي، ومن ثم أفراده (النجار، 1999: 41).

3 – إن التفسير الاجتماعي المختل لنظرية تقسيم العمل في المجتمع الكويتي يعد عاملا من العوامل المؤثرة في تعظيم قيم الذكورة وتمجيدها، وانخفاض قيم الأنوثة. حيث تدعم هذه النظرية العلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة، والتي

تتسم بالتسلط من جانب الرجل، والخضوع من جانب الأنثى، فالرجل تخصص له أعمال ومهن محددة تختلف في طبيعتها عن الأعمال والمهن التي تسند إلى المرأة. ويعمق تمييز الأدوار ما يذكر في التهنئة عند الزواج من أن الزوج دوره جمع المال وأن دور المرأة إنجاب الأولاد.

وفي هذا السياق تشير «منيرة أحمد فخرو» (1988) في دراستها إلى أن المجتمع يحصر وظيفة المرأة في تأدية غرض أساسي واحد يتمثل في الزوجية بمفهومها الخضوعي، وأن الوضع الاقتصادي الجديد قد أعطى الرجل كثيراً من الامتيازات لعزل المرأة بحجة تقسيم العمل، حيث إن تأثير قيم القبلية والعائلية حول عزل النساء ما زال قويا، ولا توجد امرأة تقرر بمفردها اختيار مهنة ما دون الحصول على موافقة أهلها، وبخاصة الرجل الذي يمثل رأس العائلة.

ويؤكد «باقر النجار» (1999) في هذا السياق على أنه على الرغم مما نلحظه من مظاهر التغيير في دور المرأة في المجتمع الخليجي من حيث تعليمها وعملها فإنها ما زالت محكومة بمنظومة من القيم التقليدية، أو بمعنى أكثر تحديداً محكومة بخرافة تقسيم العمل التي هي من اختراع الرجل.

4 – قدمت لنا نظرية الدور الاجتماعي Social Role Theory تفسيراً أعمق لفهم طبيعة الدور الجنسي، وما يعرف بصراع الأدوار Roles Conflict الذي تتجسد صوره في التوقعات المجتمعية لأدوار معينة يجب أن تقوم بها المرأة والتي تتعارض جذرياً مع التوقعات التي تضعها المرأة لذاتها، وذلك ما يحدث للمرأة الكويتية التي يريد المجتمع متمثلا في الرجل سجنها في أدوار ثانوية تقليدية ضيقة، في حين أن طموحاتها والأدوار التي ترسمها لنفسها أكبر وأعمق وأعظم مما حدده لها المجتمع من أدوار متوقعة، الأمر الذي يؤدي إلى قتل طموحاتها، وتعطيل طاقتها، وأعني بذلك طاقة المجتمع الكويتي.

خاتمة

أمدنا تحليل أساليب التنشئة الاجتماعية ومناقشتها، التي تكسبها الأسرة لأبنائها في علاقتها بقيم الذكورة في المجتمع الكويتي بمجموعة من الأسس المنهجية الحاكمة التي من الصعوبة بمكان على أي باحث التغاضي عنها أو تجاهلها عند تناوله لتلك العلاقة.

إن لتلك الأسس المنهجية الحاكمة القدرة على تجلية العلاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية باعتبارها متغيراً مستقلاً Independent Variable، وقيم الذكورة باعتبارها متغيراً تابعاً Dependent Variable، فحيث تركز أساليب التنشئة الاجتماعية التي يكتسبها الأبناء من آبائهم على التباين والتغاير والعزل بين القيم الذكرية والقيم الأنثوية فإن ذلك يؤدي دون شك إلى تعظيم قيم الذكورة على حساب انخفاض قيم الأنوثة.

وتأتي ثقافة المجتمع الظاهرة والكامنة في مقدمة تلك الأسس التي يستحيل دراسة أساليب التنشئة الاجتماعية وتحليلها في علاقتها بقيم الذكورة بمعزل عنها، فحيث تدعم وترسخ ثقافة المجتمع المتمثلة في منظومة القيم، والعادات، والتقاليد، والأعراف، والمعايير الاجتماعية، ونماذج السلوك وأنماط التميزات الاجتماعية Social Distinctions فإن ذلك يؤثر تأثيراً شديداً في الدور الذي يقوم به كل من الرجل والمرأة في المجتمع، حيث للرجل أو للذكر الدور الكلي المسيطر والمهيمن، ليس على مقدرات الأسرة فقط بل على مقدرات المجتمع ككل، الأمر الذي يضعف من دور المرأة ومكانتها ليس في الأسرة فقط بل في المجتمع الذي ينظر إليها نظرة دونية، وهذا المجتمع نفسه الذي يهمين عليه الرجال لا يمنحها إلا أدواراً هامشية أو ثانوية.

أما فيما يتعلق بنظرية تقسيم العمل في المجتمع والتي تعد أحد الأسس المنهجية الحاكمة، حيث يستخدمها أو يدفع بها الرجل أو المجتمع لكي يزيد من إحكامه، وسيطرته، وعزله، وهيمنته على المرأة بحجة أن هناك كل الأعمال التي يصلح لها كل الرجال، ولا تصلح لها المرأة إطلاقاً بسبب خصائصها البيولوجية بوصفها أنثى، فهي ضعيفة، ومستكينة، وخاضعة حتى الموت لقيم الذكورة، الأمر الذي يترتب عليه هشاشة وضعها في الأسرة، فهي مهددة دائماً من قبل الزوج، ومعرضة دائماً للتنديد من قبل المجتمع بحجة أن دورها فيه يمكن الاستغناء عنه، والعودة بها مرة أخرى إلى البيت، الذي يعد من وجهة نظر الزوج – مصيرها الأبدي لرعاية أطفالها وزوجها حتى يأتيها أمر الله، ونعني بذلك الانتقال من الحياة الاجتماعية التي ليس لها فيها إلا أدوار أو مشاركات ثانوية ضيقة إلى الحياة السرمدية التي سيجزيها الله فيها الثواب الوفير لأنها رضيت بالخضوع لقيم الذكورة واستكانت لهيمنتها.

أما عن نظرية الدور الاجتماعي، فهي جزء لا يتجزأ من الأساليب التي يستخدمها الرجل لإخضاع المرأة، حيث لا تقدم لنا شيئا لإعادة التوازن بين قيم الذكورة وقيم الأنوثة، وكل ما استطاعت تقديمه تفسير؛ لماذا يقوم الرجل بالدور الذكري؟ ولماذا تؤدي المرأة الدور الأنثوي؟ وكذلك طبيعة الصراع بين الدور الذي حدده المجتمع للمرأة والدور الذي تتوقعه المرأة لنفسها.

وإذا كانت هذه الورقة البحثية قد أسست مدخلا نظريا لدراسة العلاقة بين أساليب التنشئة الاجتماعية وقيم الذكورة، وحددت تلك العوامل الأكثر تأثيراً في تعاظم قيم الذكورة في المجتمع الكويتي، فإن ما أثارته من قضايا ومشكلات تعد من وجهة النظر السسيولوجية جديرة بالبحث والدراسة، إذ إن إهمالها سيزيد الخلل وعدم التوازن في الأنساق الرئيسة المكونة للبناء الاجتماعي، وخصوصاً أن المجتمع الكويتي على أعتاب قرن جديد لا يحتاج فيه إطلاقاً إلى هيمنة قيم الذكورة وسيطرتها على حساب قيم الأنوثة، بقدر ما هو في أشد الحاجة إلى تضافر الجهود والمشاركة الإيجابية لكل من الرجل والمرأة في دفع عجلة التنمية لمواجهة تحديات المستقبل[5].

المصادر

أورزلا شوى (1982). أصل الفروق بين الجنسين. ترجمة بو علي ياسين، بيروت: دار التنوير.

باقر سليمان النجار (1999). **سسيولوجيا المجتمع في الخليج العربي: دراسات في إشكاليات التنمية والتحديث**. بيروت: دار الكنوز العربية الأدبية.

حسن شحاته سعفان، (1975). **اسس علم الاجتماع**. القاهرة: دار النهضة العربية، ط 9.

صلاح الدين أبو ناهية، ورشاد موسى (1988). الفروق بين الجنسين في إدراك السلوك الوالدي للأسرة الفلسطينية بقطاع غزة. **مجلة علم النفس**، 6: 38-44.

عائشة السيار (1988). الطفولة والتنشئة الاجتماعية، الأسرة والطفولة، نحو واقع أفضل للمرأة والأسرة في الخليج والجزيرة العربية، بحوث ودراسات. المجلد الأول، المؤتمر الإقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية في الفترة من 15-18 ديسمبر، مسقط، الكويت: مطبعة السلام.

عبدالفتاح القرشي (1986). اتجاهات الآباء والأمهات الكويتيين في تنشئة الأبناء وعلاقتها ببعض المتغيرات. **حوليات كلية الآداب بجامعة الكويت**، الرسالة (35)، الحولية السابعة.

---

(5) من وجهة النظر «السسيولوجية» فإن صدور المرسوم الأميري بإعطاء المرأة الكويتية جميع حقوقها السياسية سوف يعيد التوازن والتناغم بين قيم الذكورة وقيم الأنوثة، الأمر الذي سوف يلقي بالمسئولية على المرأة لإثبات جدارتها، وتوسيع نطاق مشاركتها في قضايا مجتمعها جنباً إلى جنب مع الرجل لتصبح تلك المشاركة السياسية ضرورة لتحقيق الضمان والأمن والاستقرار الاجتماعي.

عبدالله انشراح (1991). الفروق بين طلاب الريف والحضر في إدراك المعاملة الوالدية وعلاقة ذلك ببعض خصائص الشخصية. مجلة علم النفس (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، يناير – مارس، ص ص 94-120.

علي ليلة (1994). **البنائية الوظيفية في علم الاجتماع**. القاهرة: دار الهاني للطباعة، ط 2.

علية حسين (1982). المرأة الكويتية المطلقة، المرأة والتنمية في الثمانينيات، بحوث ودراسات. المجلد الثاني، المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، في الفترة من 28-31 مارس 1981، الكويت: كاظمة للنشر والتوزيع.

مايسة المفتي (1988). دراسة مقارنة للتنشئة الاجتماعية في الريف والحضر المصري. من بحوث المؤتمر الرابع لعلم النفس في مصر، مركز التنمية البشرية والمعلومات 489-522.

محمود عوده (1980). تاريخ علم الاجتماع. الجزء الأول، مجلة الرواد، بيروت: دار النهضة العربية.

منيرة أحمد فخرو (1988). الأوضاع الاجتماعية للأسرة في البحرين، عرض وتقييم للأسرة والطفولة، نحو واقع أفضل للمرأة والأسرة في الخليج والجزيرة العربية. بحوث ودراسات، المجلد الأول، المؤتمر الإقليمي الرابع للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، في الفترة من 15-18 ديسمبر 1986، مسقط، الكويت: مطبعة السلام.

نورة الفلاح (1982). نظرة الإعلام العربي إلى عمل المرأة في الإعلام الكويتي، الإعلام، المرأة والتنمية في الثمانينيات، بحوث ودراسات. المجلد الثاني، المؤتمر الإقليمي الثاني للمرأة في الخليج والجزيرة العربية، في الفترة من 28-31 مارس 1981، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

نورية علي حمد (1988). التحولات الاجتماعية – الاقتصادية في الأسرة اليمنية المعاصرة مع دارسة لأوضاع المرأة وأدوارها المتغيرة في الأسرة والمجتمع، نحو واقع أفضل للمرأة والأسرة في الخليج والجزيرة العربية. بحوث ودراسات، المجلد الأول، المؤتمر الإقليمي الرابع للمرأة في الخليج والجزيرة العربية في الفترة من 15-18 ديسمبر 1986 مسقط، الكويت: مطبعة السلام.

هنري عزام (1986). **المرأة العربية والعمل، مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة ودورها في عملية التنمية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

يحيى فايز الحداد (1988). الطفل الكويتي في الإطار الأسري، الأسرة والطفولة، نحو واقع أفضل للمرأة والأسرة في الخليج والجزيرة العربية، بحوث ودراسات. المجلد الأول، المؤتمر الإقليمي للمرأة في الخليج والجزيرة العربية في الفترة من 15-18 ديسمبر 1986، مسقط، الكويت: مطبعة السلام.

يوسف عبدالفتاح (1992). العلاقة بين الرعاية الوالدية – كما يدركها الأبناء – ومفهوم الذات لديهم دراسة عملية مقارنة. مجلة علم النفس، السنة الرابعة، العدد (13)، ص ص 146-164.

Ahnlund K., & Frodi, A. (1996). Gender differences in the development of depression. *Scandinavian Journal of Psychology*, 37 (3), 229-237.

Birns, B., Cascardi, A., Shannon-Lee, M. (1994). Sex-role socialization: Development influences on white abuse. *American Journal of orthopsychiatry*, 64(1), 50-59.

Conte, H.R., Plutchir; Picard, S., Buck, L.et al. (1996). Gender differences in recalled parental childrearing behaviors and adult self-esteem *Comprehensive Psychiatry,* 37(3), 157-166.

Coplan, P. (Ed.) (1987). *The cultural construction of sexuality*. London, Tavistock Pub.

Durkheim E. (1938). *The division of labour in society* (English Trans.), London: The Free Press.

Goodman, N. (1992). *Introduction to sociology*. New York: Harper Collins.

Hamburger, M.E., Lienfels, S.O., & Hogben, M. (1996). Psychopathy, gender and gender roles: Implications of antisocial and histrionic personality disorders. *Journal of Personality Disorders, 10(1), 41-55.*

Johnson C.R., Medinnus R. G. (1989). *Child psychology: Behavior development.* New York: John Wiley.

Johnson, M., M., & Stockard,. (1980). *Sex inequality and sex role development.* New Jersey: Prentice- Hall.

Lavitt, M.R. (1996). Development changes in self-perception: The role of gender in a preadolescent clinical population. *Child and Adolescent Social Work Journal*, 13(6), 495-513.

Nazroo J.Y., Edwards, A.C., & Brown, G.W. (1997). Gender differences on the onset of depression following a shared life event: A study of couples. *Psychological Medicine*, 27(1), 9-19.

Parson, T. & Others (Eds.) (1978). *Woman and sex role*. New York: Norton.

Richardson, L. W. (1981).. *The dynamic of sex gender: Sociological perspective.* New Jersey: Houghton Mulffin, 2 nd ed.

Rovhling, Patrica V., Koelbel, Nikole, Rutgers, Chritina (1996). Codependence and conduct disorder: Feminine versus masculine coping responses to abuse parenting practices. *Sex Roles*, 35 (9-10), 603-618.

Silverstein, B., Clanson, Perdne, L., Carpman, S., & Cimarolli, V. (1998). The association between female college student's reports of depression and their parental attitudes regarding gender. *Journal of Applied Social Psychology*, 28(6) 537-549.

Sprock, J.; Yoder, C. Y. (1997). Women and depression *Sex Roles,* 36 (5-6), 269-303.

United Nations Development Program UNDP (1988). *Human developments reports*. New York: Oxford University Press.

Walters, V., & Charles, N. (1997). "I Just cope from day"; unpredictability in the lives of women. *Social Science & Medicine*, 45(11), 1729-1739.

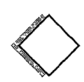
Weitzman, J. Lenore (1979). *Sex Role socialization: A focus on women.* California: Mayfield.

Williams, T. (1983). *Socialization.* New York: Prentice - Hall.

Witt,. S. D. (1997). Parental influence on children's socialization to gender roles. *Adolescence*, 32 (126), 253-259.

مقدم في: أكتوبر 1999

مقبول في: أبريل 2000



مدى ارتباط أبحاث رسائل الخدمة الاجتماعية بالممارسة المهنية

دراسة استطلاعية لرسائل الدكتوراه التي أجيزت في حقل الخدمة الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية

عبدالعزيز بن عبدالله البريثن*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى الارتباط بين أبحاث رسائل درجة الدكتوراه وممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي. وقد اعتمدت هذه الدراسة الاستطلاعية على منهج المسح الاجتماعي وأداة تحليل المضمون لتحليل محتوى أبحاث رسائل الدكتوراه المتخصصة في الخدمة الاجتماعية، والبالغ عددها 26 رسالة، وذلك وفقاً لعدد من المحكات التي استنبطها الباحث، لتجيب عن تساؤلات الدراسة التي تتعلق بمدى ارتباط أبحاث رسائل الدكتواره بمجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية المتنوعة، وبالمجالات المكانية المتنوعة، وبالمجالات الزمنية المتنوعة، وبالمجالات البشرية المتنوعة، وبمدى احتواء الأبحاث على تدخل مهني تجريبي، وبمدى احتواء الأبحاث على نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق والتنفيذ في الممارسة المهنية، ثم مدى توجيه الكتابات في الأبحاث إلى الممارسين المهنيين، وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها : 1 – ضعف الارتباط بين أبحاث رسائل الدكتوراه والتنوع في مجالات الممارسة، والمجالات المكانية، والمجالات الزمنية، والمجالات البشرية. 2 – قلة الأبحاث المستخدمة للمنهج والتصميم التجريبي. 3 – غالبية توصيات الأبحاث قابلة للتطبيق والتنفيذ. 4 – قلة التوصيات الموجهة للممارس المهني.

المصطلحات الأساسية: الخدمة الاجتماعية، رسائل الدكتوراه، السعودية، الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية.

* محاضر بقسم الخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية – جامعة أم القرى، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية.

مقدمة

يمثل البحث العلمي بالنسبة للخدمة الاجتماعية ركيزة مهمة، وخصوصا فيما يتعلق بجانب تقويم الممارسة المهنية أو جوانب أخرى ذات تأثير مباشر في قوام الممارسة المهنية، مثل جانب الأبحاث المقدمة في حقل المهنة.

وتمثل أبحاث رسائل درجة الدكتوراه ثروة كبيرة بالنسبة للخدمة الاجتماعية، إذ يفترض فيها أن تكون أبحاثاً قوية من الناحية العلمية والمنهجية، كما ستكون – في الغالب – أبحاثاً ضخمة من الناحية الكمية، الأمر الذي يعطي فرصة جيدة لتوظيف هذه الأبحاث فيما يخدم موضوعات وقضايا باتت المهنة في أمس الحاجة إليها، هذا جانب، ومن جانب آخر الاستفادة قدر المستطاع من هذه الأبحاث وما يمكن أن تقدمه من معارف تخدم الممارسة المهنية وإرشادات توجه الممارس المهني، وخصوصاً في مجتمع عربي مثل المجتمع السعودي، حيث لا نكون مبالغين إذا قلنا إن ثلثي المعارف المتعلقة بممارسة المهنة هي معارف منقولة من مجتمعات غربية؛ في الوقت الذي نؤمن فيه بالخصوصية الثقافية للمجتمعات، مع سابق إيماننا بأهمية الاحتكاك الثقافي، وضرورة الانتفاع من الحضارات الأخرى، الأمر الذي يدعو بإلحاح إلى ربط الأبحاث بممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمع.

والواقع أن برنامج الدكتوراه في الجامعات يكون – عادة – محكوماً بقيود إدارية أحياناً، وأكاديمية أحياناً أخرى، وهذان العاملان في حقيقة الأمر يشكلان عاملا قوياً في توجيه أبحاث الرسائل ونوعيتها، فالنواحي الإدارية على سبيل المثال قد تحد من أعداد الدارسين؛ أما تخصصات الأكاديميين واهتماماتهم العلمية فسيكون لها أثرها في نوعية أبحاث الرسائل وموضوعاتها، إلا أننا نرى أنه يمكن أن يكون هناك تنسيق بين مؤسسات المجتمع والجامعة، هذا التنسيق يمكن أن يوجد نوعاً من التوازن والتنظيم إذا أرادت مؤسسات المجتمع ذلك، وإذا رغبت الجامعة في خدمة المجتمع.

وعليه فإنه يمكن تحديد مشكلة هذه الدراسة في: «مدى ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه بممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي».

أهداف الدراسة:

تبعاً لما تقدم فإن هذه الدراسة تهدف إلى «تعرُّف مدى ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه بممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي».

ويقصد بـ «مدى الارتباط» أي مستوى الارتباط أو درجته إذا كان يمكن قياسه[1]. وفي هذه الدراسة يكون مفهوم مدى الارتباط بمعنى المستوى الذي يكون مؤشراً لتلك العلاقة التي يفترض أن تكون بين أبحاث الرسائل العلمية، وممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي.

أما مفهوم «الممارسة المهنية» فهو توظيف الاختصاصي الاجتماعي للمعارف النظرية أثناء العمل مع العملاء وفق المهنة ومبادئها وأخلاقياتها (Barker, 1987: 127).

وعلى ذلك: فإننا نأمل أن تجيب الدراسة عن التساؤلات التالية:

1 – ما مدى ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه بمجالات الممارسة المهنية المتنوعة؟

2 – ما مدى ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه بمجالات مكانية متنوعة؟

3 – ما مدى ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه بمجالات زمنية متنوعة؟

4 – ما مدى ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه بمجالات بشرية متنوعة؟

5 – ما مدى احتواء أبحاث رسائل الدكتوراه على تدخل مهني تجريبي؟

6 – ما مدى إمكانية توظيف نتائج أبحاث رسائل الدكتوراه وتوصياتها في الممارسات المهنية؟

7 – ما مدى توجيه الكتابة في أبحاث رسائل الدكتوراه نحو الممارسين المهنيين؟

الإطار النظري

يعد البحث الاجتماعي من العوامل التي مهدت لظهور الخدمة الاجتماعية إلى حيز الوجود، وذلك من خلال الأبحاث التي كان يؤديها جماعة من المصلحين في «إنجلترا وأمريكا»، وذلك في أواخر القرن الماضي، حيث كشفت النقاب عن الحاجة الماسة إلى التخصص والتعمق في تحليل مشكلات الإنسان، وإظهار فرديتها التي تختلف عن مشكلات الآخرين من بني البشر وإن تشابهت ظروفهم

(1) هناك طرق ووسائل إحصائية لتحويل الجوانب الكيفية إلى مقادير كمية تسمى «تكميم».

(أحمد، 1979: 17-19). وقد أشار «هاريس جولدستاين Harris K. Goldstein» إلى أن المهنة في السنوات الحديثة تهتم بالممارسة المهنية بطريقة علمية، وهي في ذلك تعتمد على البحث في الخدمة الاجتماعية للوصول إلى هذا الهدف، فضلاً عن الحاجة إلى المدركات والنظريات والمعرفة العلمية الأكثر صحة والتي تتحقق بالتوجه نحو إجراء الأبحاث العلمية (حسن وحسانين، 1966: 345-350).

والعلوم الإنسانية والطبيعية وليدة انطلاق فلسفي وعلمي، بحثت وتبحث عن الحقيقة لتخرجها في قوالب ثابتة تتمشى مع الإطار العلمي... وبناءً على ذلك فجميع العلوم تبحث عن حلقة – أو أكثر – مفقودة لتكتمل الحقيقة، ولهذا فإن البحث عن الحقيقة هو أساس رصين من التعبير عن الرأي، والخدمة الاجتماعية اتجهت للبحث عن حقائق تكوين الكائن البشري، مستعينة في ذلك بما وصلت إليه العلوم الأخرى، فاستطاعت بالبحث أن تكون لنفسها طرقا ومجالات للممارسة ومتخصصين؛ وهم الاختصاصيون الاجتماعيون (أحمد، 1979: 27).

ومن الملاحظ أن هناك زيادة في كمية دراسات الخدمة الاجتماعية وأبحاثها، وهذا من شأنه أن يحسن من مستوى الأداء المهني للاختصاصيين الاجتماعيين، وذلك بفضل الاستفادة من نتائج الدراسات والأبحاث وتوظيفها التوظيف السليم لتحسين الحياة الاجتماعية للمواطنين، وهذا ما تسعى إليه مهنة الخدمة الاجتماعية (حسنين، 1995: 559).

ويدلي عالم الاجتماع «جورج لانديرج» في كتابه الشهير: «هل يستطيع العلم إنقاذنا» بقوله: «إذا كنا نرغب أن تكون نتائج العلم لتحسين العلاقات الإنسانية، فيجب أن توجه البحوث لحل هذه المشكلات» ثم يختم حديثه داعيا إلى التفاؤل إزاء المشكلات الاجتماعية بقوله: «كل نتائج العلوم يمكن الاستفادة منها حتى وإن كانت لا تزال في طور النمو، لأن العلم عملية تراكمية وليس وحيا مفاجئاً» (Lundberg, 1961: 134) ويتمثل إسهام البحث في إقامة فكر واع ومنظم عن الممارسة المهنية ليحقق هدفين معا، أولهما إثراء المعطيات النظرية للمهنة، وثانيهما الوصول إلى نتائج وحقائق حول السياسات أو الممارسات التي تعمل على تقديم أفضل الخدمات، ورفع كفاءة الممارسين المهنيين، وتطوير عمليات التدخل المهني – تكنولوجيا التدخل – (البغدادلي، 1987: 251). ولو تساءلنا عن إمكانية وجود تكنولوجيا

اجتماعية؟ أي هل يمكن تطبيق نتائج دراسات العلوم الاجتماعية وبحوثها، وبالكيفية نفسها التي تستثمر بها دراسات العلوم الطبيعية وبحوثها؟ ولو أردنا الإجابة بالإيجاب عن مثل هذه التساؤلات، لكان ذلك مرهوناً بمدى استخدامنا المنظم للمعلومات المتوافرة لدينا عن طريق ما تحتويه دراسات العلوم الاجتماعية وبحوثها، سواء عند وضعنا للسياسات الاجتماعية، أو عند التخطيط للبرامج الاجتماعية، أو حتى عند تنفيذها ومتابعتها وتقويمها (الفوال، 1982: 34-35).

والتطبيق العملي للنتائج المستقاة من الأبحاث الاجتماعية هو المحك الرئيس لمدى ارتباط الأبحاث بالممارسة المهنية، وهو المؤشر نحو الأبحاث التي يفترض إجراؤها في المستقبل، والمجتمع الناجح والمتقدم هو الذي تكون تنبؤاته حول المستقبل قريبة إلى الصدق، من خلال إجراء الأبحاث وارتباطها بالواقع لتكون نتائجها قابلة للتطبيق والتنفيذ، وبناء على ذلك نستطيع القول بأن هذا هو الهدف من الدراسات والبحوث، لا في العلوم الاجتماعية فحسب بل في جميع العلوم ولدى جميع المجتمعات.

ومهنة الخدمة الاجتماعية لن تنمو وتتقدم إلا بصقل الممارسة بالأسلوب والطابع العلميين، وهو ما يتحقق مع إجراء الأبحاث في إطار المهنة لتكوين قاعدة نظرية للمهنة – وهو ما تفتقر إليه المهنة في الوقت الحاضر – مع الاهتمام بالجانب التطبيقي، وبذلك يقل العنصر الفني المعتمد على المهارات الفردية في الممارسات المهنية، حيث الدراسات والبحوث العلمية هي الطريق العلمي الأنسب لإثراء الخلفية العلمية التي تقوم عليها ممارسة المهنة (المليجي، 1989: 249 -250 :275).

وبحوث الخدمة الاجتماعية من الأفضل أن تنصب على الدراسات الخاصة بالمهنة، كما يجب أن تسهم الدراسات العليا وأبحاثها – الماجستير والدكتوراه – في دعم الممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية (خاطر، 1990: 296). إذ من المفترض أن تكون أبحاث الرسائل العلمية متنوعة سواء فيما يتعلق بأوقات إجرائها، لكون الحاجات تتغير من وقت إلى آخر، أو فيما يتعلق بالأماكن، ذلك أن نوعية الحاجات تختلف – في كثير من الأحيان – بين المناطق، فالبطالة مثلا في مدينة جدة بحكم كونها مدينة تجارية وميناءً تجارياً، ربما لا تكون مشكلة بالحجم الذي ستكون عليه في مدينة أخرى؛ كما يمتد التنوع ليشمل الفئات التي تجري عليها الدراسات، إذ من المفترض أن تكون هناك مواءمة وموازنة بين أفراد المجتمع وشرائحه.

وفي المجتمع السعودي يرى بعض الدارسين أن هناك صعوبة تكتنف ممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية (آل سعود، 1996: 355؛ Al Saif, 1991: 306-308). والتي ربما تعزى إلى تلك العلاقة التي من المفترض أن تكون ذات تواصل دائم بين البحث والممارسة المهنية، فأبحاث الخدمة الاجتماعية والتي من بينها رسائل الدكتوراه تعد مخزوناً جيداً لموضوعات يمكن أن تقدم فائدة نحو الممارسة المهنية من جانب، وتطويرا للمهنة من جوانب أخرى، من خلال ما تحويه من أطر نظرية ودراسة ميدانية.

كما أن هناك شكوى من وجود فجوة كبيرة بين المعرفة وبين الواقع الفعلى لمجالات الممارسة في المجتمع ومستوياتها (علي، 1998: 50؛ عبدالحميد، 1992: 57). الأمر الذي يتطلب ضرورة الاستفادة من التراكم المعرفي الناجم عن البحوث العلمية في الوطن العربي، مع الاهتمام بسن سياسة عليا في المؤسسات التعليمية، بحيث تحقق التنوع والتكامل في الوقت نفسه، وذلك عند اختيار موضوعات الرسائل العلمية لتشبع احتياجات المجتمع ومؤسسات الممارسة، بهدف تحقيق التراكم والتنامي المعرفي والمهاري في مجالات الممارسة (عبدالحميد، 1992: 57-58 :60).

الدراسات السابقة

سيحاول الباحث استعراض الدراسات التي حاولت تعرُف مدى فاعلية الممارسة المهنية من خلال الدراسات والبحوث العلمية، أو التي حاولت قياس الإسهام الذي تقدمه الدراسات والبحوث العلمية لجانب الممارسة المهنية والتي ظهرت خلال العقدين الماضيين.

تعد دراسة «جويل فيشر» (Fischer, 1973: 5-20) من الدراسات الأولى التي تطرقت إلى قضية فاعلية الممارسة المهنية، حيث نشر مقالا بعنوان "Is case work effective? A review" وذلك في عام 1973، وقد كانت دراسة تقويمية لفاعلية الممارسة المهنية لطريقة خدمة الفرد، من خلال دراسته لـ (70) بحثاً في هذا المجال، تناول فيها مشكلة البحث والتصميم الذي تم استخدامه في البحث، ومنهجية جمع البيانات، وأدوات تحليل النتائج، ثم توصل «فيشر» إلى عدد من النتائج حول تلك الأبحاث والتي كان من أهمها :

أ - إن معظم تلك الأبحاث كانت حالات انحراف أحداث، ومشكلات أسرية، وأخرى تتعلق بمجال المسنين، وقد كان معظمهم من الطبقات الفقيرة، وبناء على

ذلك، يرى «فيشر» أن التدخلات المهنية المستخدمة في تلك الأبحاث لا تمثل الاتجاه العام للممارسة المهنية.

ب - انتقد «فيشر» الأبحاث التي استخدم فيها المنهج التجريبي لكونها تقدم التدخل المهني للجماعة التجريبية فقط دون الجماعة الضابطة، ويرى بأن هذا الإجراء والمتمثل في حجب التدخل المهني عن الجماعة الضابطة سوف يعود بالضرر على المهنة، حيث أشار إلى أن الجماعة الضابطة سوف تقدم لها خدمات من غير المتخصصين.

ج - اكتشف «فيشر» في دراسته أن كثيراً من العملاء الذين شملهم التدخل المهني قد تدهورت حالتهم إلى الأسوأ، وأشار إلى أن البقية الباقية من العملاء لم يطرأ على حالتهم أي تحسن ملموس مقارنة بالجماعات الضابطة التي تم استخدامها في تلك الأبحاث.

كما أجريت دراسة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1980 أجراها كل «كوقر وكاقل» (Cowger & Kagel, 1980: 82-85) حيث قاما بدراسة (280) مقالا وتحليلها، نشرت في أربع دوريات رئيسة في مجال الخدمة الاجتماعية، وكان الهدف من دراستهما لهذه المقالات هو معرفة المقدار الذي تقدمه البحوث والدراسات، مما قد يفيد الممارسين المهنيين في الخدمة الاجتماعية، وهذه الدوريات هي:

(1) Social work.

(2) Social service review.

(3) Social casework.

(4) child welfare.

وقد عكفا على دراسة المقالات التي نشرت في الفترة من 1973 إلى 1979 فتوصلا إلى أنه من بين هذه المقالات توجد (81) مقالة فقط من الممكن أن يستفاد منها في ممارسة الخدمة الاجتماعية، أي بمعدل يقل عن (71) مقالة في العام الواحد، وعند مقارنة هذا العدد بمجالات الممارسة المتنوعة والمتعددة للخدمة الاجتماعية يبدو لنا جليا أن الخدمة الاجتماعية تعاني من قلة البحوث وثيقة الصلة بالممارسة.

كما قام «رايد وآخرون» (Reid & Hanrahan, 1982: 329-338) بدراسة تقويمية

اشتملت على تحليل نتائج (22) دراسة في مجال الخدمة الاجتماعية، عملت في الفترة من 1972 إلى 1980، وقد تم اختيار مجموعة تلك الدراسات وفقا لمجموعة من الشروط والضوابط المحددة، وقد توصل الباحثان في نهاية دراستهما إلى أن النتائج قد تشير إلى أن الخدمة الاجتماعية يمكن أن تكون فعالة، إلا أن ما تم التأكد منه هو أن طرق التدخل المهني التي تم اختبار نتائجها كانت محدودة النطاق، كما أن العملاء الذين شملهم التدخل المهني لم تحدث لهم تغييرات حاسمة، ومع هذا يرى الباحثون أن النجاح المحدود الذي سجل في الوقت الحاضر بشأن التدخل المهني هو أفضل بكثير من ألوان الإخفاق الذريع التي سجلت في الماضي.

إجراءات البحث المنهجية

يتضح على ضوء ما سبق أن هدف الدراسة الرئيس هو معرفة مدى الارتباط بين أبحاث رسائل الدكتوراه وممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي، وعلى ذلك فالدراسة استطلاعية reconnaissance study باستخدام منهج المسح الاجتماعي social survey method بأسلوب الحصر الشامل total survey لرسائل دكتوراه الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية البالغ عددها ستاً وعشرين رسالة دكتوراه تابعة لكلية الخدمة الاجتماعية للبنات بمدينة الرياض، حيث يوجد في المملكة برنامجا دكتوراه؛ الأول تابع للرئاسة العامة لتعليم البنات، وقد خرج حتى جمع بيانات هذا البحث (26) رسالة، أما البرنامج الثاني فهو تابع لقسم الدراسات الاجتماعية بجامعة الملك سعود، ولم يتخرج فيه أحد حتى إجراء هذه الدراسة، لحداثة البرنامج.

أما الأداة فهي أداة تحليل المضمون content analysis لتحليل محتوى مادة، مثل الرسائل العلمية والكتب والمجلات وغيرها، وذلك من أجل تحليل محتواها بالوصف الموضوعي والمنظم (بدر، 1984: 358)، ووحدة التحليل في هذه الدراسة هي المفردة item التي هي الرسالة العلمية، حيث قام الباحث بصياغة المحكات بما يحقق الهدف من الدراسة، وهذه المحكات في مجملها استنباطية من لدن الباحث لتجيب عن أسئلة الدراسة.

التحليل والنتائج

أولاً: ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه بمجالات الممارسة المهنية المتنوعة

جدول (1)

ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه من حيث
مجالات الممارسة المهنية المتنوعة

مجال الممارسة	التكرار
التنمية الاجتماعية	4
الطبي	4
المدرسي	5
الفئات الخاصة	2
الطفولة	3
الأسرى	1
الرعاية الاجتماعية	2
السجون	-
المسنون	1
تعليم الخدمة الاجتماعية	1
التاصيل الإسلامي	1
انحراف الأحداث	-
الشباب	1
التخطيط الاجتماعي	-
إدمان المخدرات	1
المجموع	26

يوضح جدول (1) ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه بمجالات الممارسة المهنية، حيث أظهر الجدول أن المجال المدرسي هو الأكثر، إذ حظي بخمس دراسات، يليه المجال الطبي ومجال التنمية الاجتماعية، حيث حظيٍ كل واحد منهما بأربع دراسات، في حين أن هناك مجالات أخرى لم تنل نصيباً من الدراسات، مثل مجال السجون، وانحراف الأحداث، والتخطيط الاجتماعي، وعليه يتضح أن توزيع الأبحاث على مجالات الممارسة ليس ذا تناسب.

ثانياً: ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه بمجالات مكانية متنوعة

يعد التنوع المكاني في إجراء الأبحاث لوطن مترامي الأطراف مثل المملكة العربية السعودية ضرورة ملحة، ذلك أن مشكلات الإنسان تختلف من منطقة إلى أخرى، بل من مدينة إلى أخرى، فضلا عن الاختلاف الملحوظ في بعض العادات والتقاليد الاجتماعية بين المناطق المختلفة، يقابل ذلك توافر مؤسسات تمارس فيها المهنة في مدن ومناطق متعددة، وهذه تحتاج مثل غيرها إلى دراسات تجريبية وأخرى تقويمية، وغيرها من أنواع الدراسات الأخرى التي قد تفتقر إليها.

وتحت هذا الموضوع نقدم الجدولين (2 و3) الأول يتناول مكان الدراسة من حيث تبعية المؤسسة (حكومية أو أهلية)، والآخر يتناول الناحية الجغرافية بالنسبة للمؤسسة.

جدول (2)
ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه بمجالات مكانية متنوعة من حيث تبعية المؤسسة

نوع المؤسسة	التكرار
مؤسسة حكومية	22
مؤسسة أهلية	-
مؤسسة مشتركة (حكومية أهلية)[1]	3
لم تجر على مؤسسة	1
المجموع	**26**

يوضح جدول (2) أن الغالبية العظمى من الرسائل طبقت في مؤسسات حكومية، حيث بلغ إجمالي هذه الدراسات اثنتين وعشرين دراسة، من بين ست وعشرين دراسة. وهذا ربما يعود إلى أن غالبية المؤسسات في المجتمع السعودي، تابعة إلى الحكومة. وعلى كل الأحوال فالتوزيع راجح لكفة المؤسسات الحكومية.

(1) يقصد بالمؤسسة المشتركة تلك التي تنشئها الدولة ويشترك الأهالي في دعمها حسب النظام السائد في المملكة العربية السعودية.

جدول (3)
ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه بمجالات مكانية متنوعة من حيث الموقع الجغرافي

مكان المؤسسة	التكرار
مدينة الرياض	23
المنطقة الوسطى	1
المنطقة الشرقية	1
المنطقة الغربية	-
المنطقة الجنوبية	-
المنطقة الشمالية	-
منطقة القصيم	-
منطقة عسير	-
دراسات لم تجر على مجال مكاني	1
المجموع	**26**

تشير نتائج جدول (3) إلى أن غالبية الدراسات أجريت في العاصمة السعودية (مدينة الرياض)، وهي المكان الوحيد الذي توجد فيه كلية للخدمة الاجتماعية تقدم برنامج دكتوراه، وقد بلغ عدد الرسائل المطبقة في مدينة الرياض ثلاثاً وعشرين رسالة من المجموع الكلي لعدد الرسائل، مما يعني أن التوزيع المكاني للدراسات من حيث الموقع الجغرافي ليس متناسباً.

ثالثاً: ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه بمجالات زمنية متنوعة:

احتوت أداة تحليل المضمون للرسائل العلمية على تحليل للمجال الزمني لأبحاث الرسائل العلمية، والجدول الآتي يوضح عدد الرسائل المنجزة في كل سنة، وذلك منذ عام 1410هـ. وهو العام الذي أجيزت فيه أول رسالة دكتوراه في الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية.

جدول (4)
ارتباط رسائل الدكتوراه بمجالات زمنية متنوعة

السنة	التكرار
1410هـ	1
1411هـ	3
1412هـ	2
1413هـ	-
1414هـ	4
1415هـ	2
1416هـ	10
1417هـ	4
المجموع	**26**

يتضح من جدول (4) أن غالبية الرسائل أنجزت في سنة 1416هـ، حيث بلغ عددها في ذلك العام عشر رسائل، أي ما يفوق ثلث المجموع الكلي، مما يعني أن التوزيع الزمني للأبحاث غير متناسب، حيث لم تجر أي دراسة في عام 1413هـ، في حين أن البقية قد أخذت توزيعاً متناسباً تقريباً.

رابعاً : ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه بمجالات بشرية متنوعة

جدول (5)
ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه بمجالات بشرية متنوعة
من حيث جنس الفئة التي أجري عليها البحث

المجال البشري	التكرار
إناث	14
ذكور	-
إناث وذكور	10
دراسات لم تستخدم مجالاً بشرياً	2
المجموع	**26**

وتشير نتائج جدول (5) إلى أن أكثر من نصف المجموع الكلي للرسائل طبق على فئة الإناث، وهذا ربما يعزى إلى أن برنامج الدكتوراه مخصص للبنات فقط،

ولكون فئة الذكور لم تطبق عليها دراسة واحدة، فهذا مؤشر إلى أن توزيع الأبحاث غير متناسب.

جدول (6)
ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه بمجالات بشرية متنوعة من حيث طبيعة فئة الدراسة

نوع الفئة البشرية للدراسة	التكرار
مستفيدون من خدمات مؤسسة	8
نزلاء مؤسسة	2
ممارسون وموظفون	6
سكان منطقة جغرافية	3
الدراسات التي لم تحدد نوع الفئة وكذلك التي لم تستخدم مجالاً بشرياً.	7
المجموع	**26**

من جدول (6) يظهر أن المستفيدين من خدمات المؤسسات هم أكثر الفئات التي طبقت عليها أبحاث، في حين أن نزلاء المؤسسات هم الأقل، حيث بلغ مجموع الرسائل التي تناولت نزلاء المؤسسات بوصفهم مجتمعاً للبحث رسالتين فقط، ويعد هذا العدد قليلاً مقارنة بالفئات الأخرى. أما الممارسون المهنيون والموظفون فقد حظوا بقدر لا بأس به من الأبحاث.

جدول (7)
ارتباط أبحاث رسائل الدكتوراه بمجالات بشرية متنوعة من حيث عمر عينة الدراسة

عمر عينة الدراسة	التكرار
[.... أقل من 7 سنوات]	1
[من 7 إلى أقل من 19]	2
[من 19 إلى أقل من 40]	5
[من 40 إلى أقل من 60]	2
[من 60 سنة فأكثر....]	2
الدراسات التي لم تقتصر على فئة بعينها، وكذلك التي لم تستخدم مجالاً بشرياً.	14
المجموع	**26**

تشير نتائج جدول (7) إلى أنه لا يوجد توزيع متناسب بين الأبحاث فيما يتعلق بعمر عينة الدراسة، حيث لم تحظ فئة الصبيان والمراهقين (الأقل من 19 سنة) إلا بدراستين فقط، وكذلك الحال بالنسبة لفئة المسنين (من 60 سنة فأكثر).

خامساً: مدى احتواء أبحاث رسائل الدكتوراه على تدخل مهني تجريبي

لمحاولة تعرُّف هذه الجزئية، تظهر أداة تحليل المضمون تعرُّف نوعية الدراسات والمناهج المستخدمة فيها، إذ تعد الدراسات التجريبية من أهم الدراسات التي تعتني بجانب الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية، وهو المنهج الذي تتضح فيه معالم البحث العلمي وإجراءاته، إذ للأسلوب التجريبي فضل كبير في وصول معظم العلوم إلى التطور والتقدم (حسن، 1985: 36). هذا إلى جانب بعض الدراسات التقويمية التي تقيس عائد ممارسة مهنية، أو فاعلية تدخل مهني.

وفيما يتعلق بالدراسات ذات التدخل المهني، فقد وضع محكين في أداة تحليل المضمون، أحدهما يقيس وضوح التدخل المهني، والآخر يقيس وضوح إرشادات الممارسة في ذلك التدخل، ومعيار الوضوح يقيسه الباحث من خلال تقديره الشخصي (افتراضي) لمدى إمكانية تطبيق ذلك التدخل.

جدول (8)

مدى استخدام المنهج التجريبي وجماعات ضابطة في أبحاث رسائل الدكتوراه

البيان	التكرار
الدراسات التي استخدمت منهجاً تجريبياً	4
الدراسات التي استخدمت منهجاً تجريبياً يحتوي على جماعات ضابطة	-
الدراسات التي استخدمت مناهج أخرى	22
المجموع	**26**

تشير نتائج جدول (8) إلى أن هناك قلة في الدراسات المستخدمة للمنهج التجريبي غير المحتوى على جماعات ضابطة (شبه تجريبي)، على الرغم من أهمية هذا النوع بالنسبة لمهنة الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي، وخصوصاً مع وجود شكوك حول فاعلية النماذج العلاجية المستخدمة في حقل المهنة، والمستعارة من المجتمعات الغربية والأمريكية بالتحديد، فضلا عن الأهمية العلمية والعملية لهذا النوع من المهن.

جدول (9)
الدراسات المتعلقة بالممارسة المهنية
والمشتملة على تدخل مهني

البيان	التكرار
الدراسات التي تعلقت بجزئية خاصة بالممارسة	14
الدراسات التي احتوت على تدخل مهني	5
المجموع	**21**

يبين جدول (9) أن عدد الرسائل التي تعلقت في موضوعاتها بجزئية خاصة بالممارسة بلغ عددها أربع عشرة رسالة، وقد توزعت بين أنواع الدراسات توزيعا متناسبا مقارنة بالعدد الكلي للرسائل، أما فيما يتعلق باحتواء الرسالة على تدخل مهني فقد كان هناك نصيب قليل من الرسائل التي احتوت على تدخل مهني.

جدول (10)
مدى وضوح التدخل المهني في أبحاث
الرسائل التي احتوت على تدخل مهني

البيان	التكرار
التدخل المهني واضح جدا	5
التدخل المهني واضح إلى حد ما	-
التدخل المهني غير واضح	-
الرسائل التي لم تستخدم تدخلاً مهنياً	21
المجموع	**26**

جدول (10) يظهر أن جميع الرسائل التي احتوت على تدخل مهني، والبالغ عددها خمس رسائل، جاء التدخل المهني فيها واضحاً جداً.

جدول (11)
مدى وضوح إرشادات الممارسة المهنية
للرسائل التي احتوت على تدخل مهني

البيان	التكرار
إرشادات الممارسة المهنية واضحة جدا	2
إرشادات الممارسة واضحة إلى حد ما	2
إرشادات الممارسة غير واضحة	1
المجموع	5

جدول (11) يبين مدى الوضوح في إرشادات الممارسة المهنية للرسائل التي احتوت على تدخل مهني، وقد كان هناك تساوٍ بين الإرشادات الواضحة جداً، والواضحة إلى حد ما، وهو عدد جيد إذا نظرنا إلى عدد الإرشادات غير الواضحة، أخذا في الاعتبار أن هذا التقويم نسبي، إذ هو اجتهاد من لدن الباحث.

سادساً: مدى احتواء أبحاث رسائل الدكتوراه على نتائج وتوصيات قابلة للتطبيق والتنفيذ

لقد تم وضع مجموعة من المحكات في أداة تحليل المضمون، قد نستطيع من خلالها تعرُف إمكانية تطبيق التوصيات العلمية الموجودة في أبحاث الرسائل وتنفيذها، وهي في غالبها نابعة من حكم مهني من لدن الباحث. وقبل الدخول في التوصيات لا بد أن يكون الأساس سليماً، إذ يفترض تعرُف مدى التحقق من صدق الأدوات المستخدمة في أبحاث الرسائل العلمية وثباتها حتى يمكن فيما بعد الاعتماد على النتائج التي توصلت الدراسة إليها، ومن ثم قبول التوصيات التي بنيت على أساس تلك النتائج، وبذلك تصبح العملية تراكمية وذات أسس يمكن الاطمئنان إليها. وستعرض هذه المحكات في جداول متفرقة لتكون أكثر وضوحاً، كما أن كل محك من هذه المحكات يحتوي على ثلاثة متغيرات؛ وأول المحكات التي وضعت لهذا الغرض؛ مدى ارتباط توصيات الرسالة بمشكلة الدراسة، حيث إن الممارس ربما لا يعمد إلى محاولة تطبيق توصيات ليست ذات ارتباط بموضوع الدراسة الرئيس، بل ربما لا تقرأ الرسالة إلا بناءً على الموضوع – العنوان – الذي عادة ما يجذب القارىء ذا الاهتمام بذلك الموضوع.

أما المحك الثاني فيتعلق بارتباط التوصيات بالنتائج، بمعنى؛ إلى أي مدى

تكون توصيات الرسائل مستنبطة منطقياً من نتائج الدراسة، حيث إنه كلما كانت التوصيات مستنبطة منطقياً من نتائج الدراسة أمكن الاعتماد عليها، إذ يشكك في الأبحاث العلمية حينما ينتابها قصور في إجراءات المنهج العلمي، ومن ثم فربما لا يعتمد على نتائج تلك الدراسة، ولعل عملية استنباط التوصيات من النتائج وصياغتها صياغة علمية تعد محفزا لاحترام الدراسة، والاعتماد – متى ما توافرت الشروط العلمية الأخرى فيها – على نتائجها، ومثل هذا المقياس ربما يضع الممارس المهني موضع المقتنع، وموضع القابل للتوصيات الموجهة إليه، ليتناولها بالتطبيق أو حتى بالتجريب أثناء الممارسة المهنية.

أما المحك الثالث فيتعلق بالإجرائية في صياغة التوصيات، الأمر الذي يظهر التوصية واضحة أمام الممارس، ولا سيما أن الممارسة المهنية عملية تحتمل مجموعة من الإجراءات العملية التي يقوم بها الممارس المهني حسب خطة مرسومة.

والمحك الرابع يقتصر على التوصيات الموجهة للممارس المهني، ومدى ارتباطها بحدود المهنة، أو إطار المهنة، وفي هذا المحك تستبعد التوصيات غير الموجهة للممارس المهني. وفيما يتعلق بالمحك الخامس، فهو يتناول التوصيات جميعاً، ومدى قابليتها للتطبيق، إذ يأخذ المتغير الأول التوصيات القابلة للتطبيق، ويأخذ المتغير الثاني التوصيات التي يصعب تطبيقها، مثل الفائقة المثالية مثلا، أما المتغير الثالث فيأخذ التوصيات التي لا يمكن تطبيقها.

جدول (12)
مدى التحقق من صدق الأدوات المستخدمة
في أبحاث رسائل الدكتوراه

البيان	التكرار
تم التحقق من صدق أداة البحث	25
لم يتم التحقق من صدق أداة البحث	1
المجموع	**26**

جدول (13)
مدى التحقق من ثبات الأدوات المستخدمة
في أبحاث رسائل الدكتوراه

البيان	التكرار
تم التحقق من ثبات أداة البحث	23
لم يتم التحقق من ثبات أداة البحث	3
رسائل لم توضح	-
المجموع	**26**

تشير نتائج الجدولين (12) و(13) إلى أن الغالبية العظمى من الرسائل تم التحقق من صدق أدوات البحث فيها وثباتها.

جدول (14)
مدى ارتباط توصيات أبحاث رسائل
الدكتوراه بمشكلة الدراسة

البيان	التكرار
ارتباط وثيق جدا	17
ارتباط إلى حد ما	6
ليست ذات ارتباط	-
الرسائل التي لم تورد توصيات	3
المجموع	**26**

تظهر نتائج جدول (14) أن هناك سبع عشرة رسالة من بين ثلاث وعشرين وردت فيها توصيات كانت توصياتها مرتبطة ارتباطا قوياً بمشكلة الدراسة، كما لم تكن هناك دراسة واحدة توصياتها ليست ذات ارتباط. أما الرسائل التي لم تورد توصيات فقد كان مجموعها ثلاث رسائل، والذي ربما يعود إلى طبيعة الدراسة، أو إلى النتائج التي أسفرت عنها تلك الدراسات.

جدول (15)
مدى استنباط توصيات الرسالة
من نتائج الدراسة

البيان	التكرار
جميع التوصيات مستنبطة من النتائج	8
ليست جميع التوصيات مستنبطة من النتائج	13
لا توجد توصية واحدة مستنبطة من النتائج	2
الرسائل التي لم تورد توصيات	3
المجموع	**26**

تشير نتائج جدول (15) إلى أن عدد الرسائل التي جاءت جميع توصياتها مستنبطة من نتائج الدراسة، كان عددها ثماني، في حين جاءت رسالتان بتوصيات ليست مستنبطة من نتائج الدراسة. أما نصف الرسائل فقد أوردت توصيات بعضها مستنبط من النتائج، وبعضها الآخر ليس كذلك.

جدول (16)
مدى صياغة التوصيات بشكل إجرائي

البيان	التكرار
صيغت التوصيات بشكل إجرائي	5
صيغت التوصيات بشكل إجرائي إلى حد ما	16
التوصيات ليست مصوغة بشكل إجرائي	2
الرسائل التي لم تورد توصيات	3
المجموع	**26**

تشير نتائج جدول (16) إلى أن أكثر من نصف الرسائل كانت توصياتها مصوغة بشكل إجرائي إلى حد ما. يقابل ذلك رسالتان جاءت توصياتهما مصوغة بشكل غير إجرائي، وخمس رسائل كانت توصياتها مصوغة بشكل إجرائي.

جدول (17)
مدى اتساق التوصيات الموجهة للممارس المهني مع إطار المهنة

البيان	التكرار
جميع التوصيات في إطار المهنة	12
بعض التوصيات في إطار المهنة	5
لا توجد توصية واحدة في إطار المهنة	-
الرسائل التي لم تورد توصيات وكذلك التي لم توجه توصياتها للممارس المهني	9
المجموع	**26**

جدول (17) يظهر أن غالبية التوصيات الموجهة للممارس المهني كانت في إطار المهنة، وقد بلغ عدد هذه الرسائل اثنتي عشرة رسالة، في الوقت الذي كانت فيه بعض توصيات خمس من الرسائل متسقة مع إطار المهنة، كما كانت هناك تسع رسائل لم تورد توصيات، أو لم توجه توصياتها إلى الممارس المهني، وهو ما يهمنا هنا – توجيه التوصية – للنظر في مدى ارتباط الرسائل بممارسة المهنة، حيث إن ممثل المهنة هو الممارس المهني practitioner الذي هو الطرف الآخر لموضوع هذه الدراسة.

جدول (18)
مدى قابلية التوصيات للتطبيق في الممارسات المهنية

البيان	التكرار
التوصيات القابلة للتطبيق	6
التوصيات القابلة للتطبيق إلى حد ما	17
التوصيات غير القابلة للتطبيق	-
الرسائل التي لم تورد توصيات	3
المجموع	**26**

تشير نتائج جدول (18) إلى أن غالبية الرسائل قد أوردت توصيات قابلة للتطبيق قبولا نسبياً – قابلة للتطبيق إلى حد ما – في حين لم تكن هناك رسالة محتواة على توصيات غير قابلة للتطبيق، وهذه في حقيقة الأمر نتيجة جيدة.

سابعاً: مدى توجيه الكتابات في أبحاث رسائل الدكتوراه إلى الممارسين المهنيين

تحاول الدراسة من خلال هذا الهدف تعرُف نمط الكتابة في أبحاث الرسائل العلمية، ويعني النمط هنا توجيه الكتابة، فالكتابة الموجهة للممارس المهني تعني دعوة صريحة للممارسين عموما، وللممارس في مجال الدراسة نفسه على وجه الخصوص للانتفاع بالرسالة وما توصلت إليه من نتائج، ولتحقيق هذه المعلومة عمد الباحث إلى تحليل توصيات الرسائل العلمية لمعرفة إلى منْ وجهت تلك التوصيات، كما وضع محك آخر قد نفهم من خلاله مدى توجيه الكتابة نحو الممارسين المهنيين، وهو ما يتعلق بتفسير مشكلة البحث على ضوء نظرية، وعلى غرار ذلك تم وضع محك يحاول قياس الرسائل التي تحتوي على تدخل مهني لمعرفة مدى توظيفها لنظريات الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية، فتوظيف إحدى نظريات الممارسة المهنية في التدخل المهني ربما يكون برهانا على أن الكتابة موجهة للممارس، بل برهان أكبر من مجرد حصر الرسائل المحتوية على تدخل مهني فقط، فضلا عن أنه ربما يكشف عن موضع القصور، هل يكون في الأبحاث؟ أو في الممارسين؟ أو في النظريات العلمية، وعدم صلاحية تطبيقها في المجتمع العربي السعودي؟.

جدول (19)
مدى توجيه توصيات أبحاث رسائل الدكتوراه إلى الممارسين المهنيين

البيان	التكرار
للاختصاصي الاجتماعي	3
للمؤسسة التي عملت فيها الدراسة	6
للجهة التي تتبع لها المؤسسة	-
للمؤسسة وللجهة التي تتبع لها وللاختصاصي	14
الرسائل التي لم تورد توصيات	3
المجموع	**26**

تشير نتائج جدول (19) إلى أن الغالبية العظمى من توصيات الرسائل التي أوردت توصيات، قد وجهت إلى الاختصاصي الاجتماعي والمؤسسة التي أجريت عليها الدراسة والجهة التي تتبع لها المؤسسة، في حين كانت التوصيات الموجهة

للممارس المهني قليلة، وهي نتيجة طبيعية إذا نظرنا إلى عدد الدراسات التي احتوت على تدخل مهني، وهي خمس رسائل فقط.

جدول (20)
مدى تفسير مشكلة الدراسة على ضوء نظرية علمية

البيان	التكرار
تم تفسير مشكلة الدراسة على ضوء أكثر من نظرية علمية	1
تم تفسير المشكلة على ضوء نظرية واحدة	7
لم يتم تفسير المشكلة على ضوء نظرية	18
المجموع	**26**

يتضح من جدول (20) أن غالبية الرسائل العلمية لم تلجأ إلى تفسير مشكلة الدراسة على ضوء نظرية علمية، حيث بلغ عدد تلك الرسائل ثماني عشرة رسالة، يقابل ذلك سبع رسائل فسرت مشكلة الدراسة على ضوء نظرية علمية واحدة؛ ورسالة واحدة فقط استخدمت أكثر من نظرية علمية في تفسير مشكلة الدراسة.

جدول (21)
مدى توظيف نظريات الممارسة المهنية في التدخل المهني للرسائل التي احتوت على تدخل مهني

البيان	التكرار
تم توظيف أكثر من نظرية علمية في التدخل المهني	1
تم توظيف نظرية علمية واحدة في التدخل المهني	2
لم يتم توظيف نظرية علمية في التدخل المهني	2
المجموع	5

يوضح جدول (21) مجموع الرسائل التي وظفت نظرية علمية في التدخل المهني – للرسائل التي احتوت على تدخل مهني – البالغ عددها خمس رسائل، منها واحدة وظفت أكثر من نظرية علمية، ورسالتان وظفتا نظرية واحدة فقط، ورسالتان لم توظفا أي نظرية علمية. وبناء على الجدول يتضح أن هناك توزيعاً متناسباً أو متقارباً فيما يتعلق بتوظيف النظريات في التدخل المهني، أما بالنسبة لعدد الرسائل التي احتوت على تدخل مهني، فيظهر أن عددها شحيح.

الخلاصة والتوصيات

من النتائج العامة للدراسة يستخرج الباحث مجموعة نتائج يمكن أن تجيب عن تساؤلات الدراسة، وهي كالآتي:

1 – ضعف الارتباط بين أبحاث الرسائل العلمية والتنوع في مجالات الممارسة المهنية التي أجريت عليها الدراسات، إذ لا يوجد تنوع في موضوعات الرسائل بما يخدم المجالات المتنوعة، بمعنى أن موضوعات رسائل الدكتوراه لم تتوزع بالتساوي على المجالات المتنوعة لممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي، حيث يوجد أكثر من مجال من مجالات ممارسة الخدمة الاجتماعية لم تطبق عليه دراسة واحدة.

2 – ضعف الارتباط بين أبحاث الرسائل العلمية والتنوع في المجالات المكانية التي أجريت عليها الدراسات، سواء للدراسات المطبقة على مؤسسات من حيث تبعية المؤسسة ومكانها، أو للدراسات المطبقة على نُطُق جغرافية، بمعنى أن رسائل الدكتوراه انصبت على منطقة جغرافية واحدة – تقريباً – وهي مدينة الرياض، بسبب وجود برنامج الدكتوراه في هذه المدينة، إلا أن هذا يعني أن بحوث درجة الدكتوراه لم تخدم المجتمع بالشكل المأمول، إذ توجد مدن أخرى كبيرة لها خصوصيتها التي تجعلها في حاجة إلى بحوث ودراسات، كما توجد لديها مؤسسات اجتماعية متعددة يفترض أن تحظى بدراسات وأبحاث علمية.

3 – ضعف الارتباط بين أبحاث الرسائل العلمية والتنوع في المجالات الزمنية التي أجريت فيها الدراسات، بمعنى أن رسائل الدكتوراه لم تتوزع زمنيا بشكل متوازٍ، مما يعني أن ارتباط رسائل الدكتوراه بممارسة الخدمة الاجتماعية في المجتمع السعودي ضعيف في هذا الجانب.

4 – ضعف الارتباط بين أبحاث الرسائل العلمية والتنوع في المجالات البشرية التي أجريت عليها الدراسات، سواء من حيث الجنس (ذكور، إناث) أو من حيث طبيعة الفئة، أو حتى من ناحية عمر الفئة التي أجريت عليها الدراسة، بمعنى أن رسائل الدكتوراه لم تتوزع على الجنسين بالتساوي، كما لم تتوزع بالتساوي بين أفراد المجتمع وشرائحه.

5 – هناك قلة في عدد الدراسات المستخدمة للمنهج التجريبي، كما لم تستخدم مجموعات ضابطة في تلك الدراسات التجريبية.

6 – أظهرت نتائج الدراسة أن هناك مجموعة من الدراسات ارتبطت في موضوعاتها بجزئيات خاصة بالممارسة المهنية، إلا أن الدراسات المحتواة على تدخل مهني من بين تلك الدراسات تعد قليلة. أما عن درجة وضوح التدخل المهني فجميعها واضحة جدا. أما لو تعمقنا أكثر في التدخل المهني وأردنا تعرُف مدى الوضوح في إرشادات الممارسة لاتضح أن نصف المحتواة على تدخل مهني يشوبها غموض.

7 – بسبب القلة الملحوظة في عدد الدراسات المحتواة على تدخل مهني، فقد قل معه مقدار التوصيات الموجهة للممارس المهني.

8 – غالبية التوصيات الموجهة للممارس المهني كانت في حدود المهنة، أو في إطار المهنة، أما عن إمكانية توظيف تلك التوصيات في الممارسة المهنية فقد كانت غالبية التوصيات قابلة للتطبيق والتنفيذ في الممارسات المهنية.

9 – من بين الدراسات التي احتوت على تدخل مهني، يوجد عدد لا بأس به من تلك الدراسات وظفت نظرية علمية في التدخل المهني.

وبناء على ذلك يوصي الباحث بضرورة اتباع سياسة بحثية مخطط لها، سواء من قبل مؤسسات تعليم الخدمة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، أو من قبل المؤسسات التي تمارس فيها مهنة الخدمة الاجتماعية، وذلك بما يخدم المهنة نظريا وتطبيقياً، فضلاً عن الخدمة الميسرة التي سيلقاها الباحثون، سواء الباحثون من طلاب الدراسات العليا أو الباحثون من الأكاديميين. كما يرى الباحث أهمية إنشاء جمعية للاختصاصيين الاجتماعيين في المملكة العربية السعودية، لتتولى سن تلك السياسة، والإشراف عليها، وتوجيه طلاب الدراسات العليا لنوعية الأبحاث التي تحتاجها المهنة وفقا للمستجدات والأحداث التي تطرأ على المجتمع، وكذلك التوجيه نحو المجالات التي تفتقر إلى دراسات علمية، وبذلك ستكون هذه الجمعية مثل حلقة الوصل بين الممارسين المهنيين والأكاديميين، كما أن هذه الجمعية ستشكل نقطة الالتقاء بين جميع المنتمين للمهنة، وخصوصا في مثل هذا الوقت الذي بدت فيه كثير من المجتمعات في حاجة إلى مهن مثل الخدمة الاجتماعية، لتمارس دوراً ريادياً وفعالا تجاه الأوضاع الاجتماعية، على ضوء الأيدلوجية والثقافة الاجتماعية الخاصة بكل مجتمع، مما يعكس اعتراف المجتمع وتقديره للممارسين المهنيين وللمهنة بشكل عام.

المصادر

إبراهيم عبدالهادي المليجي (1989). **الخدمة الاجتماعية من منظور تنظيم المجتمع. رؤية واقعية.** الإسكندرية: مكتبة المعارف الحديثة.

أحمد كمال أحمد (1979). **منهاج الخدمة الاجتماعية في خدمة الفرد.** القاهرة: مكتبة الخانجي.

أحمد مصطفى خاطر (1990). **الخدمة الاجتماعية: نظرة تاريخية، مناهج الدراسة والمجالات.** الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.

الجوهرة فيصل آل سعود(1996). **الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي السعودي: واقع تعليمها، متطلبات توظيفها.** الرياض: العبيكان للطباعة والنشر.

صلاح مصطفى الفوّال (1982). **منهجية العلوم الاجتماعية.** القاهرة: عالم الكتب.

عبد الباسط محمد حسن (1985). **أصول البحث الاجتماعي.** القاهرة: مكتبة وهبة.

عبدالحليم رضا عبدالعال (1993). **البحث في الخدمة الاجتماعية.** القاهرة: دار الحكيم.

عبدالحميد عبدالمحسن عبدالحميد (1992). الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في الوطن العربي: الواقع والمستقبل، المؤتمر العلمي الخامس. جامعة القاهرة: فرع الفيوم.

ماهر أبو المعاطي علي (1998). الخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الحادي والعشرين: رؤية مستقبلية. المؤتمر العلمي الحادي عشر للخدمة الاجتماعية «الخدمة الاجتماعية وتحديات القرن الحادي والعشرين» (مجلد 1). كلية الخدمة الاجتماعية: جامعة حلوان.

محمد حسين البغدادي (1987). البحث في الخدمة الاجتماعية: إسهاماته وقضاياه. مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود (مجلد 14)، 245-268.

محمود حسن، وسيد أبو بكر حسانين (1966). **الخدمة الاجتماعية في النظام الاشتراكي.** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

وثيقة مؤتمر كلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم (1990). رؤية حول تعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية في مصر والوطن العربي. المؤتمر العلمي الثالث «الخدمة الاجتماعية في الوطن العربي وآفاق المستقبل». كلية الخدمة الاجتماعية: جامعة القاهرة، فرع الفيوم.

يسرى سعيد حسنين (1995). إسهامات بحوث الخدمة الاجتماعية في تنمية الممارسة المهنية في مجال رعاية الأحداث المنحرفين في المجتمع المصري. القاهرة: مؤتمر تطوير برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية في ضوء التصور الإسلامي (مجلد 2).

AlSaif, Abdul mohsen. (1991). *Social work in Saudi Arabia: The development of a profession*. DSW. Dissertation, the Florida State University, School of Social Work.

Barker, R. L. (1987). *Social work dictionary*. Silver Spring, Maryland: National Association of Social Works (NASW).

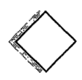
Cowger, C. & Kagel, J. (1980). Social work research: What's the use? pp. 82-89 in K. Dea (Ed.) *Perceptives for the future.* NASW, Washington, D.C.

Fischer, J. (1973). Is case work effective? A review. *Social Work,* 18 January. 5-20.

Lundberg, G. A. (1961). *Can science save us?* New York: Longmans.

Reid, W., & Hanrahan, P. (1982). Recent evaluations of social work: Grounds for optimism. *National Association of Social Workers,* 27, 328-340.

مقدم في: يونيو 1999
مقبول في: ديسمبر 1999



السمات الانفعالية لدى الشباب الكويتي من الجنسين

بدر محمد الأنصاري*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تعرُّف السمات الانفعالية لدى الشباب الكويتي من الجنسين. وتكونت عينة الدراسة من مجموعتين؛ الأولى قوامها (1129) من طلاب المدارس الثانوية العامة، بواقع (350) طالباً و(779) طالبة، والثانية قوامها (938) من طلاب جامعة الكويت، بواقع (306) طلاب و(632) طالبة، وكانت الأداة المستخدمة هي مقياس الانفعالات الفارقة (DES)، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن الخزي والخجل والغضب والحزن والخوف والارتباك والاكتئاب والندم والفزع والسخط كانت أكثر السمات الانفعالية التي يعاني منها الشباب بوجه عام، كما كشفت نتائج الدراسة عن فروق جوهرية بين الجنسين في الندم والاكتئاب والفزع والخوف والغضب والحزن والخجل والخزي والدهشة والازدراء والانتباه والتعجب والدونية واللوم والذهول، كما أسفرت نتائج التحليل العاملي عن استخراج ثمانية عوامل للذكور وسبعة للإناث، فضلاً عن أن سبعة عوامل متعامدة من السمات الانفعالية متشابهة بين الجنسين؛ وهي: الكراهية، والازدراء، والاكتئاب، والقلق الاجتماعي، والانشغال، والدهشة، والشعور بالذنب. وأخيراً نوقشت نتائج الدراسة على ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

المصطلحات الأساسية: الشخصية، قياس الشخصية، الفروق الفردية، الفروق بين الجنسين، السمات الانفعالية، مقياس الانفعالات الفارقة.

مقدمة:

من أبسط الطرق وأقدمها في وصف الشخصية تعرُّف أنماط السلوك التي تصفه وتسميتها بأسماء السمات، بمعنى أن بعض العلماء ينظر إلى السمات على أنها عبارة عن مفاهيم استعدادية Dispositional Concepts؛ أي مفاهيم تشير إلى

* أستاذ مساعد (Associate Prof.)، قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

نزعات السلوك أو الاستجابة بطرق معينة. ومن المفترض أن الشخص ينقل الاستعدادات النفسية من موقف إلى آخر، وأنها تتضمن قدراً من احتمال سلوك الشخص بطرق معينة، في حين ينظر بعض آخر من العلماء إلى أن السمات عبارة عن مفاهيم وصفية Summary Concepts؛ أي مفاهيم تصف مجموعة مترابطة أو متشابهة من السلوك أو الاستجابات بطرق معينة في مواقف وأوقات مختلفة (Krahe, 1992).

ولكل شخصية سماتها أو معالمها الرئيسة، وتحدد هذه السمات خصائص هذه الشخصية ونقاط ضعفها وقوتها ومدى مرونتها وقدرتها على التكيف. وقد اهتم علماء نفس الشخصية بتحديد السمات أو الصفات النفسية (مثل: الكرم، والطيبة، والقلق واللامبالاة، والاندفاع... إلخ) ذات الثبات النسبي، والتي يختلف فيها الأفراد، فتميز بعضهم عن بعضهم الآخر، أي أن هناك فروقاً فردية في مقدار توافر السمة أو الصفة أو الخاصية المقيسة أو القابلة للقياس وليس في نوعها. ولقوائم الشخصية عامة صيغتان: سمة وحالة، وقد صممت صيغة «الحالة» لتقيس المشاعر المتنقلة والمتغيرة من فترات تتراوح بين دقيقة واحدة ويوم واحد، وتحدد التعليمات عادة الفترة الزمنية التي يشملها الوصف، أما صيغة «السمة» فقد هدفت إلى قياس أبعاد الوجدان ذاتها، كما تلخص أرجاع الفرد عبر فترات أطول من الزمن.

ويشير علماء نفس الشخصية إلى الحاجة الماسة إلى نموذج وصفي أو تصنيف يشكل الأبعاد الأساسية للشخصية الإنسانية عن طريق تجميع الصفات المرتبطة معاً، وتصنيفها تحت نمط أو بُعد أو عامل مستقل يمكن تعميمه عبر مختلف الأفراد والثقافات. ومع ذلك فإن من أهم أهداف هذه الدراسة تعرُّف معدلات انتشار السمات الانفعالية لدى عينة من الشباب الكويتي من الجنسين، ومن ثم تعرُّف المكونات الأساسية للسمات مع تحديد الفروق بين الجنسين. وفيما يلي نعرض بياناً مختصراً لأهم الدراسات التي أجريت في الثقافة الكويتية بهدف تحديد السمات أو المشكلات والحالات النفسية التي يمكن أن نستشف من خلالها بعض السمات الشائعة لدى الشباب الكويتي لكي تكون مرجعاً لنا في هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات النفسية في مجال الكشف عن سمات الشخصية لدى الشباب الكويتي ومشكلاته، وقد أجريت بعض الدراسات الكويتية قبل مرحلة

العدوان العراقي على الكويت بهدف تعرُّف مشكلات الشباب الكويتي؛ فمثلاً أجرى «محمود عبدالقادر» (1974) دراسة على التوافق النفسي والاجتماعي للشباب الكويتي ومشكلاته، على عينة من طلاب المدارس المتوسطة والثانوية، مستخدماً في هذه الدراسة أسلوب قائمة المشكلات بعد إدخال التعديلات عليها. وقد أمكن استخلاص ما يزيد على 62 مشكلة فرعية تندرج تحت الفئات الخمس التالية: الخوف والقلق، وعدم تقبل الذات، والجنس والكف الانفعالي، وعدم التوافق الأسري، وعدم التوافق الاجتماعي. كما كشفت نتائج الدراسة عن فروق جوهرية بين الجنسين في القلق، حيث حصلت الإناث على متوسطات أعلى من الذكور.

كذلك قامت «كافية رمضان» (1975) بدراسة المشكلات التي تواجه طالبات المدارس الثانوية على عينة مكونة من (1025) طالبة تراوحت أعمارهن بين 13 و21 سنة، واستخدمت في هذه الدراسة قائمة (موني) المعدلة وحصلت على النتائج التالية: مجال العلاقات الانفعالية الشخصية: الحساسية الزائدة، وتقلب الحالة الانفعالية، وعدم الثقة بالنفس، والعصبية، والخجل، والخوف من الوحدة، والإحساس بالنقص.

وبالمثل قام «حامد الفقي» (1979) بدراسة لتعرُّف مجالات السمات الانفعالية والحاجات التي يواجهها طلاب المدارس الثانوية في الكويت. وقد أظهرت هذه الدراسة فيما يتعلق بمجالات السمات النفسية أن القلق من أهم المجالات التي احتلت المراتب الخمس الأولى بوصفها صفات ومشكلات يشعر بها الطلاب.

وأجرت «سعدية بهادر» (1979) دراسة أخرى عن المخالفات السلوكية المدرسية للطلاب الكويتيين في المرحلة الثانوية من الجنسين. وقد أظهرت النتائج أن أبرز ثماني مشكلات أجمع المدرسون والمدرسات في المرحلة الثانوية على عدها من أخطر ما يقوم به الطلاب تتمثل في: فقدان الميل إلى العمل المدرسي، والميل إلى الفوضى، والعبث، وعدم القدرة على التركيز والإفراط في الحركة، والكسل، والخمول، والإهمال، والعناد، وعدم الطاعة المستمرة، وعدم تقبل النصح والإرشاد، والانفعال الدائم، والرغبة في الثورة والهياج، والوقاحة في التعامل مع الآخرين.

كذلك قامت «نادية الشريف، ومحمد عودة» (1986) بدراسة مشكلات الطالب الجامعي وحاجاته الإرشادية على عينة من طلاب جامعة الكويت قوامها (296) طالباً وطالبة من الكليات المختلفة النظرية والعملية ومن الجنسين، بواقع (69) من الذكور

و(227) من الإناث، واستخدمت في هذه الدراسة أداة أعدت خصيصاً لتعرُّف مشكلات الشباب الجامعي في المجالات التالية: المجال الصحي، والمجال النفسي (المعرفي، والانفعالي، والقيمي)، والمجال الاجتماعي، والمجال الدراسي، والمجال الإرشادي. وكانت أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة في مجال مشكلات الجانب الصحي هي تلك التي تأتي تعبيراً عن القلق الذي يظهر في صورة أعراض جسمية مثل الصداع، واضطرابات النوم، وضعف النظر، والإجهاد السريع، وحالات السرحان وعدم القدرة على التركيز.

وقد أجرت «أميرة الديب» (1991) دراسة على مجموعتين من الطلاب الجامعيين (ن = 120) من الصامدين الكويتيين الذي أقاموا داخل الكويت أثناء فترة الاحتلال وحتى التحرير، أما المجموعة الثانية فقد شملت النازحين الكويتيين الذين كانوا خارج الكويت إبان الأزمة، وقد أعدت الباحثة استبانة لقياس بعض الجوانب الانفعالية والاجتماعية الناجمة عن الغزو. وكشفت الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين متوسطات المجموعتين في العداوة والبغضاء لصالح مجموعة الصامدين من الجنسين.

وفي دراسة وزارة التربية (إدارة الخدمة الاجتماعية، 1991) التي أجريت على عينات من المدارس، أظهرت أن 83% من أفراد العينة يعانون من القلق والخوف، وأن 55% يعانون العدوانية. كما أجريت دراسة أخرى في وزارة التربية (إدارة الخدمة النفسية، 1993) على عينة قوامها (1200) طالب وطالبة في المرحلة الثانوية في الكويت. واستخدمت في هذه الدراسة مقاييس الابتهاج مقابل الاكتئاب، والثقة بالآخرين، والثقة بالنفس، والثبات الانفعالي، والتسامح، والمسؤولية الاجتماعية، والمشاركة الاجتماعية، والسيطرة. وكشفت نتائج الدراسة عن أن 75% من أفراد العينة يعانون من التوتر والقلق و30% يعانون من الحزن.

وكذلك أجرى «زين العابدين درويش» (1992) دراسة على (319) طالباً وطالبة من الكويتيين المقيمين خارج الكويت (في مصر) إبان فترة الاحتلال العراقي. قام هذا الباحث بإعداد استبانة مقننة لقياس بعض الاضطرابات الانفعالية والعقلية، وقد كشفت هذه الدراسة عن معاناة ما يقرب من 60% من أفراد العينة من القلق والخوف، وأن 56% من أفراد العينة يعانون الاكتئاب النفسي، وأن 46% من عينة الإناث يعانين الشعور بالذنب.

كذلك قام «قاسم الصراف» (1993) بدراسة لمعرفة تأثير أزمة الاحتلال العراقي في الجوانب السلوكية والانفعالية والمعرفية للطالب الجامعي بجامعة الكويت من الجنسية الكويتية فقط. تكونت عينة الدراسة من (1122) طالباً وطالبة، بواقع 489 طالباً و633 طالبة، واستخدمت في هذه الدراسة استبانة أعدت خصيصاً لتحقيق أهداف البحث من خلال المقابلات الشخصية والملاحظات العامة. وأسفرت الدراسة عن ظهور سمات انفعالية معينة على سلوك أفراد العينة؛ مثل: العصبية، والضيق، والحزن، والإحباط، والعنف بوصفها ردود أفعال انفعالية لكارثة العدوان العراقي.

وفي دراسة «مصطفى تركي» (1994) التي أجريت على عينة من طلاب جامعة الكويت، بواقع (225) طالباً و(278) طالبة، بهدف تحديد ردود الأفعال الضاغطة لصدمة العدوان العراقي، وذلك أثناء فترة العدوان العراقي على الكويت وبعدها. واستخدم الباحث قائمة لردود الأفعال الضاغطة التي تقيس الأعراض النفس فيزيولوجية للعدوان. وقد أسفرت نتائج الدراسة عن زيادة معدلات الشعور بالإرهاق، والتوتر، والضيق، والخوف، والهيجان، والأرق، والكآبة.

كما هدفت دراسة «عبدالعزيز الغانم» (1994) إلى تعرُّف مشكلات الطلاب الجامعيين؛ حيث تكونت عينة الدراسة من (829) طالباً وطالبة من طلاب جامعة الكويت بواقع (245) طالباً و(584) طالبة، استخدمت استبانة أعدها الباحث لاستطلاع آراء الطلاب حول المشكلات التي يعانون منها. وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة عن أن النسبة المئوية لمشكلات الطلاب في المجال النفسي تساوي 17,78% والمتمثلة في القلق من عدم توافر عمل مناسب، والخوف من تكرار العدوان، وصعوبة التركيز في الاستذكار بسبب القلق، والإرهاق النفسي الناتج عن ظروف العدوان.

وفي دراسة أجراها «بدر الأنصاري» (1994) على (260) من طلاب جامعة الكويت بواقع (130) طالباً و(130) طالبة بهدف تعرُّف التغيرات التي طرأت على سمات شخصية الطلاب الكويتيين الجامعيين من الجنسين نتيجة العدوان العراقي، حيث استخدمت قائمة «جوخ» لصفات الشخصية التي تحتوي على (300) صفة. وأظهرت هذه الدراسة شيوع بعض الصفات الأكثر سلبية في مرحلة ما بعد العدوان العراقي؛ مثل: القلق، والعصبية، والغضب، والعدوانية، والكآبة، والتشاؤم، كما بينت الدراسة شيوع بعض الصفات السلبية في مرحلة ما قبل العدوان العراقي؛ مثل: الاتكالية، والخجل، والغرور، وعدم الصبر، والجبن.

وفي دراسة أخرى أجراها «بدر الأنصاري» (1995) على عينة من (300) طالب وطالبة بواقع (148) طالباً و(152) طالبة من طلاب جامعة الكويت بهدف تعرُّف التركيب العاملي للحالات الانفعالية للشباب الجامعي في الكويت؛ حيث استخدمت بطارية تتكون من ثلاثة استخبارات أساسية كما يلي: استخبار الحالات الثماني Eight State Questionnaire (Cattell & Curran, 1976) واستخبار «هاردر للمشاعر الذاتية» Personal Feeling Questionnaire (Harder, 1990) ومقياس الانفعالات الفارقة Differential Emotions Scale (Izard, Dougherty, Bloxom, & Kotsch, 1974) الذي يقيس خمساً وعشرين حالة انفعالية هي: (العار، والغضب، والاكتئاب، والحزن، والندم، والارتباك، واحمرار الوجه خجلاً، والسعادة، والغضب، والانشغال، والبهجة، والدهشة، والضيق، والاشمئزاز، والخجل، والخوف، والازدراء، والقلق، والانعصاب، والنكوص، والإرهاق، والشعور بالذنب، والانبساط، والتنبه). وأظهرت هذه الدراسة تفوق الذكور على الإناث في الانبساط والتنبه والانشغال، فيما تفوقت الإناث على الذكور في الخوف، والارتباك، والخجل، واحمرار الوجه، والإرهاق، والقلق، والندم، والاكتئاب، والنكوص، والغضب، والخزي.

وقد درس «طلعت منصور» (1995) الآثار الانفعالية والاجتماعية للعدوان العراقي على دولة الكويت، على عينات من الأطفال والمراهقين الكويتيين قوامها (592)، بواقع (296) طفلاً و(296) مراهقاً من الجنسين، استخدم الباحث أداة أعدت خصيصاً لقياس الأعراض الناجمة عن صدمة العدوان، وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة عن استخلاص سبعة عوامل من الرتبة الأولى (عامل الصعوبات الانفعالية، والدافعية، وعامل الصعوبات الفيزيولوجية، والاكتئاب، وعامل اللازمات العصبية، وعامل الصعوبات الدراسية، وعامل الاضطرابات السلوكية)، كما أسفر التحليل العاملي من الرتبة الثانية عن استخلاص عاملين رئيسين، وهما عامل القلق الوجودي، وعامل ردود أفعال الاكتئاب الصدمي.

ودرس «أحمد عبدالخالق» وآخرون (1995) معدلات انتشار القلق لدى الكويتيين بعد العدوان العراقي على عينات متنوعة من الكويتيين بواقع (891) من طلاب التعليم الثانوي و(900) من طلاب الجامعة و(665) من الموظفين و(98) من المسنين و(241) من ربات البيوت، مستخدماً قائمة القلق: الحالة والسمة - State Trait Anxiety Inventory من تأليف «سبيلبيرجر وزملائه»، وقد أظهرت نتائج

الدراسة فروقاً جوهرية بين طلاب التعليم الثانوي وطلاب الجامعة في معدلات القلق لصالح طلاب التعليم الثانوي؛ حيث حصلوا على متوسطات أعلى من طلاب الجامعة في سمة القلق.

وفي دراسة أجراها «بدر الأنصاري» (1996 – ب) استهدفت تعرُّف الفروق بين الجنسين في سمة الخجل قبل العدوان العراقي على الكويت وبعده، وقد أجريت على عينة قوامها (716) فرداً؛ حيث قسم أفراد العينة إلى مجموعتين: مجموعة ما قبل العدوان (430) فرداً، بواقع (152) طالباً و(278) طالبة، ومجموعة ما بعد العدوان (268) فرداً، بواقع (134) طالباً و(134) طالبة. وقد استخدمت أربعة مقاييس للخجل؛ هي مقاييس القلق التفاعلي، ومقياس التحفظ الاجتماعي، ومقياس التجنب الاجتماعي والضيق، ومقياس الخجل، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن عدم وجود فروق بين الجنسين في الخجل قبل العدوان العراقي وبعده.

وفي دراسة أخرى أجراها «بدر الأنصاري» (1996 – أ) على عينة قوامها (867) طالباً وطالبة، بواقع (381) طالباً و(486) طالبة من جامعة الكويت، بهدف تعرُّف الفروق بين الجنسين في المخاوف، مستخدماً القائمة الكويتية للمخاوف المرضية، وقد أسفرت نتائجها عن فروق جوهرية بين الجنسين في المخاوف؛ حيث تبيَّن أن الطالبات أكثر خوفاً من الطلبة في معظم أنواع المخاوف. كما درس «بدر الأنصاري» (1997 – أ) معدلات انتشار الاكتئاب في المجتمع الكويتي على عينات متنوعة من الأفراد، بواقع (673) من طلاب التعليم الثانوي و(670) من طلاب الجامعة و(427) من الموظفين و(55) من المسنين و(84) من ربات البيوت و(226) من المدرسين، مستخدماً قائمة «بيك» للاكتئاب، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق جوهرية بين طلاب التعليم الثانوي وطلاب الجامعة في معدلات الاكتئاب، حيث تبيَّن أن طلاب التعليم الثانوي أكثر اكتئاباً من طلاب الجامعة بوجه عام. كما قام «بدر الأنصاري» (1997 – ب) ببناء مقياس الحرج الموقفي مقنناً على المجتمع الكويتي، ومن ثم قياس الفروق بين الجنسين في الحرج الموقفي، وقد شملت عينة الدراسة الحالية (345) طالباً وطالبة في المرحلة الجامعية، وقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين الجنسين في الحرج الموقفي لصالح الإناث.

وفي دراسة أخرى أجراها «بدر الأنصاري» (1997 – ج) على عينة قوامها (313) فرداً من طلاب جامعة الكويت، مستخدماً قائمة الصفات الشخصية، وقد

أسفرت نتائج الدراسة عن وجود فروق بين الجنسين في (55) سمة من سمات الشخصية؛ حيث تميز الذكور بالسمات التالية: المراوغة والغش والقسوة والخداع والسخرية والمكر والشجاعة والمهارة واليقظة والقوة، في حين تميزت الإناث بالصفات التالية: القلق والخجل والرقة وشدة الحساسية والعطف والدفء والجبن والفضول واللباقة.

التعليق على الدراسات السابقة:

بوجه عام تبين لنا من خلال استقرائنا للدراسات السابقة ما يلي:

1 – عدم الوقوف على دراسات تناولت السمات الانفعالية لدى الشباب من الجنسين في إطار المجتمع الكويتي مقيسة بقائمة السمات الانفعالية من تأليف (إزارد وزملائه) والمستخدمة في الدراسة الحالية.

2 – أن هناك عدداً محدوداً من الدراسات التي تناولت الفروق بين الجنسين في السمات الانفعالية وباستخدام منهج قوائم الصفات في إطار المجتمع الكويتي.

3 – لم نعثر على دراسات تناولت الفروق بين الجنسين في السمات الانفعالية باستخدام قائمة «إزارد وزملائه» للسمات الانفعالية، وذلك على الصعيد المحلي والعربي.

4 – لم نتمكن من الوقوف على دراسات عاملية للسمات الانفعالية باستخدام أداة الدراسة الحالية، وذلك على الصعيد المحلي والعربي.

5 – لم تحسِم الدراسات السابقة مسألة الفروق بين الجنسين في بعض السمات الانفعالية.

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تعرُّف معدلات السمات الانفعالية التالية: الندم، والبهجة، والكره، والاكتئاب، والدهشة، والازدراء، والارتباك، والانشغال، والفزع، والسخط، والسعادة، والحقارة، والتنبه، والتعجب، والخوف، والغضب، والحزن، والشعور بالذنب، والخزي، والاشمئزاز، والسرور، والقرف، والدونية، واللوم، والذهول، واليقظة، والفيض، والثورة، ووهن العزيمة، والخجل، والذعر لدى عينات من الشباب (من طلاب التعليم الثانوي وطلاب الجامعة)، **ونفصل أهداف الدراسة فيما يلي:**

1 – تعرُّف معدلات انتشار السمات الانفعالية (30) لدى الشباب من الجنسين.

2 – تعرُّف الفروق بين الجنسين في السمات الانفعالية.

3 – تعرُّف العوامل الأساسية المكونة للسمات الانفعالية كما تقاس في هذه الدراسة، وذلك من خلال منهج التحليل العاملي.

منهج الدراسة:

1 – العينة:

تكونت عينة الدراسة من مجموعتين: الأولى (1129) من طلاب المرحلة الثانوية بواقع (350) طالباً و(779) طالبة من الكويتيين المقيدين في السنة النهائية، والثانية (938) من طلاب الجامعة بواقع (306) طلاب و(632) طالبة من مختلف كليات جامعة الكويت.

2 – أداة الدراسة:

استخدم في هذه الدراسة مقياس الانفعالات الفارقة The Differential Emotions Scale من تأليف «إزارد دورثي، بلوكسوم، كوتش»، (Izard, Dougherty, Bloxom & Kotsch, 1974) وتعريب «بدر الأنصاري» (1997 – د) ويقيس (10) انفعالات هي: (الانشغال، والبهجة، والدهشة، والضيق، والاشمئزاز، والغضب، والإحساس بالذنب، والخجل، والخوف، والازدراء) حيث تقاس كل حالة بثلاثة بنود، فيكون المجموع الكلي 30 بنداً، يجاب عن كل بند منها على أساس خمسة اختيارات، كذلك يمكن أن يستخدم المقياس لقياس السمات الانفعالية؛ بحيث يجيب الفرد عن عباراته تبعاً لما يشعر به بوجه عام، أو لقياس الحالات الانفعالية إذا طلب من الفرد بأن يجيب عما يشعر به في هذه اللحظة.

ويتمتع المقياس بخصائص سيكومترية جيدة، وذلك تبعاً للمعايير الأمريكية؛ حيث كان معامل الثبات بطريقة إعادة التطبيق بعد أسبوع 0,77، وبطريقة الاتساق الداخلي بلغ معامل ألفا 0,84، وذلك كما استخرج من عينة من طلاب إحدى الجامعات الأمريكية قوامها (163 من الطلاب)، كما حسب له أيضاً صدق المفهوم وفحص التركيب العاملي للمقاييس الفرعية العشرة على عينة قوامها (90 من الطلاب) واستخرجت عشرة عوامل (Izard *et al.*, 1974).

كما تمتع المقياس بخصائص سيكومترية جيدة عند تطبيقه على المجتمع الكويتي؛ حيث بلغ معامل الثبات بطريقة ألفا 0,80، كما استخرجت على عينة من طلاب جامعة الكويت قوامها (300) طالب وطالبة، كما حسبت معاملات الثبات

للمقياس على عينات أخرى من طلاب التعليم الثانوي (ن = 585) ومن طلاب الجامعة (ن = 572)، وقد تراوحت بين 0,74 و0,87 (انظر: بدر الأنصاري، غير منشور)، كما حسب له أيضاً صدق التكوين وصدق المحك وفحص التركيب العاملي للمقاييس الفرعية العشرة على العينة نفسها (انظر: بدر الأنصاري، 1995).

وسوف نركز في هذه الدراسة على قياس السمات الانفعالية لا الحالات الانفعالية. ولتحديد السمات الانفعالية للشباب وللقائمة – كما أجملنا – صيغتان: سمة وحالة، وقد صممت صيغة «الحالة» لتقيس المشاعر المتنقلة والمتغيرة من فترات تتراوح بين دقيقة واحدة ويوم واحد. وتُحدد التعليمات عادة الفترة الزمنية التي يشملها الوصف. أما صيغة «السمة» فقد هدفت إلى قياس أبعاد الانفعال ذاتها، كما تلخص ردود أفعال الفرد عبر فترات أطول من الزمن. وكشفت البحوث عن أنه على الرغم من أن درجة الحالة في يوم واحد لا ترتبط بدرجة مرتفعة كثيراً بمقياس السمة فإن متوسط درجات الحالة عبر عدة أيام ترتبط بدرجة مرتفعة بمقياس السمة للوجدان ذاته، ومن ثم فإن الدرجة على السمة هي ملخص «حالات» الفرد عبر فترة محددة من الزمن أو خلال مدى معين من المواقف.

ولذلك اعتمدنا في هذه الدراسة على طريقة معاملات «ألفا» لحساب الثبات للسمات الانفعالية، وعددها ثلاثون سمة لبيان مدى الاتساق في الاستجابات لكل سمة أو صفة انفعالية من سمات المقياس دون التقيد بالمقاييس الفرعية (انظر جدول 1).

جدول (1): معاملات ألفا للثبات

م	السمات	طلاب تعليم ثانوي (ن = 1129)	طلاب جامعة (ن = 938)	المعاملات الكلية (ن = 2067)
1	الندم	,79	,85	,82
2	البهجة	,82	,86	,84
3	الكره	,79	,84	,82
4	الاكتئاب	,79	,85	,82
5	الدهشة	,80	,85	,82
6	الازدراء	,79	,85	,82
7	الارتباك	,79	,84	,82

تابع جدول (1)

م	السمات	طلاب تعليم ثانوي (ن = 1129)	طلاب جامعة (ن = 938)	المعاملات الكلية (ن = 2067)
8	الانشغال	,81	,86	,83
9	الفزع	,78	,84	,81
10	السخط	,79	,85	,82
11	السعادة	,81	,87	,84
12	الحقارة	,79	,85	,82
13	التنبه	,81	,86	,83
14	التعجب	,79	,85	,82
15	الخوف	,79	,84	,81
16	الغضب	,79	,85	,82
17	الحزن	,79	,85	,82
18	الذنب	,78	,85	,82
19	الخزي	,79	,85	,82
20	الاشمئزاز	,78	,85	,82
21	السرور	,81	,86	,84
22	القرف	,78	,85	,82
23	الدونية	,79	,85	,82
24	اللوم	,79	,85	,82
25	الذهول	,79	,85	,82
26	اليقظة	,81	,86	,83
27	الثورة	,79	,85	,82
28	وهن العزيمة	,79	,85	,82
29	الخجل	,79	,85	,82
30	الذعر	,78	,84	,82
	الكلية	,81	,86	,83

وتشير النتائج في جدول (1) إلى وجود اتساق داخلي مرتفع للسمات في المقياس، وبوجه عام يعد معامل الثبات الذي يساوي 70, أو يزيد عليها مقبولاً في مقاييس الشخصية (انظر: أحمد عبد الخالق، 1996: 50 - 51)، ومن ثم فإن معاملات الثبات المستخرجة من المقياس الكلي أو لبنود المقياس تعد مقبولة للمجموعات الثلاث (طلاب التعليم الثانوي، وطلاب الجامعة، والعينة الكلية) لأنها جميعاً تزيد على 0,70.

كما قُدِّر معامل ثبات الاستقرار بطريقة إعادة التطبيق بعد أسبوع على عينتين؛ الأولى قوامها (85) من طلاب المدارس الثانوية، منهم (40) طالباً و(45) طالبة، وتتراوح أعمارهم بين 15 و18 عاماً، والثانية قوامها (165) من طلاب جامعة الكويت منهم (62) طالباً و(103) طالبات، وتتراوح أعمارهم بين 19 و25 عاماً. ويوضح الجدول (2) قيم معامل الاستقرار للسمات الانفعالية الفرعية وكذلك الدرجة الكلية للمقياس ككل.

جدول (2): معاملات ثبات الاستقرار بطريقة إعادة التطبيق

م	السمات	طلاب تعليم ثانوي (ن = 85)	طلاب جامعة (ن = 165)	المعاملات الكلية (ن = 250)
1	الندم	,75	,77	,76
2	البهجة	,79	,72	,75
3	الكره	,79	,78	,78
4	الاكتئاب	,81	,73	,77
5	الدهشة	,73	,69	,71
6	الازدراء	,79	,78	,78
7	الارتباك	,82	,73	,77
8	الانشغال	,75	,70	,73
9	الفزع	,72	,70	,71
10	السخط	,76	,73	,75
11	السعادة	,80	,73	,76
12	الحقارة	,75	,71	,73
13	التنبه	,77	,71	,73
14	التعجب	,74	,71	,73

تابع جدول (2)

م	السمات	طلاب تعليم ثانوي (ن = 85)	طلاب جامعة (ن = 165)	المعاملات الكلية (ن = 250)
15	الخوف	,78	,72	,75
16	الغضب	,77	,73	,75
17	الحزن	,80	,78	,79
18	الذنب	,74	,71	,73
19	الخزي	,76	,71	,74
20	الاشمئزاز	,79	,73	,76
21	السرور	,76	,71	,74
22	القرف	,78	,75	,77
23	الدونية	,78	,73	,76
24	اللوم	,79	,74	,77
25	الذهول	,73	,70	,72
26	اليقظة	,77	,73	,75
27	الثورة	,75	,70	,73
28	وهن العزيمة	,73	,71	,72
29	الخجل	,77	,73	,75
30	الذعر	,74	,71	,73
	الكلية	,77	,73	,75

وتشير نتائج ثبات الاستقرار عبر الزمن إلى اتساق مقبول للسمات في المقياس. وبوجه عام يعد معامل الثبات الذي يساوي 70, أو يزيد عليها مقبولاً في مقاييس الشخصية (انظر: أحمد عبد الخالق، 1996: 50 - 51)، ومن ثم فإن معاملات الثبات المستخرجة من المقياس الكلي أو لبنود المقياس تُعَد مقبولة للمجموعات الثلاث (طلاب الثانوي، وطلاب الجامعة، والعينة الكلية) لأنها جميعاً تزيد على 0,70.

كما فُحِص الصدق العاملي للمقياس وأسفر عن استخلاص ثمانية عوامل للذكور استوعبت 61% من التباين الكلي، كما تشبعت جميع بنود المقياس في أحد العوامل على الأقل، في حين أمكن استخلاص سبعة عوامل للإناث استوعبت 60,7% من

التباين الكلي. كما تشبعت جميع بنود المقياس في أحد العوامل على الأقل، وبوجه عام يشير التركيب العاملي للمقياس إلى صدقه العاملي (انظر جدول 6).

3 – إجراءات التطبيق:

وضعت بنود المقياس في استمارة واحدة طبقت في جلسات قياس جماعية، ضم كل منها عدداً متوسطاً من الطلاب، بواقع 35 طالباً وطالبة تقريباً في كل جلسة، وجرى التطبيق في فصول الدراسة وفي وقت المحاضرات، وذلك بالتنسيق مع المدرس أو المحاضر، وبعد الانتهاء من عملية التطبيق، جرت مراجعة الاستمارات المجمعة واستبعدت الاستمارات التي كان بها نقص في الإجابة.

4 – التحليل الإحصائي:

حسبت المتوسطات والانحرافات المعيارية لأفراد كل مجموعة وقيم (ت) للمقارنة بين المتوسطات، ومعاملات الارتباط والتحليل العاملي.

النتائج

أولاً: النتائج الخاصة بالهدف الأول: معدلات انتشار السمات الانفعالية لدى الشباب من الجنسين

جدول (3): المتوسطات الحسابية (م) والانحرافات المعيارية (ع) وقيمة «ت» لدلالة الفروق بين المتوسطات في السمات الانفعالية

م	السمات	الشباب				قيمة «ت»	مستوى الدلالة
		ذكور (656)		إناث (1411)			
		م	ع	م	ع		
1	الندم	2,10	1,04	2,31	1,03	4,11	,001
2	البهجة	2,77	1,09	2,94	1,08	3,49	,001
3	الكره	1,88	1,03	1,92	1,08	0,71	-
4	الاكتئاب	2,17	1,12	2,34	1,20	3,28	,01
5	الدهشة	2,39	1,04	2,17	1,01	4,45	,001
6	الازدراء	1,72	1,09	1,34	0,78	8,22	,001
7	الارتباك	2,29	1,07	2,35	1,09	1,13	-
8	الانشغال	3,19	1,13	3,21	1,09	0,34	-
9	الفزع	1,96	1,06	2,10	1,11	2,58	,01

تابع جدول (3)

م	السمات	الشباب				قيمة «ت»	مستوى الدلالة
		ذكور (656)		إناث (1411)			
		م	ع	م	ع		
10	السخط	2,03	1,10	2,05	1,21	0,31	-
11	السعادة	3,14	1,18	3,07	1,17	1,28	-
12	الحقارة	1,51	0,92	1,17	0,53	8,96	,001
13	التنبه	3,07	1,17	2,94	1,08	2,47	,02
14	التعجب	2,44	1,04	2,19	0,95	5,09	,001
15	الخوف	2,13	1,14	2,58	1,17	8,34	,001
16	الغضب	2,48	1,08	2,67	1,12	3,70	,001
17	الحزن	2,46	1,16	2,62	1,20	3,00	,01
18	الذنب	2,11	1,03	1,91	1,01	4,19	,001
19	الخزي	2,55	1,20	2,88	1,24	5,91	,001
20	الاشمئزاز	2,05	1,01	1,91	1,06	2,86	,01
21	السرور	3,14	1,21	3,01	1,15	2,29	,05
22	القرف	2,01	1,07	2,02	1,13	0,11	-
23	الدونية	1,67	1,01	1,34	0,74	7,50	,001
24	اللوم	2,07	1,07	1,90	0,97	3,32	,001
25	الذهول	2,10	1,00	1,90	0,95	4,34	,001
26	اليقظة	3,10	1,14	3,03	1,11	1,24	-
27	الثورة	2,51	1,27	2,52	1,35	0,28	-
28	وهن العزيمة	2,04	1,16	1,97	1,11	1,26	-
29	الخجل	2,53	1,22	2,79	1,23	4,48	,001
30	الذعر	1,95	1,09	1,89	1,05	1,20	-

يعرض الجدول (3) المتوسطات والانحرافات المعيارية للسمات الانفعالية لدى عينات البحث، ويساعدنا هذا الجدول على تكوين مبيان أو صفحة نفسية للسمات

الانفعالية العشر لدى الذكور والإناث في المجتمع الكويتي، كما يحقق الهدف الأول لهذه الدراسة الخاص بمعدلات السمات الانفعالية لدى الشباب من الجنسين. ويساعدنا استخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية على معرفة وجهة أسباب الفروق من ناحية، وترك معايير علمية تجدي بعد ذلك في عمليات التحديد والاكتشاف المبكر للمشكلات الانفعالية المميزة، وعمليات التوجيه والإرشاد التربوي والنفسي والمهني، والتشخيص والعلاج من ناحية أخرى، كما يتضح من جدول (2) أن معدلات السمات الانفعالية تختلف باختلاف الجنس. ولذلك يرتب جدول (4) السمات الانفعالية ترتيباً تنازلياً من أعلى متوسط للسمة الانفعالية إلى أقل متوسط للسمة الانفعالية للذكور والإناث.

جدول (4): السمات الانفعالية الشائعة
لدى الشباب من الجنسين مرتبة ترتيباً تنازلياً

الذكور	الإناث
الانشغال	الانشغال
السعادة	السعادة
السرور	اليقظة
التنبه	البهجة
اليقظة	السرور
البهجة	التنبه
الخزي	الخزي
الخجل	الخجل
الثورة	الغضب
الغضب	الحزن
الحزن	الخوف
التعجب	الثورة
الدهشة	الارتباك
الارتباك	الاكتئاب
الاكتئاب	الندم
الخوف	التعجب
الذنب	الدهشة

تابع جدول (4)

الذكور	الإناث
الندم	الفزع
الذهول	السخط
اللوم	القرف
الاشمئزاز	وهن العزيمة
وهن العزيمة	الكره
السخط	الذنب
القرف	الاشمئزاز
الفزع	اللوم
الذعر	الذهول
الكره	الذعر
الازدراء	الازدراء
الحقارة	الحقارة
الدونية	الدونية

وبوجه عام نلاحظ أن هناك تشابهاً في ترتيب السمات الانفعالية لدى الجنسين، وذلك بهدف تبين ترتيب السمات الانفعالية تبعاً لارتفاع متوسطها أو انخفاضه بالنسبة لكل جنس على حدة، وقد يشير ذلك إلى الوزن النسبي لهذه السمات، كما يتيح إمكانية المقارنة بين الجنسين، ولذلك فإننا سنقارن بين متوسطات الذكور والإناث في السمات الانفعالية على أساس اختبار «ت» للدلالة الإحصائية (انظر: جدول 3).

ثانياً: النتائج الخاصة بالهدف الثاني: الفروق بين الجنسين في السمات الانفعالية

يتضح من جدول (3) أن قيمة «ت» جوهرية في (20) سمة من بين (30) سمة، مما يشير إلى وجود فروق جوهرية بين الجنسين في معظم السمات الانفعالية على المقياس. ولذلك يلخص جدول (5) السمات المرتبطة بكل جنس على حدة والمتساوية لدى الجنسين بناء على دلالة الفروق بين المتوسطات المستخرجة من جدول (3) لصالح كل جنس على حدة في كل سمة، ومن ثم ترتيب السمات ترتيباً تنازلياً من أعلى متوسط للسمة إلى أقل متوسط للسمة.

جدول (5): السمات المرتبطة بالذكور والإناث والجنسين

الأكثر شيوعاً لدى الذكور	الأكثر شيوعاً لدى الإناث	بالتساوي
1 – السرور	1 – البهجة	1 – السعادة
2 – التنبه	2 – العار	2 – اليقظة
3 – التعجب	3 – الخجل	3 – الثورة
4 – الدهشة	4 – الغضب	4 – الارتباك
5 – الذهول	5 – الحزن	5 – الانشغال
6 – اللوم	6 – الخوف	6 – السخط
7 – الذنب	7 – الاكتئاب	7 – وهن العزيمة
8 – الاشمئزاز	8 – الفزع	8 – القرف
9 – الازدراء	9 – الندم	9 – الذعر
10 – الدونية		10 – الكره
11 – الحقارة		

ثالثاً: النتائج الخاصة بالهدف الثالث: العوامل الأساسية للسمات الانفعالية

افترض الباحث إمكان استخراج عوامل مشتركة بين السمات الانفعالية لدى الشباب من الجنسين. وللتحقق من هذا الغرض، قام بإجراء التحليل العاملي بهدف تعرُّف مجموعات السمات التي ترتبط بدرجة كبيرة بعضها ببعض، ولكنها ترتبط بدرجة منخفضة أو لا ترتبط تماماً بمجموعات أخرى من السمات. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الارتباطات التي تحسب في هذه الطريقة تكون بين كل سمة من السمات في المقياس وعددها (30) سمة. لذلك استخرجت معاملات الارتباط المتبادلة بين السمات على حدة، وحللت عاملياً بطريقة «هوتيلنج» للمكونات الأساسية، ثم أديرت العوامل المباشرة تدويراً متعامداً بطريقة «الفاريماكس» (من وضع كايزر)، واستخدم محك «جتمان»، وذلك لتحديد عدد العوامل، بحيث يعد العامل جوهرياً إذا كانت قيمة الجذر الكامن > 1,0، كما استخدمنا محك «أوفرول» «كليت» لجوهرية تشبع البند بالعامل وهو > 0,35.

جدول (6): العوامل المتعامدة المستخرجة من السمات الانفعالية والشيوع (هـ 2) والجذر الكامن ونسبة التباين لدى كل من الذكور والإناث

م	السمات	عوامل الذكور (ن= 656)									عوامل الإناث (ن= 1411)							
		ع 1	ع 2	ع 3	ع 4	ع 5	ع 6	ع 7	ع 8	هـ 2 الشيوع	ع 1	ع 2	ع 3	ع 4	ع 5	ع 6	ع 7	هـ ت الشيوع
1	التمم							,73		,59			,54					,54
2	البهجة		,62							,60		,76-						,67
3	الكره							,60		,62	,55							,47
4	الاكتئاب			,55						,65	,49	,53						,56
5	الدهشة						,81			,78						,80		,65
6	الازدراء	,38							,48	,61							,63	,54
7	الارتباك				,72					,63					,46			,50
8	الانشغال		,66							,62				,77				,65
9	الفزع	,39				,66				,65	,56							,58
10	السخط			,36						,45	,57							,50
11	السعادة		,73							,62		,82-						,75
12	الحقارة	,71								,55							,78	,65
13	التنبه		,63							,51				,78				,64
14	التعجب						,77			,78						,76		,65
15	الخوف			,36	,37	,72				,54	,50				,40			,52
16	الغضب			,76						,63	,62							,58
17	الحزن			,75						,71	,44	,51						,61
18	الذنب							,67		,68			,68					,61
19	الخزي				,82					,78					,82			,74
20	الاشمئزاز	,49							,67	,52	,66							,54
21	السرور		,73							,60		,80-						,75
22	القرف	,76								,67	,68							,55
23	الدونية	,75							,35	,63							,67	,59
24	اللوم	,58						,38		,47			,71					,63
25	الذهول	,52					,63			,55	,40					,60		,57
26	اليقظة		,65							,51				,80				,70

تابع جدول (6)

م	السمات	عوامل الذكور (ن= 656)									عوامل الإناث (ن= 1411)							
		ع 1	ع 2	ع 3	ع 4	ع 5	ع 6	ع 7	ع 8	هـ 2 الشيوع	ع 1	ع 2	ع 3	ع 4	ع 5	ع 6	ع 7	هـ ت الشيوع
27	الثورة			,51						,53	,64							,55
28	وهن العزيمة	,54								,55		,52						,48
29	الخجل				,78					,70					,87			,79
30	الذعر					,43				,61	,54							,63
	الجذر الكامن	7,65	2,67	1,81	1,50	1,35	1,25	1,05	1,02		8,50	2,86	1,73	1,51	1,34	1,21	1,07	
	نسبة تباين العامل	25,5	8,9	6	5	4,5	4.2	3,5	3,4		28,3	9,5	5,8	5	4,5	4	3,6	
	نسبة التباين الكلي	%,61									%60,7							

جدول (7): التفسير النفسي لعوامل السمات الانفعالية لدى الذكور والإناث

عوامل الذكور								عوامل الإناث						
ع 1	ع 2	ع 3	ع 4	ع 5	ع 6	ع 7	ع 8	ع 1	ع 2	ع 3	ع 4	ع 5	ع 6	ع 7
الكراهية	الفرح	الاكتئاب	القلق الاجتماعي	الخوف	الدهشة	الذنب	الازدراء	الكراهية	الفرح في مقابل الاكتئاب	الذنب	الانشغال	القلق الاجتماعي	الدهشة	الازدراء
القرف الدونية الحقارة اللوم وهن العزيمة الذهول الاشمئزاز الفزع الازدراء	السعادة السرور الانشغال اليقظة التنبه البهجة	الغضب الحزن الاكتئاب الثورة الخوف السخط	الخزي الخجل الارتباك الخوف	الخوف الفزع الذعر	الدهشة التعجب الذهول	الندم الذنب اللوم	الاشمئزاز الازدراء الدونية	القرف الاشمئزاز الثورة الغضب السخط الفزع الكره الذعر الخوف الاكتئاب الحزن الذهول	السعادة – السرور– البهجة– الاكتئاب+ وهن العزيمة+ الحزن+	اللوم الذنب الندم	اليقظة التنبه الانشغال	الخجل الخزي الارتباك الخوف	الدهشة التعجب الذهول	الحقارة الدونية الازدراء

من النظر إلى جدول (6) يتضح استخلاص ثمانية عوامل متعامدة أحادية القطب من عينة الذكور، والتي استوعبت 61% من التباين الكلي، كما أمكن استخلاص سبعة عوامل متعامدة، ستة منها أحادية القطب وواحد منها ثنائي القطب وهو العامل الثاني، استوعبت 60,7% من التباين الكلي والتي تشير إلى أن العوامل المستخرجة من عينتي الذكور والإناث استوعبت قدراً مقبولاً من التباين الكلي، فضلاً عن أن جميع السمات الانفعالية قد تشبعت جوهرياً بأحد العوامل على الأقل، وقد تشبعت بعض السمات بأكثر من عامل، وذلك نتيجة لتداخل السمات بوجه عام، وافتراض وجود عامل عام يستوعبها، وتراوحت قيم الجذر الكامن (مجموع مربعات تشبعات كل سمة على كل عامل على حدة، من عوامل المصفوفة) بين 7,65 و1,02 لعينة الذكور وبين 8,50 و1,07 لعينة الإناث. كما تراوحت قيم شيوع السمات (مجموع مربعات تشبعات السمة على جميع العوامل المستخلصة في المصفوفة) بين 0,78 و0,45 لعينة الذكور وبين 0,79 و0,47 لعينة الإناث. وعلى أي الأحوال فإننا نستطيع من خلال هذا الفهم أن ننظر إلى قيم الشيوع كل سمة على حدة في مصفوفة عاملية باعتبارها مدى إسهام كل سمة من السمات بمقادير مختلفة في كل عامل، وسواء أكانت إسهاماتها جوهرية أم غير جوهرية، فإن مجموع مربعات هذه الإسهامات أو التشبعات على عوامل المصفوفة عبارة عن قيمة شيوع السمة، وبذلك تكون قيمة شيوع السمة بالإضافة إلى الباقي أو تباين الخطأ يساوي التباين الكلي للسمة (صفوت فرج، 1991: 146).

كما أشار (أحمد عبدالخالق، 1994: 409) بقوله: «إن تفسير العوامل سواء أكان ذلك بعد تدويرها تدويراً متعامداً أم تدويراً مائلاً وتحديد طبيعتها لهي مهمة سيكولوجية تماماً، وتعد واحدة من النقاط التي يمكن أن تكون موضع خلاف، في حين أن تشبعات العامل هي الحقيقة التي لا تقبل الجدل أو الاختلاف». والواقع أن العوامل التي أمكن استخراجها من هذه الدراسة لعينة الذكور وعينة الإناث قد اتسمت بقدر كبير من الوضوح وتشبعات حاسمة الدلالة، كما هو واضح في جدول رقم (6)، ومع ذلك فإن الحاجة ماسة إلى محك خارجي لإبراز شخصية العوامل بصورة أوضح ولبيان مدى الصلة relation أو التشابهية بين العوامل المستخرجة في عينة الذكور وعينة الإناث.

وفي سبيل التوصل إلى العوامل المتشابهة بين الذكور والإناث، اعتمدنا على الطريقة السيكولوجية في تفسير العوامل وتسميتها تبعاً لتشبعاتها، كما هو موضح

في جدول (7)، فضلاً عن طريقة حساب معاملات الارتباط بين عوامل مصفوفة الذكور بعد التدوير المتعامد وعوامل مصفوفة الإناث بعد التدوير المتعامد، وذلك لتحديد معامل التشابهية بين عوامل الذكور والإناث كما هو موضح في جدول (8).

وبالمقارنة بين مصفوفتي العوامل المتعامدتين (مصفوفة عوامل الذكور ومصفوفة عوامل الإناث) الموضحتين في الجدول (6) نخرج بمصفوفة قيم جيوب التمام بين العوامل، والتي تعد تقديراً للارتباط بينهما أو التشابهية بينهما (انظر: صفوت فرج، 1991: 300) والتي يوضحها الجدول (8).

جدول (8): مصفوفة معاملات التشابهية
بين عوامل الذكور والإناث على السمات الانفعالية

		عوامل الإناث						
		ع 1	ع 2	ع 3	ع 4	ع 5	ع 6	ع 7
عوامل الذكور	ع 1	,75	,36	,32	,56-	,04-	,08	,59
	ع 2	,77-	,82-	,53-	,80	,28-	,22-	,42-
	ع 3	,56	,77	,36	,23-	,05	,02	,17-
	ع 4	,06	,08	,10	,29-	,86	,02-	,13-
	ع 5	,48	,37	,14-	,47-	,24	,34	,19
	ع 6	,06-	,10	,06-	,08-	,11-	,78	,07-
	ع 7	,19	,35	,75	,45-	,01-	,19-	,15
	ع 8	,09	,29	,33	,16-	,00-	,02	,63

ويُظهر فحص مصفوفة معاملات التشابه أن المصفوفة تتضمن سبعة معاملات مقبولة وفقاً للحدود التي أشار إليها «صفوت فرج» (303:1991)، حيث يقترح أنه يمكن اعتبار العاملين متطابقين identical إذا كان الارتباط بينهما 0,90 فأكثر، أما إذا كان معامل التشابه يتراوح بين 0,80 و0,89 فيمكن عَدُّه شديد التشابه Close Similar، وإذا كان معامل التشابه يتراوح بين 0,60 و0,79 فيكون العاملان متشابهين فقط، ويوجد معامل واحد لشدة التشابه بين العامل الثاني للذكور والعامل الرابع للإناث والذي تمت تسميته بعامل الانشغال. أما المعامل الثاني فهو معامل شدة التشابه بين العامل الرابع للذكور والعامل الخامس للإناث وهو عامل القلق الاجتماعي، في حين يتكون المعامل الثالث للتشابه بين العامل الأول للذكور والعامل

الأول للإناث ويتمثل في عامل الكراهية، أما المعامل الرابع للتشابه بين العامل الثالث للذكور والعامل الثاني للإناث ويتمثل في الاكتئاب، في حين يتكون المعامل الخامس للتشابه بين العامل السادس للذكور والعامل السادس للإناث ويتمثل في عامل الدهشة. أما المعامل السادس للتشابه بين العامل الثامن للذكور والعامل السابع للإناث ويتمثل في الازدراء، في حين يتكون المعامل السابع للتشابه بين العامل السابع للذكور والعامل الثالث للإناث ويتمثل في الذنب.

وبوجه عام تشير العوامل السبعة المستخرجة من السمات الانفعالية لدى الشباب من الجنسين إلى سمات انفعالية مهمة في مجال الشخصية مثل: الكراهية، والاشمئزاز، والاكتئاب، والازدراء، والفرح، والقلق الاجتماعي، والانشغال، والدهشة، والذنب. ويتفق ذلك – في كثير من الجوانب – مع كثير من التحليلات العاملية لمقياس الانفعالات الفارقة (انظر: بدر الأنصاري، 1997 – د). ونكتفي بهذا التعليق على نتيجة هذا التحليل مراعاة لحدود هذه الدراسة، بحيث يمكن التوسع في استخلاص دلالات النتائج العاملية من هذه السمات في دراسات تالية يكون من بين أهدافها إجراء تدوير مائل وتحليل عاملي من الرتبة الأولى والرتبة الثانية لكل مجموعة من مجموعات الدراسة (طلاب التعليم الثانوي، وطلاب الجامعة، وجميع الذكور، وجميع الإناث).

مناقشة النتائج:

حققت هذه الدراسة أهم أهدافها وهي تعرُّف معدلات انتشار السمات الانفعالية لدى الشباب الكويتي من الجنسين من طلاب التعليم الثانوي وطلاب الجامعة. وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين الجنسين في السمات الانفعالية؛ حيث تميز الذكور عن الإناث في بعض السمات الإيجابية مثل السرور والتنبه، وبعض السمات السلبية مثل الدهشة والذهول واللوم والشعور بالذنب والاشمئزاز والازدراء والدونية والحقارة، في حين تميزت الإناث عن الذكور في البهجة والشعور بالخزي والخجل والغضب والحزن والخوف والاكتئاب والفزع والندم.

وينبغي أن ندرك أن مشكلة الفروق بين الذكور والإناث في السمات الانفعالية تختلف باختلاف كل من: السن، وطبيعة السمة الانفعالية، والتنشئة الاجتماعية، والتغيرات المزاجية والبيولوجية، والتجارب الخاصة، والتربية الخاطئة (علي القائمي، 1996).

ومن الممكن أيضاً النظر إلى هذه النتائج على ضوء مبدأ الفروق الفردية أو الفروق النوعية، وقد تحقق هدف تعرُّف الفروق بين الجنسين في السمات الانفعالية، فقد كشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين الجنسين في بعض السمات الانفعالية لدى عينة الذكور ولدى عينة الإناث؛ حيث تميز الذكور عن الإناث في (11) سمة انفعالية، كما تميزت الإناث عن الذكور في تسع سمات انفعالية، في حين لم تظهر فروق جوهرية بين الجنسين في (10) سمات انفعالية.

فبالنسبة لسمة الغضب ظهرت فروق جوهرية بين الجنسين؛ حيث حصلت الإناث على متوسطات أعلى من الذكور في الغضب بما يتفق مع نتائج دراسة (عبدالغفار الدماطي، وأحمد عبد الخالق 1989، بدر الأنصاري 1995).

وفيما يتعلق بسمة البهجة فقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود فروق جوهرية لصالح الإناث، بمعنى أن الإناث كن أكثر ابتهاجاً من الذكور بما يتناقض مع دراسة (بدر الأنصاري، 1995) التي لم تكشف عن فروق جوهرية بين الجنسين من الشباب الجامعي في البهجة. أما فيما يتعلق بسمة السرور فقد ظهرت فروق جوهرية بين الجنسين لصالح الذكور، أي أن الذكور كانوا أكثر سروراً من الإناث. وبهذه النتيجة يمكن أن نستنتج عدم اتساق الفروق بين الجنسين في البهجة والسرور بوجه عام، وسوف نعالج فيما بعد الأسباب المحتملة لهذه الفروق بين الجنسين تبعاً للتراث النفسي.

أما من حيث الدهشة والتعجب والذهول فقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود فروق جوهرية لصالح الذكور، بمعنى أن الذكور كانوا أكثر دهشة وتعجباً وذهولاً من الإناث بما يتناقض مع دراسة «بدر الأنصاري» (1995) التي لم تظهر فروقاً بين الجنسين في الدهشة والذهول والتعجب لدى الشباب الجامعي.

أما في سمة الاكتئاب فقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين الجنسين؛ حيث حصلت الإناث على متوسط أعلى من الذكور. وبهذه النتيجة تتسق نتائج هذه الدراسة مع دراسة «بدر الأنصاري» (1997 – أ) التي كشفت عن وجود فروق جوهرية بين الجنسين لصالح الإناث.

وفيما يتعلق بالشعور بالذنب، فقد أظهرت نتائج هذه الدراسة فروقاً جوهرية بين الجنسين؛ حيث أظهرت النتائج أن الذكور أكثر شعوراً بالذنب من الإناث، بما يتفق مع نتائج دراسة (بدر الأنصاري 1995، عبدالغفار الدماطي، وأحمد عبدالخالق 1989).

أما من حيث الشعور بالخجل والشعور بالخزي؛ فقد وُجدت فروق جوهرية بين الجنسين؛ حيث حصلت الإناث على متوسطات أعلى من الذكور، أي أن الإناث كن أكثر خجلاً وخزياً من الذكور بما يتناقض مع نتائج دراسة (Cheek & Buss 1981, John, Briggs & Smith, 1986, Alansari, 1993) ويتفق مع نتائج دراسة (بدر الأنصاري 1995، 1996؛ Lazaruus 1982, Jones & Russell 1982, Leary 1983 Alansari, 1993 والسيد السمادوني 1994، مايسة النيال 1996) التي أظهرت فروقاً جوهرية في الخجل لصالح الإناث، بمعنى أن الإناث كن أكثر خجلاً من الذكور.

أما فيما يتعلق بالخوف والفزع، فقد كشفت نتائج هذه الدراسة عن وجود فروق جوهرية بين الجنسين؛ حيث حصلت الإناث على متوسط أعلى من الذكور في الخوف والفزع، أي أن الإناث كن أكثر خوفاً وفزعاً من الذكور بما يتفق مع نتيجة عدة دراسات سابقة أظهرت أن الإناث كن أكثر خوفاً من الذكور لدى عينات من الشباب الجامعي (بدر الأنصاري 1995؛ Abdel-Khalek 1994, Erol & Sahin 1995, Ollendick & King 1994 Gupta et al, 1995).

أما من حيث سمة الازدراء والدونية والحقارة فتوجد فروق جوهرية بين الجنسين؛ حيث يبدو أن الذكور كانوا أكثر ازدراء وشعوراً بالدونية والحقارة من الإناث بما يتناقض مع نتائج دراسة (بدر الأنصاري، 1995) التي لم تكشف عن فروق جوهرية بين الجنسين لدى الشباب الجامعي.

أما من حيث التنبه، فقد ظهرت فروق جوهرية بين الجنسين لصالح الذكور بما يتفق مع دراسة (بدر الأنصاري، 1995؛ Izard, Daughrty Bloxom & Kotsch 1974) التي أظهرت فروقاً جوهرية في التنبه لصالح الذكور، بمعنى أن الذكور من الشباب كانوا أكثر تنبهاً من الإناث.

وفيما يتعلق بالشعور بالندم، أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق جوهرية بين الجنسين في الشعور بالندم لصالح الإناث، حيث حصلت الإناث على متوسطات أعلى من الذكور، أي أن الإناث أكثر شعوراً بالندم أو الأسى من الذكور بما يتفق مع نتائج دراسة «بدر الأنصاري» (1995).

هذا ويرى كاتب هذه السطور أن عدم اتساق نتائج الدراسة الحالية التي أجريت على الجنسين مع الدراسات السابقة فيما يتعلق بالسمات الانفعالية يمكن تفسيره بفروض تدور حول اختلاف مناهج البحث المستخدمة؛ حيث إنه في هذه

الدراسة استخدمت قائمة السمات الانفعالية لأول مرة، في حين أن بعض الدراسات السابقة استخدمت القائمة نفسها ولكن لقياس الحالات الانفعالية، فضلاً عن أن معظم الدراسات السابقة اعتمدت في الغالب على منهج الاستخبارات، وهو يختلف منهجياً عن قوائم الصفات، كما يمكن أيضاً إرجاع أسباب عدم اتساق النتائج إلى نوعية السمة وتباينها عبر المواقف والأوقات المختلفة؛ فقد يخجل التلميذ من معلمه في الفصل لكنه لا يخجل من والده في البيت، الأمر الذي يؤدي إلى فروق داخل الفرد الواحد لكل جنس في السمات الانفعالية (Mischel, 1968)، فبعض السمات أكثر تقلباً أو تبايناً، في حين أن بعضها الآخر أكثر ثباتاً في الشخصية. فلو اتسق الأفراد في سماتهم لسهلت عملية رصد الفروق بين الأفراد، ومن ثم بين الجنسين في السمات الانفعالية أو في الشخصية بوجه عام، وإنما تباين سلوكهم على السمة نفسها غالباً ما يؤدي إلى تباين في رصد الفروق الفردية والفروق داخل كل جنس على حدة. وهذا بدوره يُعد من أكبر المشكلات التي تواجه الباحثين في مجال قياس الشخصية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هناك اتجاهاً آخر يؤكد على عمومية السلوك الإنساني، وهم أصحاب نظرية العمومية، حيث يرى أصحاب هذه النظرية أن في السلوك الإنساني قدراً لا بأس به من الاتساق والعمومية والثبات عبر الزمن والمكان، مما يسمح بالتنبؤ الدقيق إلى حد كبير. كما تجدر الإشارة هنا إلى أن عد السمة (نوعية أو عمومية) لا يعني بالضرورة أن لها أساساً بيولوجياً، فهناك من السمات ما يمكن إرجاعه إلى عوامل اجتماعية أو معرفية، وحتى نتوصل إلى سمات عريضة للشخصية فإننا نحتاج إلى قياس للأفراد عبر مواقف كثيرة. ومن ناحية أخرى فإن درجة النوعية أو الموقفية السلوكية عبر المواقف تختلف من فرد إلى آخر، ومع أن السلوك يختلف إلى حد ما من موقف إلى آخر فإن ملاحظاتنا اليومية توحي بأن الناس غالباً ما يسلكون بطريقة متسقة (Mischel, 1968). ويبدو أن الاتساق السلوكي يعتمد على كثير من العوامل (البيولوجية، والموقفية، والثقافية، والانفعالية) (Epstein, 1984). وقد أشارت الدراسات الحديثة (Snyder, 1983) إلى أن الأفراد يختلفون في كيفية سلوكهم، فالأفراد الذين يعدون أنفسهم متسقين في سمات مثل؛ يقظة الضمير والصداقة مثلاً يميلون إلى السلوك بطريقة يمكن التنبؤ بها عندما ترتب هذه الأبعاد في مواقف مختلفة أكثر من أولئك الذين يرون أنفسهم متغيرين أو نوعيين.

ومع ذلك فإن الفروق بين الجنسين في السمات الانفعالية أمر لا يمكن إنكاره،

سواء أكانت هذه الفروق تحددها عوامل بيئية اجتماعية أم بيولوجية فطرية. حيث يُرجِع البيولوجيون الفروق بين الجنسين إلى فروق عضوية وراثية بين الذكور والإناث، معتقدين أن للهرمونات الجنسية أثراً نفسياً وفيزيولوجياً في حياة الإنسان، كما يرون أن تذبذب الهرمونات في الجسم قد يؤدي إلى إحداث اضطراب انفعالي لدى الإناث، كما هو الحال في مرحلة الحيض أو الطمث والتي قد تفسر بدورها سبب الفروق بين الجنسين في السلوك. وهناك كثير من الدراسات التي أوضحت الارتباط بين الحيض والمزاج (Tampax, 1981). وقد أظهرت دراسة أخرى (Paige, 1973) أثر انقطاع الطمث أو الدورة الشهرية لدى الإناث في الحالة الانفعالية والمتمثلة في الشعور بالكآبة.

في حين يركز البيئيون على أهمية الدور الجنسي Sex Role بوصفه أحد أهم الأدوار الاجتماعية لكل فرد، فإن أساسه بيولوجي ولكن الثقافة تؤدي دوراً كبيراً في صياغة هذا الدور لكل جنس؛ حيث يتعلم الطفل الذكر أن يسلك بطريقة معينة تتفق وحدود المجتمع، بينما تكتسب الطفلة الأنثى الطريقة الأخرى المتميزة اجتماعياً عن الذكر. لذلك يجب ألا نستبعد وجود فروق بين الجنسين في سمات الشخصية بسبب الفروق في الأدوار المنوطة بكل جنس. فقد أظهرت إحدى الدراسات (Williams & Best, 1989) التي أجريت على مجموعة من الثقافات الغربية، أن الأطفال يتسمون بالسمات المرتبطة بجنسهم، وذلك تبعاً لما اكتسبوه خلال الدور الجنسي، ومن هنا نلمس الفروق الحضارية في الأدوار الجنسية. فبعض المجتمعات تداخلت فيها الأدوار بدرجة ما، وبعضها الآخر مازال يميز تمييزاً واضحاً بين دور الذكور ودور الإناث.

وعلى الرغم من أن هذه الدراسة – كما أسلفنا – لا تعالج هذه المشكلة، فإنها تفترض أساساً أن سمات الشخصية للجنسين لا يمكن فهمها إلا على ضوء تفاعل العوامل البيولوجية والبيئية معاً في تشكيل الشخصية، ومن هنا يصعب علينا أن نتجاهل الفروق بين الجنسين سواء أكانت تحددها عوامل بيولوجية أم عوامل بيئية. وما يهمنا في هذه الدراسة على وجه الخصوص هو رصد هذه الفروق لدى مجموعتي (الذكور، الإناث) على (30) سمة انفعالية. وبناء على نتائج هذه الدراسة فإن متغير الجنس له وزن كبير في التنبؤ بالسمة الانفعالية؛ حيث يدل اختلاف أنماط استجابات الذكور الانفعالية عن الإناث على أهمية متغير الجنس في هذا المجال. أما عن أسباب اختلاف السمات الانفعالية لدى كل من الجنسين فإنه ليس من بين الموضوعات التي تهتم بها هذه الدراسة. على أن ذلك يؤكد أهمية الاهتمام بالاستجابات الانفعالية لكل جنس لتعرُّف أسبابها والعمل على علاجها في حالات الاضطراب.

وقد أسفرت نتائج هذه الدراسة عن استخراج ثمانية عوامل للذكور هي: (الكراهية، والفرح، والاكتئاب، والقلق الاجتماعي، والخوف، والدهشة، والذنب، والازدراء) وسبعة عوامل للإناث هي: (الكراهية، والفرح في مقابل الاكتئاب، والذنب، والانشغال، والقلق الاجتماعي، والدهشة، والازدراء). استوعبت نسبة كبيرة من التباين المشترك بالنسبة لكل عينة. وتشير هذه النتائج إلى وجود عوامل تشيع بها السمات الانفعالية المستخدمة في هذه الدراسة بما يحقق الهدف الثالث للدراسة، كما نلاحظ أن العوامل المستخرجة من التحليلات العاملية لدى مجموعة الذكور ومجموعة الإناث تعد مكونات أساسية للسمات الانفعالية لدى كل مجموعة، وبالرجوع إلى المكونات العاملية للسمات الانفعالية لدى كل من الذكور والإناث يمكن القول بأن العامل الأول والثاني يتشابهان لدى الجنسين في مضمونهما. أما العامل الرابع لدى الذكور «القلق الاجتماعي» فإنه يتوازى مع العامل الخامس لدى الإناث في المضمون، كما أن العامل السادس للذكور «الدهشة» يتشابه مع العامل السادس للإناث في المضمون، فضلاً عن تشابه العامل الثاني للذكور «الازدراء» والعامل السابع لدى الإناث في المضمون، كما يتشابه العامل السابع لدى الذكور «الذنب» والعامل الثالث لدى الإناث في المضمون، ويتشابه العامل الثالث للذكور «الاكتئاب» والعامل الثاني لدى الإناث في المضمون. وبهذه النتيجة نجد أن هناك سبعة عوامل تتشابه لدى الجنسين وهي: (الكراهية، والفرح، والاكتئاب، والقلق الاجتماعي، والذنب، والدهشة، والازدراء) في المضمون ولكن تختلف في بعض التشبعات. ولا شك في أن هذه النتيجة تكشف عن الاختلاف في التصور العام للبناء العاملي للسمات الانفعالية لدى كل من الذكور والإناث، والتي قد ترجع إلى عوامل عدة: اجتماعية وبيولوجية واقتصادية... إلخ. وبصفة عامة يُظهر فحص مصفوفة معاملات التشابه أن المصفوفة تتضمن سبعة معاملات مقبولة لدى الجنسين. ويصبح السؤال المهم الذي يواجه الباحث هو: ما مدى استقرار هذه الأنساق العاملية أو قابليتها للتكرار بين عينة وأخرى أو مدى التشابه بين التصنيفات العاملية المختلفة لعينات متعددة من الشباب الكويتي من الجنسين؟ وهذا جدير بدراسة تالية.

وختاماً، نأمل أن تكون هذه الدراسة قد أسهمت في الكشف عن بعض الجوانب الانفعالية المهمة في شخصية الشباب الكويتي، والمؤمل أن تتجه الدراسات المستقبلية إلى متابعة هذه النتائج بهدف تفسيرها بشكل أكثر شمولية.

المصادر

أحمد محمد عبدالخالق (1994). **الأبعاد الأساسية للشخصية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ط 6.

أحمد محمد عبدالخالق (1993). **استخبارات الشخصية**. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.

السيد إبراهيم السمادوني (1994). الخجل لدى المراهقين من الجنسين: دراسة تحليلية لمسبباته ومظاهره وآثاره، **التقويم والقياس التربوي**، العدد 3: 135 - 201.

أميرة عبدالعزيز الديب (1991). حرب الخليج وأثرها على بعض الجوانب الانفعالية والاجتماعية للطلبة الكويتيين. المؤتمر السابع لعلم النفس في مصر، الجمعية المصرية للدراسات الانفعالية.

بدر محمد الأنصاري (a - 1997). **الاكتئاب والعدوان العراقي: دراسة لمعدلات الانتشار في المجتمع الكويتي**، مكتب الإنماء الاجتماعي، الديوان الأميري، ط1.

بدر محمد الأنصاري (b - 1997). قياس الحرج الموقفي لدى طلاب المرحلة الجامعية من الجنسين وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية في المجتمع الكويتي. **حوليات كلية الآداب** – الحولية 17، الرسالة 118.

بدر محمد الأنصاري (c - 1997). الفروق بين الجنسين في سمات الشخصية في الثقافة الكويتية. **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، ع59، السنة 15، 53 : 88.

بدر محمد الأنصاري (d - 1997). **قائمة الحالات النفسية**. الكويت. مكتبة المنار الإسلامية.

بدر محمد الأنصاري (a - 1996). الفروق بين طلبة وطالبات جامعة الكويت في المخاوف. المؤتمر الدولي الثالث لمركز الإرشاد النفسي بجامعة عين شمس عن الإرشاد النفسي في عالم متغير من 23 - 25 ديسمبر 1996.

بدر محمد الأنصاري (b - 1996). الفروق بين الذكور والإناث الكويتيين في الخجل قبل العدوان العراقي على الكويت وبعده. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**. (عدد خاص عن المؤتمر العالمي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت المنعقد في الفترة من 2 : 6 أبريل 1994) المجلد الثاني: 69 : 105، جامعة الكويت.

بدر محمد الأنصاري (1995). دراسة عاملية للحالات الانفعالية للشباب الجامعي في الكويت بعد العدوان العراقي. المؤتمر الدولي الثاني عن الصحة الانفعالية في دولة الكويت، مكتب الإنماء الاجتماعي، المنعقد في الفترة من 1 : 4 أبريل 1995.

بدر محمد الأنصاري (1994). أثر العدوان العراقي في سمات شخصية طلاب جامعة الكويت من الجنسين. المؤتمر الدولي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت، جامعة الكويت، 2 : 6 أبريل 1994.

حامد عبدالعزيز الفقي (1979)، **التوجيه الدراسي في المدارس الثانوية بالكويت**. وزارة التربية. الكويت.

زين العابدين درويش (1992). أثر العدوان العراقي في الحالة الانفعالية للشباب الكويتي: دراسة ميدانية على عينات من الطلاب المقيمين بمصر في ظروف العدوان، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، 39: 238 - 274.

سعدية محمد بهادر (1979). أهم المخالفات السلوكية المدرسية للطلبة الكويتيين في المرحلة الثانوية. غير منشور.

صفوت فرج (1991). **التحليل العاملي في العلوم السلوكية**. القاهرة: الأنجلو المصرية.

طلعت منصور (1995). دراسة في الآثار الانفعالية والاجتماعية للغزو العراقي لدولة الكويت. الكويت: **عالم المعرفة**، العدد (195): 569 - 620.

عبدالعزيز الغانم (1994). دراسة حول مشاكل الشباب الجامعي في الكويت في مرحلة ما بعد العدوان العراقي. **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، 74: 221 - 262.

عبدالغفار عبدالحكيم الدماطي، أحمد محمد عبدالخالق (1989). (إعداد) **استخبار الحالات الثماني**، وضع كوران، كاتل. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

علي القائمي (1996). **الأطفال ومشاعر الخوف والقلق**. بيروت، مكتبة فخراوي.

قاسم الصراف (1993). تأثير أزمة الاحتلال العراقي على الجوانب السلوكية والانفعالية والمعرفية للشباب الجامعي في الكويت. المؤتمر الدولي للآثار الانفعالية والاجتماعية والتربوية للعدوان العراقي على دولة الكويت، مكتب الإنماء الاجتماعي، 3 - 6 أبريل 1993.

كافية رمضان (1975). مشكلات طالبات المدرسة الثانوية الكويتية. رسالة ماجستير – جامعة الكويت.

مايسة النيال (1996). الخجل وبعض أبعاد الشخصية: دراسة ارتقائية وارتباطية. **دراسات نفسية** (مج 6، العدد 2: 173 - 230).

محمد شحاتة ربيع (1994). **قياس الشخصية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد عبدالقادر 1974. **مشكلات التوافق النفسي والاجتماعي للشباب الكويتي**. وزارة التربية – الكويت.

مصطفى أحمد تركي (1994). ردود الفعل الضاغطة لدى طلاب جامعة الكويت في أثناء العدوان العراقي على الكويت وبعده. المؤتمر الدولي عن آثار العدوان العراقي على دولة الكويت، جامعة الكويت، 2 - 6 أبريل 1994.

نادية محمود الشريف، عودة محمد محمد (1986). **مشكلات الطالب الجامعي وحاجاته الإرشادية. دراسة ميدانية في جامعة الكويت**. مطبوعات جامعة الكويت.

وزارة التربية، إدارة الخدمة الاجتماعية (1991). الآثار الاجتماعية والانفعالية للغزو العراقي على طلاب المراحل المختلفة بدولة الكويت: دراسة استطلاعية، **مجلة المعلم**: العدد 982، جمعية المعلمين الكويتية 2.

Abdel-Khalek, A.M (1994). Normative results on the Arabic fear survey schedule III. *Journal of Behavior Therapy and Experimental Psychiatry*, 25, 61 - 67.

Al - ansari, B. (1993). A. Cross - situational and a cross - cultural examination of shyness using aggregation and act - frequncy approaches in Britain and Kuwait. Unpublished Ph.D. thesis. University of Aberdeen, Scotland.

Berkowitz, L. (1990). "On the formation and regulation of anger and aggression: A cognitive-neoassociationistic analysis." *American Psychologist*, 45(4), 494 - 503.

Bowiby, J. (1973). *Attachment and loss*: vol. 11. Separation, anxiety and anger. New York: Basic Books.

Cheek, J.M., & Buss, A.H. (1981). "Shyness and sociability". *Journal of Personality and Social Psychology*, 41, 330 - 339.

Epstein (1984). "The stability of behavior: A cross time and situations." pp. 209 - 268. In R.A. Zucker, J. Aronoff and A. I. Robin (eds.) *Personality and the Prediction of Behavior*, New York: Academic Press.

Erol, N., & Sahin. N. (1995). "Fears of children and cultural context: The Turkish norms". *European Child Adolescent Psychiatry*, 4, 85 - 93.

Gibson, K. (1989). "Children in political violence". *Social Sciences & Medicine*, 28(7), 659 - 667.

Griffiths, R.D. (1970). Personality assessment. In P. Mittler (ed.) *The Psychological assessment of mental and physical handicaps*, London. Metheun.

Gupta, R., Derevensky, J., Tsaos, A., Klein, C. et al. (1995). "A. comparison of adolescents' fears from Montreal and Vancouver". *Canadian Journal of School Psychology*, li, 10 - 17.

Henss, R. (1995). "From Aal to Zyniker: Personality descriptive type nouns in the German langauge". *European Journal of Personality*, 9, 135 - 145.

Izard, C.E. (1991). *The psychology of emotion*. New York: Plenum Press.

Izard. C.E. Dougherty. F.E., Bloxom, B.M., & Kotsch, W.E. (1974). The Differential Emotions Scale: A method of measuring the subjective experiance of discrete emotions. Unpublished paper. Tennessee: Vendubilt University.

Jones, W.H., & Russell, D (1982). "The Social Reticence Scale: An objective instrument to measure shyncs" *Journal of Personality Assesment*, 46, 629 - 631.

John, O.P., & Robins, R.W. (1993). Gordon Allport: Father and critic of the five-factor model. In K.H. Craik, R, Hogan, & R.N. Wolfe (Eds.) *Fifty Years of personality psychology*, New York: Plenum, pp 215 - 236.

Jones, W.H., Briggs, S.R, S.R,. & Smith, T.G. (1986). "Shyness: Conceptualization and Measurement.". *Journal of Personality and Social Psychology*". 51, 629 - 639.

Krahe, B. (1992). *Personality and Social Psychology: Towards a Synthesis* Newbury Park, C.A. Sage.

Lazarus, P.J. (1982). "Incidence of shyness in elementary school age children". *Psychological Report*, 51, 904 - 609.

Leary, M.R. (1983). Social anxiousness. The construct and measurement. *Journal of Personality Assessment*, 74, 66 - 75.

Mischel, W. (1968). *Personality and Assessment*. New York: Wiley.

Ollendick. T,H., & King, N.J. (1994). Fears and their level of interference in adolescents. *Behaviour Reasearch and Therpy*, 32, 635 - 638.

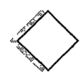
Snyder, M (1983). The influence of individuals on situations implications for understanding the likns between personality and social behavior. *Journal of Personality*, 51, p. 497 - 516.

Tampax, Inc. (1981). *The Tampax Report*. Lak. Success, N., P. 656.

Williams, J.E. & Best. D.L. (1989). *Sex and psyche: Gender and self viewed cross - culturally*: Newbury Bark, C.A.: Sage.

مقدم في: مايو 1998

مقبول في: نوفمبر 1998



مقابلة

طريق ثالث أم رأسمالية جديدة

حوار مع «أنتوني جيدنز»

حاوره: منصور مبارك*

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي السابق وما تلاه من تغييرات عالمية، ظهر كثير من المقولات والخطابات الفكرية التي سعت لأن تكون بديلا عن الأيديولوجيا الاشتراكية بنموذجها السوفييتي.

ومن أبرز هذه الخطابات «الطريق الثالث» الذي أسس له عالم الاجتماع البريطاني «أنتوني جيدنز» Anthony Giddens مدير كلية لندن للدراسات الاقتصادية والسياسية، والمستشار الفكري لرئيس الوزراء البريطاني «توني بلير». وأصدر «جيدنز» كتاب «الطريق الثالث» الذي يعد بمثابة «برنامج» لسياسات الاشتراكية الديموقراطية أو قوى يسار الوسط، وتكتسب هذه القوى أهمية كبيرة إذا علمنا أن أحزابها على رأس حكومات الدول الأوروبية الأربع الكبرى؛ بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا.

ولقد رغبت مجلة العلوم الاجتماعية في جعل القراء العرب على معرفة بسياسات «الطريق الثالث» وجذوره، وبخاصة بعد أن تعرض لانتقادات كثيرة من قوى اليمين واليسار على حد سواء، فمنهم من عدَّ «الطريق الثالث» ليس سوى محاولة جديدة لإضفاء وجه إنساني على الرأسمالية، في حين ذهب بعضهم الآخر إلى أنها ليست سوى فاشية أوروبية جديدة، وهذا نص الحوار:

■ **هناك كثير من الانتقادات التي توجه نحو «الطريق الثالث» من قبل قوى اليمين أو اليسار، سواء لكون «الطريق الثالث» ليس سوى محاولة توفيقية لإضفاء وجه إنساني على الرأسمالية أو هو توجه جديد لليسار الأوروبي، كيف تنظرون إلى ذلك؟**

---

* من أسرة تحرير المجلة.

هذه انتقادات مألوفة في أنحاء مختلفة من العالم تجاه الجدل الدائر حول «الطريق الثالث»، وبالنسبة لي فإن مصطلح «الطريق الثالث» هو علامة على تجديد يسار الوسط، وهو ما يعني، أساساً، تحديث اليسار، وذلك فيما أعتقد هو جوهر مبادئ اليسار، ما دام أنه يساند القيم الأساسية لسياسات يسار الوسط، وهي: التضامن والتركيز على أعضاء المجتمع الضعفاء، والإيمان بضرورة وجود حكومة فاعلة تعمل على تنفيذ ذلك، والاختلاف الأساسي في ذلك عن اليسار الأكثر تقليدية ليس في تلك القيم في حد ذاتها، بل في التأكيد على أن سياسات «الطريق الثالث» هي إدراك بأن العالم قد تغير بصورة جذرية، وفي مقدورنا، فقط، التكيف مع القضايا التي تواجهنا بتغيير بعض سياساتنا، وفيما يخص القيم والسياسات فإن سياسات «الطريق الثالث» تختلف عن اليمين الليبرالي الذي يؤمن بترك الناس دون حماية في مواجهة قوى السوق، ولا أعتقد أن أحدا من يسار الوسط يؤمن بذلك، والطريق الثالث يختلف عن أحزاب اليسار القديمة التي أشعر أن جزءاً كبيراً من مبادرتها غير ذات مضمون، وترجع إلى تقسيم دولي للعالم لم يعد له وجود. ولا أعتقد بأن هذه هي القضية، حيث إنه عندما يتم تبني الرأسمالية فيجب عليك أن تدع مجالاً لاقتصاد السوق، فأنت في حاجة إلى اقتصاد السوق وفي حاجة إلى أن يكون فاعلا ولكنه في الوقت نفسه يجب أن يكون متوازنا من قبل الدولة والمجتمع المدني. وأعتقد من المنظور الذي أتبناه أن هناك حاجة إلى ثلاث دعامات متوازنة، هي؛ السوق والدولة والمجتمع المدني، وكل منها يجب أن يكون متوازنا مع الآخر. واليسار القديم يذهب إلى تفويض الدولة في إدارة كل شيء، ولكنني لا أعتقد أن كثيراً من الناس يريدون ذلك. إن «الطريق الثالث» هو بديل عن هاتين الرؤيتين.

- **هل في الإمكان تقصي الأصول التاريخية لمصطلح «الطريق الثالث»؟**

يجب أن تكون حذراً هنا، لأن مصطلح «الطريق الثالث» له تاريخ بعيد.

- **نعم فهناك تباين في هذه القضية، فهناك من يُرجع «الطريق الثالث» إلى بعض كتابات «توما الأكويني» و«نابليون الثالث»، وإن كنت أعتقد شخصيا بأن الخطوط العريضة لـ «الطريق الثالث» قد رفعت بوصفها شعارات في أحداث «ربيع براغ ١٩٦٧»* كيف تنظر إلى ذلك؟**

* «ربيع براغ» هو ما يعرف بالتدخل السوفييتي العسكري في تشيكوسلوفاكيا عام 1967 بعد تبني الرئيس التشيكوسلوفاكي «دوبتشيك» لإصلاحات ديموقراطية تهدف إلى إضفاء وجه إنساني على التجربة الاشتراكية.

أعتقد بأنني قد قمت بالبحث في مصطلح «الطريق الثالث» أكثر من أي شخص آخر، وقد تقصصت المصطلح حتى القرن التاسع عشر، حيث كان أول من استخدمه جماعة فرنسية من المتضامنين، والتي كانت تنادي بالتضامن الاجتماعي، إذن المصطلح له تاريخ طويل فضلاً عن أنه استخدم أحيانا من قبل جماعات اليمين في بعض البلدان، لأنه ارتبط في هذه البلدان بمواقف أجنحة اليمين، لذلك أكدت سلفاً على أنه ليس من المهم أن يستخدم المصطلح أو لا يستخدم، لأننا نتحدث عن تحديث الاشتراكية الديموقراطية. على أي حال كان المصطلح يستخدم، عادة، من قبل اليسار، ولذلك كانت هناك محاولات متعاقبة لاستخدام مصطلح «الطريق الثالث» من خلال الديموقراطية الذاتية، وكما ذكرت بنفسك فإن «ربيع براغ» هو إحدى هذه المحاولات، فقد كان هناك وقت عنى فيه هذا المصطلح شيئاً حول فكرة «ماركس» عن الاشتراكية، ولكنه، غالباً، كان يستخدم عندما تحاول الاشتراكية الديموقراطية أن تجدد نفسها، وإن كان ذلك ما يعنيه مصطلح «الطريق الثالث» الآن، فإنني أجده معقولاً، فالاشتراكية الديموقراطية تحاول تجديد نفسها كما فعلت في مراحل سابقة لكي تواجه تحديات التغيير، وأنا كنت سأستخدمه بهذا المعنى، ولكن مرة أخرى ليس من الأهمية بمكان إن أنت استخدمت المصطلح أو لا.

- **هل «الطريق الثالث» هو فكرة أوروبية خالصة، أي صمم أساساً بوصفه رؤية لمستقبل أوروبا؟ وماذا في اعتقادك حدث في روسيا في عهد رئيس الوزراء السابق «أناتولي تشوبايس» عند تطبيقه لسياسات مشابهة لسياسات «الطريق الثالث»؟ وهل ما تم في أوروبا خارج الاتحاد الأوروبي كان تطبيقا غير ناضج لسياسات «الطريق الثالث»؟**

إن الجدل الدائر حول عالمية «الطريق الثالث» يمكن ملاحظته بسهولة، وذلك لأن الفلسفتين اللتين كانتا موجودتين قد خسرتا كثيرا من مواقعهما، كما تحدثنا سلفا عن سياسات فلسفة اليسار القديم التي انطلقت من عالم ثنائي القطبية والتي كان لها منظور لعالم اشتراكي من نوع ما. ولا يوجد إلى الآن أي خيار آخر، على المدى البعيد، عن اقتصاد السوق الفعال، لذلك فإن وجهة النظر هذه ليست سوى ضرب من الحنين إلى الماضي، ومن جانب آخر، وكما ذكرت سلفا، لا يمكن أن نتعامل مع العالم كما لو أنه سوق عملاقة، فيجب أن تسيطر على آليات السوق، لذلك ففي جميع أنحاء العالم، نجد أن الناس تتطلع إلى شيء مختلف عن الفلسفتين السياسيتين القديمتين، وهذا ينطبق أيضاً على أفريقيا، وآسيا، وأمريكا الجنوبية وحتى أوروبا.

فلا شك أنه مع تعدد البلدان تتعدد أيضاً خلفياتها بصفة عامة، وتنطلق من حاجات مختلفة عند دخولها في هذا الجدل. ومنظومة القوة في العالم تؤثر في كيفية استيعاب هذه الأفكار. وفي أوروبا، كما تعرف، هناك خلفيات حضارية متباينة ودرجات نمو مختلفة عن دول الخليج العربي أو الشرق الأوسط. وأعتقد أنه في ظل العولمة فإن كثيراً من المشكلات ستتم مواجهتها بطريقة موحدة أكثر مما كان يحدث في الماضي.

والقضية الأساس للجميع، هي كيف نشترك في الاقتصاد العالمي الإلكتروني الجديد، وبخاصة ونحن نراه يتجه أكثر فأكثر نحو تكنولوجيا المعلومات بوصفها وسيلة للإنتاج، ونحافظ، في الوقت نفسه، على مجتمع يستوفي الشروط التي ذكرتها مسبقا، وعلى رأسها وجود حكومة قوية تهتم بجميع الناس. هذه هي المشكلات التي تواجهها جميع الدول، وأعتقد بأن سياسات «الطريق الثالث» لديها بالفعل برنامج عمل أكثر فاعلية من الفلسفتين السياسيتين السابقتين.

- **دعني أتساءل هنا: إلى أي مدى تؤثر التشكيلات السياسية للقوى الحاكمة في الاتحاد الأوروبي في تطبيق هذه السياسات، وخصوصاً ونحن نعلم أن في فرنسا وإيطاليا وألمانيا على سبيل المثال تحالفات للأحزاب الحاكمة مع أحزاب الخضر* والشيوعيين، كما أن المرجعيات الفكرية لهذه الأحزاب تتباين كذلك؟**

هذه الاختلافات موجودة في التحالفات ذات المصالح المختلفة، ولكن من المنظور الأعم فإن الاختلافات بين أحزاب يسار الوسط الأوروبية هي اختلافات طفيفة، وبخاصة بين الاشتراكيين الفرنسيين والبقية الذين ذكرتهم، هناك اختلافات معينة في السياسة، على سبيل المثال هناك محاولات لتطبيق نظام (35) ساعة عمل أسبوعية في فرنسا، في حين لا تتبع بقية الحكومات الأخرى مثل هذه السياسة، ولكن ما هو مثير للدهشة هو أن أوجه التشابه أكثر من أوجه الاختلاف، فأنت لو تتبعت ما عملته حكومة «جوسبان» في فرنسا لوجدته مشابهاً لما تم عمله في كثير من الدول الأوروبية الأخرى، مثل تخفيض الضرائب للشركات الصغيرة والمبادرين entrepreneur** «الشركات الجديدة»، وتشجيع الشركات على دخول الاقتصاد

* المقصود هنا الأحزاب الأوروبية المدافعة عن قضايا البيئة والسلام (Greens).

** رأس المال الصغير المغامر.

الإلكتروني الجديد، وهو ما تم تطبيقه في بقية الدول الأوروبية الأخرى، وحتى تحديد ساعات العمل الأسبوعية بخمس وثلاثين ساعة، أشعر بأنها أصبحت أداة لمرونة سوق العمل ولأن تستخدم عقداً بين الموظفين وأرباب العمل.

لذلك فبرامج العمل تكون متشابهة مادامت أغلب البلدان التي شهدت نجاحا في أوروبا تطبق أجندة «الطريق الثالث»، حيث لديهم سوق عمل مرنة مع حماية اجتماعية، ولا يتخوفون من خفض الضريبة عند الضرورة، فهم ينظرون إلى تأثير الضرائب ليس فقط من ناحية العدالة الاجتماعية، وإنما كذلك من ناحية إيجاد فرص التطور الاقتصادي، ويحاولون فضلا عن ذلك تطوير فلسفة سوف تجد قبولا من قطاع عريض من الناس أكثر من مجرد حصرها في الطبقة العاملة تحديدا، وأيضا هم موافقون على الحاجة إلى إدخال إصلاحات جوهرية عادلة على مؤسسات الرعاية، مثل تلك الخاصة بالتأهيل والتقاعد على أساس من الانضباط المالي بدلا من اللجوء بكل بساطة إلى الاقتراض لتمويل دولة الرفاه. وهذا من بين السياسات التي تشترك فيها الحكومات الناجحة، وألمانيا وفرنسا تقتربان من ذلك كثيراً، ولو رجعت إلى قمة «لشبونة»* لوجدت أنه جرى التأكيد على هذه الأمور؛ مثل خفض الضرائب في اتجاهات معينة، والتأكيد على أهمية معرفة من أين تجبى الضرائب بدلاً من تحديد معدلها، وكذلك التأكيد على أنه كلما ازداد الناس في سوق العمل كانت هناك فرصة أكبر للصرف على الصحة والتعليم.

إن سياسات «الطريق الثالث» تتطلع إلى معدلات عمالة مرتفعة، فالمجتمع الذي يعاني من البطالة ليس مجتمع عدالة اجتماعية، ولا يمكن لمجتمع فيه التزامات ضخمة لرواتب المتقاعدين أن يكون نتاجاً لدولة رفاه، فعلى سبيل المثال في ألمانيا أو فرنسا هناك صدامات بين الجيل الشاب والجيل القديم، فالأخير يشعر بالأمان في حين لا يشعر الأول بالأمان، فعلى سبيل المثال هناك كثير من الشباب لم تكن لهم، على سبيل المثال، وظائف مستقرة في فرنسا، وهذا ليس عقداً اجتماعياً مرضياً.

إننا نحاول بناء عقد اجتماعي جديد، ففي كل الاقتصادات الناجحة هناك مشروعات رفاه، وذلك ينطبق على الدانمارك أو أيرلندا أو البرتغال أو المملكة المتحدة، كما أن هناك حزمة إجراءات مماثلة في تلك الدول، إن المفتاح الرئيس لهذه المشروعات هو كيفية المحافظة على عدالة اجتماعية فاعلة. وبالطبع هناك قضايا

* قمة OSCE منظمة التعاون والأمن الأوروبي.

أخرى مثل قضايا المهاجرين، وكيفية دمج سكان مختلفين ثقافيا ضمن سوق العمل، ولعل أفضل طريقة لدمج المهاجرين في سوق العمل هي في الرعاية وفقاً لخطط عالمية.

■ **هل تعتقد أن أمام «الطريق الثالث» وقتاً طويلاً حتى يكسب معركة الأفكار؟**

أعتقد أنه بالفعل ربح المعركة، لأنه في أوروبا وبعض البلدان الأخرى، مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين أو تايوان أو كوريا نجد أن هذه هي السياسات التي تحاول الحكومات تطبيقها، وجميعها في الحقيقة تخضع للتجريب، لأنه لا أحد يعلم ما ستسفر عنه التغييرات الحادثة في العالم. لقد ولى الزمن الذي كان الناس فيه يعلمون على أي شكل سيكون المستقبل كما اعتقد «ماركس». نحن لا نعرف ما ستحدثه التغييرات التكنولوجية، فهي تحدث بإيقاع متسارع، لذلك فأنا أعتقد بأنه برنامج مفتوح، ومن جانب آخر أفترض أن جميع حكومات الوسط في العالم تحاول تطبيق برامج متشابهة، وذلك يتطلب أكثر مما تحدثنا عنه، فهو يتطلب إصلاح الدولة والحكومة نفسها في كثير من البلدان، حيث إن لديك كثيراً من الحكومات المتضخمة وغير الفاعلة في الوقت نفسه، وذلك بسبب تضخمها أو بيروقراطيتها، إنك في حاجة إلى حكومة جيدة وفاعلة وغير بيروقراطية ومبادرة، وكذلك ديموقراطية، وهذه هي المفاصل الرئيسة لسياسات «الطريق الثالث».

■ **هل لك أن تحدثنا عن المؤتمرات التي حضرتها حول نقاش «الطريق الثالث»، وهل لك أن تحدثنا بصفة خاصة عن مؤتمر «فلورنسا» الذي عقد في ٢٠/١١/١٩٩٩؟**

كان اجتماع «فلورنسا» هو الأخير في اجتماعات متعاقبة، وأعتقد أنه من المهم أن يجتمع القادة السياسيون لمناقشة القضايا التي ذكرناها آنفا، واجتماع «فلورنسا» كان الأحدث في هذه السلسلة من الحوارات، وأعتقد أن هذه الاجتماعات في مجملها كانت مؤثرة. فعلى سبيل المثال إن كان لا بد من التعامل مع مشكلة الديون العالمية للدول الفقيرة فإن السبيل الوحيد لذلك هو باجتماع القادة السياسيين معاً، وضمان أن وزراء ماليتهم سوف يتخذون هذا الموقف في اجتماع G8* حتى يكونوا قادرين على جعل برلماناتهم الوطنية تتبنى إجراءات معينة تجاه

* مجموعة الدول الصناعية الثماني وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وروسيا.

هذه القضية، والطريق الوحيدة لتصحيح نظام مالي عالمي هي في تعاون الأمم بعضها مع بعض، وأن تكون هناك عدالة أكبر، وأن يكون للدول غير الغربية حضور أكبر في الحوار العالمي.

- **كيف تنظر إلى أنحاء أخرى من العالم لديها مشروعات مختلفة للنمو الاقتصادي والإصلاح مثل الصين ودول جنوب شرق آسيا؟**

إن دول جنوب شرق آسيا، باستثناء «إندونيسيا» قد تعافت من الأزمة الاقتصادية الأخيرة، وهناك إجماع على أنه لم يتم عمل إصلاحات هيكلية فيما يتعلق بممارسات الفساد في المنظومة الاقتصادية، فضلاً عن الشفافية في التعامل المصرفي، ولكني أعتقد أن بعضاً من هذه الدول ما يزال معرضاً لما حصل من قبل. وفيما يتعلق بـ «الصين» فإن الأمور مختلفة، فقد كانت الأمور ناجحة تماماً، ولكن السؤال المهم هنا: هل باستطاعة الصين أن تحقق المرحلة التالية وهي التعامل مع المؤسسات الضخمة المملوكة من قبل الدولة، والتي ما زال لها دور مهم في الاقتصاد وبخاصة مع ضرورة اللجوء إلى تفكيكها أو تحديثها وتلك قضية صعبة؟ وبمناسبة ذكرك روسيا في سؤال سابق أعتقد أن أزمة جنوب شرق آسيا، بمعنى ما، انتهت بروسيا، حيث عانت «روسيا» أكثر من دول جنوب شرق آسيا، و«روسيا» تجعلنا نعود إلى ما قلناه مسبقا حول إمكانية بناء مجتمع مدني فاعل، يساعد على صنع سوق فاعل ومؤسسات حكومية، و«روسيا» يجب أن تكون درساً موضوعياً للأشخاص الذين هم على اليمين (المحافظين)، ويذهبون إلى أنه لا داعي لدفع الضريبة لأنه في روسيا عندما لا تدفع ضرائب فإن الدولة ليست لها مشروعية قانونية، ولا تستطيع أن تعمل ما يفترض أن تعمله الحكومة، نحن لا نعرف كيف ستوفي روسيا جميع هذه الالتزامات ولكن على الأقل هناك قيادة جديدة من جيل شاب، وما علينا إلا أن نرى ما ستفعله.

- **ما الذي تعتقد أنه من الواجب عمله في ظل هذه المرحلة التي تشهد تغيرات متسارعة؟**

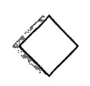
أعتقد أن هناك شيئا يجب أن نفكر فيه جميعا، وهو كيف لنا أن نحقق إدارة (Governence) عالمية أكثر فاعلية، فهناك حاجة كبيرة إليها، وأعتقد أن هذه مرحلة تتطلب اعتمادا متبادلا أكبر مادام هناك مزيد من المشكلات المتشابهة حول العالم، لذلك فأنا أعتقد بأن لقاء المجموعة الأوروبية مع المنظمة الإفريقية قبل فترة هو أمر

مهم، وما دامت حكومات الوسط قد بقيت في السلطة فإن هناك اهتماما حقيقيا بمحاولة تحقيق التمايز الاقتصادي العالمي، وأعتقد أن أشخاصا كثيرين في مؤسسات مالية عالمية لديهم مثل هذا الاهتمام وخصوصاً بعد مواجهات «سياتل» التي أوضحت أن عليك العودة إلى الطقوس الاجتماعية والحاجات الاقتصادية لأولئك الذين تم استبعادهم والآخرين الذين يملكون الامتيازات في العالم، وأنا أؤيد بقوة مبادرة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر في عام 2020، وأود أن أرى الدول الغربية تعمل في هذا الاتجاه، ولا أعتقد أن الحل سيكون في تحويل الرساميل بل الأفضل أن يتم ذلك من خلال تعاون المؤسسات، ومساعدة الدول على تطوير مؤسسات مناسبة، حتى يصبح بمقدور رأس المال المستثمر أن يفيد بحق هذه الدول. إن أكبر تغيير حقيقي في السوق العالمي قبل ثلاثين عاما كان يتمثل في امتلاك احتياط هائل من رأس المال الذي يبحث عن الاستثمار ولا تسيطر عليه المؤسسات الكبرى أو الحكومات، فهم في الأساس مستثمرون يبحثون عن مكان يستثمرون فيه أموالهم، وهذا قد يساعد الدول الفقيرة كثيراً، فالأشخاص لن يستثمروا في دول يعتقدون أن أموالهم ستتحول إلى بنك في «سويسرا» أو ما شابه ذلك. أنا أعتقد أن هناك اهتمامات متشابهة حول العالم ولم يعد هناك معنى لعالم أول أو ثالث بعد الآن، فهناك قضايا متشابهة تتخطى هذه الحواجز، لذلك أعتقد أن هناك سببا للتفاؤل إذا استطاعت حكومات يسار الوسط البقاء في السلطة. كما أرى أن وسيلة بقائهم في السلطة هي في تطبيق سياسات «الطريق الثالث».

وأنت إذا نظرت إلى أوروبا نفسها، فستجد أن دعم مواقف اليسار القديم لدور أكبر للدولة واتخاذها من ثم موقفا عدائيا تجاه السوق، جعل اليسار لم يحصل سوى على نسبة 8 أو 9٪ من أصوات الناخبين، وحتى إذا كانت هذه البرامج مرغوبة – ولا أعتقد ذلك – فلا يمكن أن تحصل على دعم انتخابي. لقد كنت أعتقد منذ وقت طويل بأن السياسة غير ذات أهمية، ولكن بعد الدخول مباشرة في العمل السياسي خلال خمس السنوات أو الست التي مضت توصلت إلى الرأي المناقض لذلك وبأن السياسة ذات تأثير كبير، وعلى الرغم من أن التقسيم بين اليسار واليمين أصبح أقل مما كان عليه في السابق، فإنه يحدث فرقاً كبيراً حول تحديد من يكون في السلطة وكيفية استخدامه لهذه السلطة، وطبيعة الأفكار التي لديهم، وهل هم ملتزمون بمبادئ العدالة.

■ **هل لك أن تحدثنا عن كلية لندن للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية "LSE" وما تقوم به في هذا الإطار؟**

ما أتمناه أن تكون (LSE) مكاناً نستطيع أن نُخضِع فيه جميع هذه المشكلات للبحث، لأنها دائما ذات تأثير قوي على السياسات العامة والاقتصادية. (LSE) هي جامعة عالمية لديها طلبة من 120 دولة و60٪ منهم ليسوا من المملكة المتحدة، لذلك عندما تتحدث عن الاهتمام بالعولمة والاستجابة لها في «الطريق الثالث»، فإن (LSE) هي مثال على ذلك، فنحن نعتقد أنها أفضل مؤسسة للعلوم الاجتماعية في العالم، وإنني متشوق إلى مناقشة أهمية أن يتطلع الطلبة في هذا الجزء من العالم إلى أوروبا بدلاً من التركيز على الولايات المتحدة فقط. وما دمنا نتحدث عن سياسات «الطريق الثالث» فإن الاتحاد الأوروبي كذلك طرف في سياسات «الطريق الثالث». إن الاتحاد الأوروبي يقوم بجهد أصيل ورائد لتجسيد سياسات «الطريق الثالث» على مستوى الأمة، وهو شبيه بما يتم تداوله هنا في الكويت، وأعتقد أنه من الواجب استكشاف ذلك، لأن ذلك هو الطريق إلى الأمام، فالسياسة لها دور كبير في أوروبا ونحن نحاول تأسيس الأفكار للمستقبل وتطوير الاتحاد الأوروبي كذلك.



«الألفية الجديدة : التحديات والآمال»

ميرزا حسن*

بمطلع القرن الحادي والعشرين ودخول الألفية الجديدة، أصبح من الواضح أن العالم يمر بمرحلة تحول سياسي واقتصادي واجتماعي. فنحن الآن نعيش مرحلة الانتقال من عصر الإدارة إلى عصر المعلوماتية، حيث تتميز تلك المرحلة باتساعها الشاسع وإيقاعها الفائق السرعة. فبفضل التطور الهائل في مجال الاتصالات، أصبح العالم متقارباً بدرجة كبيرة، ومن هنا أُطلق عليه «القرية العالمية». وقد اتضح ذلك جلياً في ارتفاع معدلات حدة المنافسة بين الدول والمجموعات الاقتصادية، وتغيرت أشكال الخريطة الاقتصادية العالمية وأنماطها وتضاريسها بتأثير مناخ التحديث والتطوير المستمر على جميع الأصعدة.

وما نشهده الآن من انهيارات لأسواق المال في بلد، وتدفق رؤوس الأموال إلى بلد آخر، لهو أكبر دليل على ما فعله قطار العولمة السريع في البلدان التي مر بها سواء التي تأقلمت معه أو تلك التي رفضت التأقلم وتصدت له.

إن منطقتنا العربية تقف الآن أمام مفترق مهم، تواجه فيه تحديات أساسية، ليس فقط بتأثير التطورات المرتقبة على المستوى العالمي وإنما من التحولات الجارية على النطاق الإقليمي؛ مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل وانخفاض أسعار النفط، ومن هنا تظهر الحاجة الملحة والجادة إلى ضرورة إعادة النظر في مدى سلامة الاستعدادات التي لدينا وإيجابيتها لمواجهة هذا التيار الجارف، فلا بد من إدخال التقنيات العلمية المتطورة في جميع برامجنا وخططنا الاستراتيجية للعمل بها، وتدريب خريجينا وتأهيلهم لاستخدام التكنولوجيا الحديثة وتأكيد استيعابهم للتعامل مع تلك التقنيات، مع توجيه اهتمام خاص في سياستنا التعليمية نحو إدخال

* عميد كلية العلوم الإدارية، وأستاذ مساعد تصميم الطرق الكمية ونظم المعلومات، جامعة الكويت.

اللغة الإنجليزية في تدريس المناهج اعتباراً من المرحلة الابتدائية حتى التعليم الجامعي، وبالتوازي مع تلك التوجهات، لا بد من اتخاذ جميع السُبل الكفيلة بترسيخ المبادىء السامية والعمل بروح تعاليم الدين الإسلامي الحنيف، والمحافظة على أخلاقيات المهنة، وتمثل تلك النقاط أهم المتطلبات للاندماج في الألفية الجديدة.

فهد الناصر*

ها هو القرن العشرون قد انتهى بعد إنجازات علمية هائلة، بجانب صراعات طاحنة وحروب دامية تكسرت فيها النصال على النصال، وإذا كانت الإنجازات العلمية التي تحققت قد أتاحت فرص الرفاهية ومقوماتها ووجود حياة أفضل، غير أنها أفسدت «جودة الحياة»، لقد تحققت هذه الجودة فعلاً، لكن تم إفسادها بسبب السلوكيات التي تعبّر عن نفس أمّارة بالسوء، وهذا هو التحدي الحقيقي، ففي المجتمعات المتقدمة تلاحظ مظاهر الرفاهية والحياة الرغدة وانتظام الأمور، وسهولة الإجراءات، وتوافر الفرص المتاحة، لكن في المقابل تجد الفردية والأنانية والصراع النفسي، سوف تجد احترام القانون لكنك ستجد أيضاً انتهاك القانون إن لم يكن بالتحايل الخفي فبالسلوك العنيف الذي تمارسه العصابات الإجرامية المسلحة ليس فقط ضد المواطنين العاديين بل أيضاً ضد رجال القانون أنفسهم، في المجتمعات المتقدمة سوف تلاحظ من ينعم بالثراء الفاحش، لكنك سوف تلاحظ أيضاً من يفترش الأرض ويلتحف بالسماء، وينهشه الجوع ويفترسه المرض، وفي المجتمعات المتقدمة تلاحظ أيضاً الإغراق في حياة الملذات بكل صنوفها، لكن النفوس يستبد بها القلق والاكتئاب وغير ذلك من الأمراض النفسية المعروفة أو غير المعروفة.

أما في المجتمعات المتخلفة، التي يطلق عليها دول العالم الثالث، ومنها دول العالم الإسلامي بكل أسف، فإن التحديات أشد بشاعة، والجانب الأساسي من هذه التحديات صناعة محلية وليس بفعل التآمر الخارجي كما يعتقد بعضنا خطأ، لقد اختار الأفراد سلوك الكسل فتعطلت التنمية وتردت مقومات الحياة، واختاروا سلوك الطمع وتمجيد المصلحة الشخصية، فتفاقمت الصراعات وتأججت نيران الحروب

* رئيس قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

التي حصدت ملايين البشر، وساد اقتصاد الحرب وتراجع اقتصاد السلام، ودخلت البشرية في صراع معقد مع الذات ومع الآخرين، وحتى المجتمعات التي سَلِمت من الحروب العسكرية، فإنها لم تسْلم من التناقضات أو الصراعات الاجتماعية، فهناك الصراع المذهبي، والصراع الديني والعرقي والطبقي، وحتى إذا لم يوجد ذلك كله، فسوف تجد «ثقافة الحقد» وثقافة «الانتقام البارد» وثقافة «الهوية الممسوخة» وثقافة «الإحساس بالنقص» ومع ثقافة الحقد يكون العمل على تحطيم الناجحين، ومع ثقافة «الانتقام البارد» يكون استغلال الأدوات المشروعة لتحقيق أهداف غير مشروعة، ومع ثقافة الهوية الممسوخة، سوف تجد من ينسلخ عن هويته ويتمسح بهوية أخرى ويعيش في وهم بأنه متطور وأن الآخرين من بني جلدته متخلفون... أما ثقافة الإحساس بالنقص فإن معطياتها الظاهرة هي «التكبر والاستعلاء». وإذا لم يكن صاحبها لديه إحساس قوي بالنقص، ولم يلجأ إلى أسلوب تكيفي سليم لتصحيح النقص في شخصيته الضعيفة المهزوزة، وإنما لجأ إلى أسلوب غير تكيفي هو التكبر والاستعلاء معتقداً بأنه سيخدع الآخرين دون أن يعرف أنه لا قيمة له في نفوسهم، ولا مكانة له من احترامهم، فقد داسته الأقدام وانتهى الأمر.

فما التحدي الحقيقي إذن؟ إنه النفس الأمَّارة بالسوء يا صاحبي!!.. إنه سوء فهم الذات الذي عاد على أصحابه بسوء المنقلب، ولكن هل هناك أمل في صلاح حال الإنسانية؟ والإجابة: نعم، ألم تر أن هناك أناساً صالحين أقوياء بنفوسهم ومبادئهم؟ ألم تر مظاهر تقدم أعمال خير ورفاهيتها يغلفها طابع إنساني؟ هذه جوانب إيجابية تكاد تكون قبسات من نور تبدد الظلام الكثيف... إن الأمل المعقود بمقدم الألفية الجديدة (الألفية الثالثة) في أن يعرف الإنسان ذاته على نحو إنساني، وليس على نحو آخر.. فهل يتحقق ذلك؟

رؤية عربية من منظور علم الاجتماع النقدي

عبدالباسط عبدالمعطي*

تأتي الألفية الثالثة في ظل تغيرات عميقة وسريعة شملت كثيراً من المجتمعات الإنسانية نتيجة للعولمة Globalization أو الكوكبية. وبإعمال العقل السسيولوجي في معطيات تلك التغيرات، على ضوء حصاد تاريخ القرن العشرين، والملاحظات

* أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع بكلية البنات - جامعة عين شمس، مصر.

الإمبيريقية المتنوعة ذات الصلة، يمكن رصد مجموعة من التحديات والآمال التي ترتبط بفرص متاحة لمن يعيها ويُعد نفسه للتفاعل الإيجابي معها.

أولا: بسقوط الإمبراطوريات الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة لتراكم حركات التحرر في مجتمعات الجنوب المُستعمر آنذاك، حوصرت فرص الرأسمالية العالمية في نهب الفائض الاقتصادي لتلك المجتمعات، عبر السيطرة على المواد الخام الطبيعية والأسواق الفسيحة لتسويق المنتجات، ومن ثم تحقيق التراكم الرأسمالي. وكان من بين أهم التداعيات، دخول الرأسمالية العالمية في مشكلات منها: الانكماش والركود والتضخم وانحسار الهيمنة على مجتمعات الكوكب، ومن ثم كان عليها أن تغير من أساليبها لتجديد فرصها الضائعة. فكان لها هذا في التطوير العلمي والتكنولوجي لتطوير قوى الإنتاج وزيادة إنتاجية العمل. وهو تطوير صاحبه تغير في أشكال علاقات الإنتاج الرأسمالي التي تبلورت من خلال الشركات متعدية الجنسية Trans- National Corporations. ولقد لجأت تلك الشركات إلى تكثيف المدخلات التكنولوجية على حساب حجم المشروعات وأعداد العمال، وإلى الانتشار الجغرافي للسيطرة على الفوائض والأسواق، من خلال إنشاء فروع لها في الشمال والجنوب، سواء بالاندماج معا أو ببيع الأسهم وتوريد بعض المكونات المصنعة والقيام بأدوار الوساطة لتصريف منتجات الشركات التابعة وتنويع الأنشطة والمنتجات بإحلال وفورات النشاط Economics of Scope محل وفورات الحجم Economics Scale درءاً للخسائر، والسيطرة على الأسواق بتنويع قاعدة المستهلكين. ولأن تلك الشركات أضحت الأكثر هيمنة على اقتصاد الكوكب، والأكثر تأثيراً في علاقاته السياسية التي أفضت إلى هيمنة أحادية القطب، فقد صاحب نشاطاتها وتفاعلاتها مجموعة من التداعيات الاجتماعية والسياسية، وفي الوقت نفسه صنع فرص الحركة، لم يدرك متطلباتها.

ثانياً: التغير في كثير من أوضاع النظم والمؤسسات والقوى الاجتماعية والسياسية وعلاقاتها في الشمال والجنوب.

1 – تغير الأدوار التقليدية الموروثة للدولة القومية Nation-State. وخصوصاً أدوارها الاقتصادية، في ضبط الاستثمارات وتوجيهها. وهو دور كان من شأنه التأثير في دورها الاجتماعي، وبخاصة تمويل الخدمات وتعزيز فرص إشباع الحاجات الأساسية للفئات والجماعات الأكثر تضرراً من أوضاع توزيع الثروة والسلطة. ولهذا تزايدت معدلات الإفقار والتهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لكثير من الفئات الاجتماعية؛ مثل المنتجين غير المهرة ونصف المهرة،

الذين دخلوا في عالم البطالة نتيجة لكثافة رأس المال والمدخل التكنولوجي، وإفقار الإناث لأسباب تاريخية تتعلق بحجب فرص تعليمهن وتدريبهن، وبروز البطالة بين الخريجين الجدد من المعاهد والكليات الجامعية، نتيجة لعدم قدرة نظم التعليم، وبخاصة في بعض دول الجنوب، على التكيف مع التغيرات السريعة في متطلبات أسواق العمل، والتي هي في جوهرها محكومة بعوامل خارجية.

2 – وأوجدت هذه التغيرات متفاعلة مع أخرى بدائل أتاحت فرصا للتأكيد على أهمية المكون الاجتماعي في التنمية وضرورة المشاركة والتمكين Empowerment لتلك الفئات، ومن ثم كان تطور نظم الإدارة وحل الصراعات وتطور منظمات المجتمع المدني والدفع في اتجاه مشاركتها واستقلالها؛ نقابات وأحزاباً وجمعيات. فأتاحت فرصاً للتنشئة على الممارسة الديموقراطية، وتطوير آلياتها وقيمها مثل: المكاشفة والمحاسبية في مواجهة الفساد، وضرورة المشاركة في مواجهة تركز السلطة، وتدعيم الحقوق الاجتماعية والسياسية، بغض النظر عن النوع والأصل العرقي والثقافة الفرعية، والحاجة إلى توفير آليات الاندماج الاجتماعي – مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاجن – للفقراء والمهمشين ذكوراً وإناثاً.

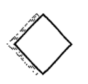
3 – تفكيك بعض التكوينات الاجتماعية السابقة مثل: الأسرة والقبيلة والطبقة وما إلى ذلك لصالح أشكال وصيغ جديدة، مثل منظمات المجتمع المدني وجماعات المصالح والضغط، نتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل؛ مثل الكثافة التكنولوجية، وتباعد أماكن العمل، وتغير العلاقات والقيم من العزو – أي المحسوبية، والعاطفية والخصوصية، إلى العملية والعقلانية والإنجاز الفردي، وهي تغيرات أسهمت فيها ثورة الاتصالات وتدفق المعلومات، وتنميط قيم الإنتاج والاستهلاك. لقد واكبت تلك التغيرات تداعيات على صعيد الانتماءات المختلفة، كان بعضها يكاد يكون ردود أفعال للحفاظ على الهوية الحضارية (صراع الحضارات) وتصاعد المد المحافظ دينيا في مواجهة التنميط الثقافي، وارتباط شرائح اجتماعية، بمصالح الشركات المتعدية الجنسية. وإذا كان هذا التفكك في مراحل الانتقال تصاحبه مشكلات اجتماعية مثل: التفكك الأسرى، والعنف المادي والرمزي، والفردية وانتشار تعاطي المخدرات وإدمانها على سبيل المثال، فإنه من ناحية أخرى ينبه المجتمعات التي تريد أن تكون فاعلة في عالم التنافسية المحموم إلى أن تعيد النظر في ركائز التنظيم المجتمعي لتوظيف التنوع الناتج عن التفكك في إطار وحدة القطر – والأمة وتبلور التجمعات الإقليمية على أساس المصالح المتبادلة، وهو أمر يتطلب صيغاً متنوعة

للمشاركة والتعددية السياسية وضرورة التعاون الإقليمي العربي، على ضوء تبادل المصالح الاقتصادية، والذي يعني فرصاً مواتية لتكون المجتمعات العربية قوة فاعلة في التاريخ المستقبلي.

4 – ويعزز احتمالات التكامل والتنسيق الاقتصادي العربي وثورة الاتصالات والمعلومات وتطور مفاهيم التعلم والفرص المتاحة لتوظيف الثورة العلمية، في المواد والهندسة الحيوية وما إلى ذلك. وإذا كانت الثورة التكنولوجية المتسارعة قد غيرت مفاهيم الموارد الطبيعية نتيجة لتزايد تصنيع مواد جديدة أكثر رخصاً، وأفضت إلى انفجار معلوماتي جعل المعلومات قوة إنتاجية متزايدة التوظيف، ومن ثم تحقيق قيم مضافة إلى الاقتصاد، وضاعفت ثورة الهندسة الوراثية من الإنتاج النباتي والحيواني، فهي تؤكد جميعاً على دور العقل الإنساني في الفعل المطرد على صعيد الإنتاج. ولأن العقل العربي كان قد أثبت جدارة تاريخية، فهو في حاجة إلى نفض الثرى والتفعيل على صعيد الفكر والإبداع، من خلال تحرير هذا العقل مما يعوق إبداعه وديناميته، وهو تحرير يحققه تنوع أساليب التعلم الذاتي وأماكنه وفرصه Self Learning التي أتاحتها ثورة الاتصالات والمعلومات، وأيضاً تنوع فرص المشاركة الاجتماعية والسياسية وتعدد مجالاتها، ووجود رأي عام عالمي يضغط في اتجاهها، وإلا كان تهميش حائزي السلطة والمبعدين عنها معا. هذا غير مخزون حضاري تاريخي حافل بتجارب الإبداع والإدارة وتعبئة البشر يمكن حال التعمق فيه، الوصول إلى صيغ إبداعية متجددة في الإنتاج والاستهلاك والمشاركة، ولعل في أمثلة الطب البديل Alternative Medicine وآلية (مكنزم) الجينات النباتية والحيوانية، وصيغ الإبداع الجماعي الشعبي، «الفزعة والعونة والمزاملة»، وما إلى ذلك ما يحفل بأسس ومعايير لتنظيم الأفراد والجماعات وحشد قدراتهم على الإبداع/ التعلم والشفافية واحترام الآخر، وتلك من أهم شروط الإيجابية على حلبة المنافسة.

ثالثاً: إن الانصياع والتكيف السلبيين للكوكبية – العولمة – ليس قدراً محتوماً كما يشيع من أدلجوا العولمة، فثمة فرص للحركة، تحققت منها مقادير واضحة تظهرها تجارب الهند والصين والبرازيل وبعض دول جنوب شرق آسيا، وهي حافلة بالدروس والخبرات لمن يريد أن يستفيد. كما أن سقوط الإمبراطوريات التي هيمنت على الكوكب عبر عدة عقود منذ القرنين التاسع عشر والعشرين، والنضال السياسي في مواجهتها يقدم خبرات ودروساً، إذا ما استلهمت في سياقات متغيرة

يمكن أن تغير من الهيمنة السائدة على العالم في قلب مركز النظام الرأسمالي. وخصوصاً أن ثمة قوى صاعدة نحو القمة، في آسيا مثل – اليابان والصين والهند – وفي أمريكا اللاتينية مثل – البرازيل والأرجنتين – ونموذج الوحدة الأوروبية، من المحتمل أن تؤثر في إدارة الصراعات العالمية والتغيير من توحش الهيمنة القطبية، ولعل في حوادث «سياتل» و«دافوس» واجتماعات الصندوق والبنك الدوليين، دروساً لإدارة الصراع، وكما يغص بالماء شاربه، فقد كان في ثورة الاتصالات والمعلومات – التي عززت من هيمنة المركز الرأسمالي – ما أسهم في بلورة مصالح المضارين من الهيمنة القطبية، وأفعال منظمة التجارة العالمية، وشقيقيها، البنك والصندوق الدوليين.



مراجعات الكتب

اجتماع

تأملات في التنمية البشرية *Reflections on Human Development*

تأليف: محبوب الحق
الناشر: مطبعة جامعة أكسفورد – نيويورك، (1995).
مراجعة: موسى شلال*

يضع «محبوب الحق» في نحو ست عشرة مقالة بين يدي القارىء معني التنمية البشرية وكيف تم لقاح فكرتها، وكيف تمت رعايتها داخل رحم الأمم المتحدة، ثم كيف تمت ولادتها، ومن ثم إعلانها ونشرها على الملأ. والمتصفح لهذا الكتاب يحس بأنه داخل هذه المركبة الوثيرة المريحة وهو يطل من نافذتها على سهول وبراري التنمية البشرية وهي تتهادى به في يوم رقت فيه شمسه واعتدلت فيه حرارته مما زاد متعة الرحلة وقصر زمن مسيرتها. والكتاب يشبه إلى حد كبير الكتب السياحية التي يتحصل عليها السائح من وكالات السياحة كي يستطيع أن يلم بمعرفة أكبر عدد من الأماكن وفي أقصر مدة ممكنة وبأنسب الأسعار. والكتاب مؤلف مهم لكثيرين، فهو أداة ضرورية للسياسي صاحب القرار، ومرجع ضروري لطلاب التنمية بكل صورها في المعاهد والجامعات، كما أنه مصدر معلوماتي مهم للباحثين والمهتمين بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المعاصرة، كما أنه وثيقة مهمة لأهل التوثيق، لأنه يتعرض إلى التاريخ القريب وللساعات النهائية لمولد التنمية البشرية. ويزيد من فائدة الكتاب ومتعته طريقة «محبوب الحق» في الكتابة وتمكنه من اللغة الإنجليزية واستفادته من خبرته بوصفه سياسياً وخبيراً اقتصادياً ومستشاراً لمنظمة الأمم المتحدة، وبوصفه مواطناً نشأ وترعرع في أكثر البلدان حاجة لمثل التنمية البشرية ومدلولاتها أي «باكستان». وسياحة «محبوب الحق» تشمل معظم هموم

* قسم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

شعوب البلدان النامية أو كلها، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية، فيجد القارىء نفسه يتنقل من سهول المشروعات الزراعية الخضراء إلى أغوار المناجم المظلمة إلى مرتفعات الأمن والسلام إلى شواطىء التنمية، حيث الرفاهية المنشودة. وفي تنقله هذا يعكس الكاتب معاناة الشعوب بكل فئاتها وبخاصة الضعيف منها؛ مثل الأطفال والنساء، ومقترحاته لهذه الشعوب بتخفيف هذه المعاناة، إنها بحق رحلة سياحية متفردة في عالم التنمية البشرية يصحبنا فيها الأب الروحي الذي أتى بفكرتها ثم قام بترجمتها لواقع محسوس.

ويقع الكتاب في جزأين أساسيين بالإضافة إلى مجموعة من الجداول الإحصائية المختارة من دليل التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. فالجزء الأول يتناول مستجدات التنمية البشرية بوصفها مفهوماً جديداً في أدبيات التنمية على الرغم من قدمه. وفي مقدمة هذا القسم يطرح الكاتب أهمية العنصر البشري في التخطيط للتنمية، ثم يتناول مفهوم التنمية البشرية وأنه ليس بالمفهوم الجديد وإنما ترجع أصوله إلى القرن الرابع قبل الميلاد. وهنا يحدد المؤلف مكونات التنمية البشرية في أنها تنحصر في: المساواة والإعاشة والإنتاجية وإرادة الاختيار. وجاء بأربع نقاط ربط بها بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي، وهي: الاستثمار في التعليم والصحة وتدريب القدرات، وعدالة توزيع الثروات والدخول، وترشيد الاستهلاك العام، وتقوية موقف الفئات الضعيفة في المجتمع. ثم يتحدث المؤلف عن إصدار تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية، ويوضح فيه أنه وبعد طول غياب، لم يعد محور أدبيات التنمية يدور حول التساؤل عن كمية ما ينتجه المجتمع ولكن محورها الرئيس الآن هو؛ كيف يعيش أفراد المجتمع في رفاهية؟ ويشرح المحاور الثلاثة الأساسية التي ينبني عليها التقرير؛ وهي طول العمر الذي يقاس بالعمر المتوقع، والمعرفة التي تقاس بمعرفة القراءة والكتابة وأيضاً بعدد سنوات الدراسة، والمحور الثالث الدخل، ويتعرض الكاتب في هذا القسم أيضاً لأهمية تضافر كل الجهود الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لتحقيق التنمية المستديمة، مثلما حصل في القارة الآسيوية، ويختم هذا القسم بمناداة الأقطار الإسلامية لأن تقوم بوضع إستراتيجياتها الخاصة بالتنمية البشرية، ويقترح «محبوب الحق» على الأمة الإسلامية التي لا يوجد لديها مستوى رفيع من الكفاءة العلمية والتكنولوجية، أن تحقق تقدماً حاسماً بإنشاء مؤسسة إسلامية للعلوم.

الجزء الثاني من الكتاب مناداة لحوار عالمي، ويستهل المؤلف هذا الجزء

بالحديث عن الأمن والأمان في هذه الحقبة من تاريخ البشرية، واليوم فإن مفهوم الأمن يعني الناس وليس الحدود الجغرافية فقط، وأنه يعني الأفراد وليس الأمم فقط، وأن الأمن بالتنمية وليس من خلال التسلح، كما أن الأمن يجب أن يوفر لكل الناس وفي كل مكان: في منازلهم وفي وظائفهم وفي شوارعهم وفي مجتمعاتهم المحلية وفي بيئتهم، هذا هو مفهوم الأمن اليوم، ومن مفهوم الأمن يتحدث المؤلف عن السلام وثمار السلام، وبالأرقام يؤكد أن الصرف العالمي على التسلح قد انخفض في الفترة من 1987 وحتى 1994 إلا أن البشرية لم تستفد من هذا الفائض في تنمية المجتمعات التي هي في حاجة إلى ذلك. ثم ينادي «محبوب الحق» بمفهوم جديد للتعاون من أجل التنمية في العالم. وعلى العالم، بعد نهاية الحرب الباردة تقديم المساعدات للدول المحتاجة بصورة أكثر فعالية، كما أنه يجب أن تكون السوق والتجارة العالمية أكثر اهتماماً بمشكلات الدول الفقيرة، وتتبع في ذلك المؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي وخلافه. وفي تناوله لقضايا الشعوب النامية يؤكد المؤلف أن عدم الالتزام السياسي وليس الموارد المالية هو السبب الرئيس في عدم تقديم الخدمات الاجتماعية لشعوب البلدان النامية.

ويستمر «محبوب الحق» في مناداته لكل الشعوب أن تجعل العالم أكثر أمانا وخيراً للعيش فيه، وذلك من خلال تحسين منظماته المختلفة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. ويعتقد أنه قد آن الأوان لأن تكون هناك مؤسسة بعينها تهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية العالمية الملحة، من خلال أنظمة الأمم المتحدة واقترح لها اسم «مجلس الأمن اقتصادي»، وأن تكون لهذا المجلس شرعية واضحة في اتخاذ قراراته في حدود صلاحياته الاجتماعية والاقتصادية المتفق عليها. ويعلل المؤلف قيام هذا المجلس لأسباب كثيرة ترتكز أساساً على الأمن البشري العالمي. فالقضايا العالمية المعاصرة من فقر وانتشار المخدرات ومرض الإيدز والتفجر السكاني والهجرة العالمية، كلها قضايا لا تستطيع أن تتحكم فيها أمة واحدة منفردة.

فهذه القضايا تتطلب تكاتف الجميع من أجل محاربتها لأنها هي التي سوف ترمي بظلالها على العالم في السنوات المقبلة.

ويختم «محبوب الحق» رائعته هذه برؤية عالمية أكثر روعة، وهو يؤمن بأن شمس الانقسام العالمي قد أفلت وأطل على العالم فجر جديد يجمع فيه العالم اشتاته المبعثرة لمسيرته الطويلة سعياً نحو تحقيق الرفاهية الإنسانية وتقدمها، وذلك لأن مصير الإنسانية يعتمد على خياراتها المتاحة وليس على انتهاز الفرص.

الجنس الأول THE FIRST SEX

«لقد أضحت المرأة في الوقت الحاضر في وضع يمكنها من تغيير العالم اقتصادياً واجتماعياً بفضل مواهبها الطبيعية وقدراتها الفريدة»

تأليف: هيلين فيشر
الناشر: راندوم هاوس – نيويورك (1999)، 378 صفحة
مراجعة: حسين فهيم *

نبذة عن الكتاب

نشرت مؤسسة «Random House»، الشهيرة بإصدار المؤلفات الأكاديمية المتميزة، كتاب «هيلين فيشر»، أستاذة الأنثروبولوجيا بجامعة «روتجرز» الأمريكية. بعنوان رئيس: «الجنس الأول»، وبتوضيح فرعي لموضوع الكتاب عن الكيفية التي يمكن لمواهب النساء الطبيعية من تغيير العالم، جاء صدور هذا الكتاب متسقا مع ما يدور حاليا في الدوائر الأكاديمية الأمريكية من حوار مجدّد حول الثقافة والطبيعة، ودورهما في تشكيل العقل البشري وتوجيه سلوك الأفراد من الذكور والإناث. ليس هذا فحسب، بل إن فكر ما بعد الحداثة النقدي جنباً إلى جنب مع دعاوى الحركات النسائية السياسية ومواقفها المناهضة لسيطرة الذكور على إدارة شئون العالم وتشكيل ثقافة العصر الجديد قد طرحا على الساحة الفكرية والعملية الحاجة إلى إعادة النظر في كثير من المقولات التقليدية والمعتقدات الراسخة عن المرأة، والعمل على دحضها بالشواهد التاريخية ونتائج البحوث العلمية من مختلف تخصصات العلوم الطبيعية والاجتماعية.

صدر الكتاب في غلاف سميك متضمنا 378 صفحة من الحجم العادي، ومحتويا على أحد عشر فصلاً إلى جانب المقدمة. تضمن الكتاب أيضاً جزءاً خاصا بالإحالات متبوعاً بفهرس للأعلام والموضوعات. وبالنسبة لقائمة المراجع التي

* أستاذ (Professor) الأنثروبولوجيا American Institute for Professional Training & Development, Inc. – الولايات المتحدة الأمريكية.

احتوت على ما يقرب من 400 مصدر، فلا يسع المُطّلع على هذه القائمة إلا أن يدرك على الفور حداثة المراجع وتنوع تخصصاتها. لقد تضمنت المراجع أبحاثاً وكتباً في علم الأحياء وعلم النفس وعلم الاجتماع والفلسفة، وذلك إلى جانب كثير من المراجع الأنثروبولوجية وبخاصة الدراسات الإثنوجرافية عن المرأة عبر الثقافات.

المرأة: جنس ثان أَمْ أَول؟

في عام 1949 نشرت الأديبة الفرنسية الشهيرة «سيمون دو بوفوار» «Simone de Beauvoir» كتابها الشهير «الجنس الثاني»، الذي يكاد يكون العمل المُلهم للحركات النسائية الداعية للمساواة الكاملة بين الرجل والمرأة، والتي سرعان ما قويت وشاعت عالمياً في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، كما وجدت لها أتباعاً وأنصاراً في الحقل الأكاديمي والأعمال الأدبية والفنون. وفي عام 1999، أي بعد خمسين عاما من صدور كتاب «دو بوفوار»، تنشر الأمريكية «هيلين فيشر» كتاباً بعنوان: «الجنس الأول»، لتقول فيه إن «دو بوفوار» كانت مُحقة في تلك التسمية، كما كانت صائبة أيضاً في صياغة عبارتها الشهيرة التي تقول فيها: «إن المرأة لا تولد امرأة، وإنما تصبح امرأة»، بمعنى أن المجتمع والثقافة هما اللذان يصنعان ويشكلان المرأة أساساً وليس بيولوجيتها. فلقد عكست «دو بوفوار» فكر عصرها الذي كان يرى في الثقافة والتنشئة الاجتماعية الأساس في جعل الذكر رجلاً، والأنثى امرأة لا يمكن لها أن تضاهي الرجل، سواء في قدراته العقلية ومواهبه الإبداعية أو في تفوقه البدني.

ولكن بتغير الأحوال خلال النصف الثاني من القرن العشرين بصفة عامة، وبخاصة من حيث اتساع نطاق خروج المرأة إلى العمل وفي مجالات متعددة لم يسبق لها العمل بها، ولما حققته أيضاً من نجاح كبير في أداء المهام المكلفة بها إلى حد التفوق قد أحدث شرخاً كبيراً في الاعتقاد الراسخ بتبعية المرأة للرجل وبثانوية دورها في المجتمع الذي ارتبط تقليديا بالتناسل والحياة المنزلية. ليس هذا فحسب، بل إن الطفرة التي شهدتها العقود الأخيرة من القرن العشرين في مجال الأبحاث البيولوجية قد قوضت بدورها دعائم «الحتمية الثقافية» لتجعل للعوامل البيولوجية أهمية كبيرة ودوراً أساسياً في تشكيل السلوك الإنساني.

وإذا كانت مقولة «التنشئة الثقافية أو الاجتماعية» قد قللت من شأن البيولوجيا فيما سبق، فإن مقولة «السسيوبيولوجيا» الشائعة في الوقت الحاضر تحاول أن

تجمع بين الثقافة والطبيعة. وإذا كانت «سيمون دو بوفوار» قد وصفت المرأة «بالجنس الثاني» من منظور اجتماعي، نجد «هيلين فيشر» تصفها من الناحية البيولوجية البحتة بـ «الجنس الأول».

وتوضح «هيلين فيشر» الخلفية البيولوجية لهذه التسمية بأنه في الأسبوع الثامن من الحمل تقريباً تبدأ عملية تحديد نوع الجنين، فإذا قُدّر له أن يكون ذكراً تتلقى غدته التناسلية صبغيات معينة تحولها إلى خِصْىَ، تلك التي تعمل بفعل هرمونات ذكورية على بناء العضو التناسلي، وفي حالة عدم تلقي غدة الجنين التناسلية أياً من هذه الصبغيات أو الهرمونات يبقى الجنين أنثى، بحيث يعمل فيما بعد هرمون الإستروجين والصبغية السينية (X) على استكمال جهاز الأنثى التناسلي. وبهذا التحديد لنوع الجنين تبدأ عملية توافق التركيبة المخية وفقا لكل نوع، وعلى هذا الأساس ترى «هيلين فيشر» أن الجنين في البدء يكون أنثى، ومن ثم «الجنس الأول» في حقيقة الأمر، إذ إنه لكي يصبح ذكراً لا بد له من إضافة صبغية من نوع آخر، وهي الصبغية الصادية (Y) إلى جانب الصبغية السينية الموجودة لديه أصلا وقدر من الهرمونات الذكورية أيضاً.

مواهب النساء الطبيعية وتغيير العالم

تضمنت فصول الكتاب كثيراً من مواهب النساء الطبيعية، إلا أننا ننقل للقارىء بعضها فيما يلي: بادىء ذي بدء تصف «هيلين فيشر» عقل المرأة أو طبيعة تفكيرها بأنه شبيه بخيوط العنكبوت أو نسيجه، ولذا فقد أطلقت عليه مصطلح «التفكير الشبكي» (Web Thinking). لقد قصدت «فيشر» بذلك أن تفكير المرأة يتضمن غالباً وفي الوقت نفسه أموراً كثيرةً ومتشابكةً، في حين أن تفكير الرجل غالباً ما يكون خطياً (Linear). وترى «فيشر» أن طبيعة تفكير المرأة يلائم كثيراً مجالات العمل في المؤسسات الكبرى للتجارة أو الخدمات أو إدارة الأعمال، وهي مجالات تتسع آفاقها وتتزايد أعدادها محلياً وعالمياً، وإلى جانب عقل المرأة، ترى «فيشر» أن لمشاعر المرأة الطبيعية أيضا صفات تفتح لها مجالات كثيرة للمشاركة إيجابيا في خدمة المجتمع والارتقاء بنوعية الحياة، إن تميز النساء مثلا بتدفق مشاعرهن الطبيعية للرعاية ومسئولياتها يجعلهن في موقع أكثر فاعلية من الرجال في مجالات الخدمات التعليمية (وبخاصة للصغار) وكذلك الرعاية الصحية.

هذا وتتصف المرأة بمواهب طبيعية أخرى، إذ لديها قدرة كلامية وإقناعية

تفوق معظم الرجال، وإلى جانب سرعة بدهية المرأة، فهي قادرة أيضاً على قراءة ما تنم به تعبيرات الوجه ولغة البدن. والمرأة بصفة عامة كما أوضحت الدراسات النفسية والاجتماعية المقارنة، لديها قدرة تفوق الرجل في الجمع بين التفكير في عدة أمور وأداء مختلف الأعمال في الوقت نفسه ودون إخلال، والمرأة أيضاً تميل أكثر من الرجل إلى التخطيط البعيد المدى، وتفضيل التعاون على الاستئثار، والتصالح على التحدي. لقد وجدت «هيلين فيشر» في هذه الصفات وغيرها إمكانية كبيرة لدور جديد وفعال للمرأة في مجالات العمل السياسي والتفاوض وإبرام الصفقات التجارية. وجملة القول، في رأيها، إنه بسبب ما شهده الربع الأخير من القرن العشرين من انفتاح سوق العمل للمرأة خارج المنزل، وإنه من المتوقع حدوث زيادة مطردة في أعداد النساء العاملات محليا وعالميا في العقود المقبلة، فإن عالم اليوم الذي يئن في الوقت الحاضر من مشكلات كثيرة سوف يشهد تغييراً ملموساً ولا شك إذا تمت له الاستفادة من مواهب النساء الطبيعية التي طال أمد إغفالها عبر العصور والتي أكدتها في الوقت الحاضر الدراسات العلمية، كما برهن عليها الواقع المعاش من شواهد نجاح المرأة وتفوقها. وتؤكد «هيلين فيشر» أنه إذا كان للنساء مواهب طبيعية فريدة، فإن للرجال أيضاً مواهبهم وقدراتهم الخاصة، ولذا فإن أطروحتها يجب ألا تُفهم على أنها دعوة إلى إعطاء المرأة زمام الأمور الحياتية كلها، وإنما هي نظرة إلى مجتمع المستقبل في إطار العمل المشترك بين الرجل والمرأة. وبهذا يكون كتاب «الجنس الأول» قد قدم للقارىء نتائج الأبحاث العلمية المتنوعة التي توضح ما لدى النساء من مواهب طبيعية وقدرات فريدة، وكان هدفه الأساسي هو الدعوة للشراكة بين الرجال والنساء لتغيير العالم على نحو أفضل، وذلك بحسن استخدام كل نوع لمواهبه الطبيعية الفريدة، وباقتناعه بوجود الآخر وحاجته إليه.

تعليق

حَظي كتاب «الجنس الأول» لـ «هيلين فيشر» بتعليقات كثيرة في الصفحات الثقافية لكبرى الجرائد اليومية، كما أقبل على شرائه أعداد غفيرة من القراء من مختلف التخصصات الأكاديمية والمهن وفق تقرير الناشر، ففي تعليق لجريدة «نيويورك تايمز» وصفت الكتاب بأنه «عمل رائع وممتع للقراءة». وفي حوار مع «هيلين فيشر» نشرته إحدى دور بيع الكتب الشهيرة (Barnes & Noble)، أوضحت أن ما وجه لكتابها من بعض القراء على أنه عمل أُعد خصيصاً لخدمة قضية الحركة النسائية التحررية، أمر غير صحيح البتة. وجاء في ردها أن كتابها عِلْمي أساساً

وليس له أهداف سياسية مطلقاً، وأنها تعتقد أن ازدهار دور المرأة في المجتمع لا يعني بالضرورة انحسار دور الرجل أو التقليل من شأنه بأي حال. وفي سؤال آخر عن دعوة «فيشر» لدور نسائي أكثر شمولاً وأعمق فاعلية في إدارة شئون الحياة الإنسانية وما قد يترتب على ذلك من آثار سيئة على الأسرة والمجتمع، أوضحت أن تغييرات كثيرة من المتوقع أن تحدث ولا شك في العلاقات الأسرية والجنسية بين الرجل والمرأة نتيجة القوة الاقتصادية المتزايدة التي سوف تكتسبها المرأة بحصولها على الدخل المادي من عملها، وما يتبع ذلك من تحول في مكانتها ودورها داخل الأسرة وخارجها على حد سواء إلا أنه يجب أيضاً أن يُؤخذ في الاعتبار انعكاسات التطورات الجارية وتأثيراتها في مجال الاتصال والمعلومات وتكنولوجيا «السايبر».

وإضافة إلى ما تقدم ذكره، تلقت «هيلين فيشر» نقداً كبيراً بالنسبة لنظرتها التفاؤلية في إمكان قيام مجتمع تتساوى فيه النساء والرجال على أساس حُسن استخدام المواهب الطبيعية والقدرات الخاصة لكل منهما، إذ إن هذا الأمر صَعبُ التحقيق لأن الطبيعة ذاتها قد جعلت من الرجال السيد والحاكم. وفي هذا الإطار، نشر عدد من أساتذة الأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع عدداً من المقالات (والكتب أيضاً) التي تحاول بدورها تقديم الشواهد التاريخية ونتائج الأبحاث العلمية التي تُوثق هذا الرأي. وأيا كان الرأي، يعد هذا الكتاب - في رأينا - عملاً مفيداً جداً من حيث غزارة مادته العلمية المستمدة من تخصصات متعددة. ويفصح الكتاب أيضاً عن براعة مؤلفته في عرضها لهذه المادة بأسلوب مبسط وسلس يمكن للقارئ العام متابعته والاستفادة مما تضمنه من معلومات.

أما بصدد مسألة من يحكم؟، أو من يكون له السلطة والتميز؟ وأيضاً هذا السؤال المتكرر عن أيهما له التأثير الأكبر في السلوك الإنساني للذكور والإناث، الطبيعة أم الثقافة؟ فهذه جميعها أمور سوف تظل محل جدل ونقاش مستمر انعكاساً لفكر كل عصر ومقتضياته.

سياسة

الحركات الإسلامية والديمقراطية

مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999

مراجعة: خليل حيدر*

استجد خلال العقدين الأخيرين من التطورات السياسية ما ضاعف اهتمام القارىء العربي بالعلاقة بين الحركات الإسلامية والديمقراطية، إذ تزايد نمو هذه الأحزاب والجماعات في سائر أنحاء العالم العربي والإسلامي بل في البلدان الغربية كذلك، وتحول «الإسلام السياسي» كما سماه بعض الباحثين، أو «الأصولية الإسلامية»، كما سماها آخرون، إلى تيار سياسي واسع الشعبية، شديد التأثير في كثير من هذه البلدان، مما زاد معه بروز أفكارها ومواقفها السياسية ومنها بالطبع موقفها من الديمقراطية.

وشهدت هذه السنوات كذلك وصول بعض هذه الجماعات إلى السلطة أو كادت في بعض الأقطار الإسلامية، مثل إيران وأفغانستان والسودان والجزائر وتركيا، أو ازداد اشتراكها في المجالس البرلمانية، كما في الكويت والأردن واليمن ومصر ولبنان وتركيا، مما سلط المزيد من الأضواء على موقف «الإسلام السياسي» من المبادىء الديمقراطية والتعددية والحريات وحقوق المرأة ومكانة الأقليات في الدولة الإسلامية ومصير المعارضة وشكل الدستور والسلطات في هذا النظام المقبل، وغير ذلك من الاهتمامات.

ومما زاد اهتمام العرب والمسلمين، وربما كل المراقبين الدوليين، بموقف الحركات الإسلامية من الديمقراطية، هذا الانهيار المفاجىء الذي أصاب الاتحاد السوفييتي والمعسكر الاشتراكي والأنظمة الشمولية، فغدت البلدان الغربية بنهجها الديمقراطي الليبرالي سيدة الموقف على الصعيد الدولي سياسياً واقتصادياً وثقافياً،

* كاتب ومفكر كويتي متخصص في الفكر الحركي الإسلامي.

فعمت دول العالم سياسة الاقتصاد الحر والخصخصة، وضرورة تبني فلسفة الأسواق المفتوحة والشفافية الإدارية والعلنية السياسية، وغير ذلك مما يرافق كل هذا من ليبرالية سياسية. وكان رد الإسلاميين ونقادهم المعارضين كذلك، الانكباب على التأليف والتصنيف ومناقشة كل صغيرة وكبيرة في الفكر السياسي الإسلامي عموماً، وعناصر الإدارة السياسية والشورى وحقوق المعارضة والاختلاف على وجه الخصوص.

ولم يتوقف إصدار الكتب السياسية والبحوث عن فكر الإسلاميين وجماعاتهم على مفكري الحركة ومعارضيهم بل سرعان ما عقدت الندوات وأقيمت المحاضرات وتجمعت الدراسات وتنوعت الحوارات، فتراكم إثر ذلك قدر عظيم من البحوث والكتب والمقالات حول مجمل توجهات الإسلاميين، وفي مقدمتها بلا شك موقفهم من الديمقراطية.

الإسلام يُظلم مرتين

أصدر «مركز دراسات الوحدة العربية» كثيراً من الأعمال، وإن لم يكن كثير منها عن الحركات الإسلامية. من هذه الكتب: «الدين في المجتمع العربي»، 1990، و«الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي»، 1987، و«التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية»، للدكتور حيدر إبراهيم، و«الحركات الإسلامية والديمقراطية»، وهو الكتاب الذي نعرض له هنا.

يجمع الكتاب 16 دراسة متفاوتة الأهمية نشرت كلها على امتداد التسعينيات في مجلة المركز المعروفة «المستقبل العربي»، مع مقدمة عامة للأستاذ مجدي حماد. وقد عمد المحرر إلى ترتيب هذه المقالات والدراسات في فصول وأبواب. ويدور الباب أو القسم الأول حول العلاقة بين «الإسلام والسياسة»، والثاني يتضمن مجموعة من الدراسات التطبيقية للحركات السياسية الإسلامية، أما الثالث فيحوي الدراسات التي تهدف إلى استشراف مستقبل الحركات الإسلامية السياسية.

يتكون جسم الدراسات من مقالات كتبها الأساتذة: فهمي هويدي، وعبدالإله بلقزيز، وبرهان غليون، وعبدالله النفيسي، وعبداللطيف الهرماسي، ونيفين عبدالمنعم مسعد، وزكي أحمد وآخرون.

ويرى «فهمي هويدي» أن الإسلام يُظلم مرتين: «مرة عندما يقارن بالديمقراطية، ومرة عندما يقال إنه ضد الديمقراطية، إذ المقارنة بين الاثنين خاطئة».

ويرى «هويدي» «أن للإسلام مشروعه الحضاري الخاص، بينما الديمقراطية جزء من مشروع حضاري مغاير». ولكن «هذا الاختلاف لا ينبغي أن يحمل بمعنى التضاد أو الخصومة، حيث يظل مجال الاتفاق قائماً في بعض القيم الأساسية والمثل العليا، لكنه ينبغي أن يفهم في إطار التنوع والتميز».

وينتقد «هويدي» الديمقراطية الغربية ولكنه يقبلها بوصفها «أفضل ما هو متاح»، ثم ينتقل إلى الحديث عن الـ «سبع ركائز للدولة الإسلامية»، وهي: الولاية للأمة، والمجتمع مكلف ومسئول، والحرية حق للجميع، والمساواة بين الناس من الأصول، والآخر – المختلف – له شرعيته، والظلم محرم ومقاومته واجبه، وأخيراً القانون فوق الجميع. ويرى «هويدي» أن الشورى ينبغي أن تكون ملزمة للحاكم، ويدعو للتمييز بين أهل الشورى: وهم أهل الرأي في الأمة، وأهل الاجتهاد؛ وهم الفقهاء.

والأمة رقيبة على الحاكم ولها «حق خلعه». ولكن «هويدي» مثل غيره من الباحثين الإسلاميين، لا يلتفت كثيراً إلى نتائج الصراع السياسي الذي قد يرافق هذا الإجراء الشديد التعقيد.

وتستند دراسة «هويدي» إلى أعمال «توفيق الشاوي» «فقه الشورى والاستشارة»، و«محمد ضياء الريس» «النظريات السياسية الإسلامية»، وفتاوى «د. يوسف القرضاوي».

ويورد «هويدي» في بحثه اقتباسين مهمين لبعض كبار الإسلاميين في معارضة الديمقراطية؛ فـ «المودودي» يرى أن الديمقراطية «ليست من الإسلام في شيء».

و«محمد ضياء الدين الريِّس»، أستاذ التاريخ في كلية دار العلوم الذي ناقش في كتابه المذكور عام 1952، قبيل الثورة المصرية، باستفاضة نقاط الالتقاء والاختلاف بين الإسلام والديمقراطية، وتوصل إلى «أن ثمة أوجهاً للاتفاق كثيرة بين الإسلام والديمقراطية، لكن أوجه الاختلاف أكبر».

ويرى «د. الريس»، كما ينقل الأستاذ «هويدي»، أن الديمقراطية تختلف عن الشورى في ثلاثة أمور:

الأمر الأول أن «الأمة» في عالم الغرب شعب محصور في حدود جغرافية، والإسلام ليس كذلك، فالأمة تقوم وحدتها على العقيدة.

الأمر الثاني أن أهداف الديمقراطية الغربية أغراض دنيوية مادية، أما أغراض النظام الإسلامي فتشمل إلى جانب الأغراض الدنيوية أغراضاً روحية، «بل إن الأغراض الروحية هي الأولى وهي الأساس».

أما الأمر الثالث فهو أن سلطة الأمة في الديمقراطية الغربية مطلقة في حين أن السلطة في الإسلام مقيدة بالشريعة.

وقد انعكس هذا الرفض في موقف «الجماعة الإسلامية» في مصر، حيث اعتبرت الجماعة «أن الديمقراطية على النقيض من الإسلام»، و«أن سيادة الشعب تتعارض مع حاكمية الله»، و«أن اعتبار الشعب مصدر السلطة والتشريع هو نوع من الجاهلية».

ويقول «هويدي» إن مثل هذا الكلام «يمثل شذوذاً على الخطاب الإسلامي العام». ولكن «هويدي» على الرغم من استغرابه من الحجم الإعلامي الهائل لمثل هذه الاتجاهات، يرى أن هذه الشريحة من الشباب الإسلامي «انطلقت من الغضب والاحتجاج، وانتهت إلى رفض الديمقراطية وخصامها، تخوفاً من ذاتها وليس من المشروع الحضاري الذي تمثله».

ويختتم «هويدي» بحثه باستعراض مجموعة من فتاوى الشيخ «يوسف القرضاوي» واجتهاداته، ومنها: «أن الذي يتأمل جوهر الديمقراطية يجد أنه من صميم الإسلام».

الحركات أصبحت معتدلة

ولا يخلو بحث الأستاذ «هويدي» ومصادره من النقاط التي تثير الاعتراض والجدل. فهو مثلاً يُعدُّ التطور الهائل في وسائل الإعلام في الغرب إضعافاً لفكرة «سيادة الشعب»، يستدعي «إعادة النظر في كثير من مسلمات الآلية الديمقراطية». ولكن مثل هذا التطور لا يمس في الواقع جوهر الديمقراطية وممارستها، وهو يدافع عن حرية الاعتقاد وحرية القول في المجتمع الإسلامي بشرط «ألا يكون الرأي طعناً في الدين أو خروجاً عليه، حيث يعد ذلك انتهاكاً لنظام الدولة».

والمشكلة هنا بالطبع هي تحديد «الطعن في الدين» و«الخروج عليه» وتعريفهما بالنسبة للآراء والأفكار وحتى الاجتهادات الدينية العصرية أحياناً.

ويبرز الأستاذ «هويدي» الآراء الداعية إلى عزل السلطان الظالم من بين اجتهادات فقهاء الإسلام، ولكنه يهمل تلك الداعية إلى الصبر على ظلمهم وعدم

الانسياق وراء الفتن، ومن هؤلاء فقيه السلفية الكبير «أحمد بن تيمية» القائل: «ستون سنة مع إمام جائر خير من ليلة واحدة بلا إمام».

ويتضمن الكتاب دراستين للباحث السعودي «زكي أحمد»: الأولى بعنوان: «الديمقراطية في الخطاب الإسلامي الحديث والمعاصر»، وينتهي فيها إلى أن موقف الإسلاميين من الديمقراطية قد شهد تطوراً ملحوظاً، «فإن التيار الغالب في الوقت الحاضر هو الذي يتعامل بإيجابية مع المسألة الديمقراطية، وإن الفهم الإسلامي للديمقراطية يلحظ فيها هويتها العربية والإسلامية بعيداً عن رواسب العلمانية والثقافة الأوروبية».

أما دراسته الثانية فهي في الباب الثاني من الكتاب وبعنوان: «تحولات ومتغيرات الحركة الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الأخير». وبعد إلقاء نظرة تحليلية على كثير من الحركات الإسلامية يصل إلى استنتاج يقول فيه: إن «الحركات الإسلامية في أغلبها اليوم هي أقرب إلى الاعتدال منه إلى التشدد، وإلى المرونة منه إلى التصلب، وإلى الواقعية منه إلى الثورية، يرافق ذلك دعوات كثيرة نحو ترشيد الحركة الإسلامية والصحوة الإسلامية باتجاه الاعتدال والوسطية».

وعلى الرغم من غموض هذه الأوصاف والتقويمات ونسبيتها مثل «المرونة» و«الواقعية»، فإنه ليس من الواضح حقاً إن كان مثل هذا التحول المتسم بالنضج لدى الحركات الإسلامية قناعات مبدئية أو مواقف تكتيكية مؤقتة.

ويدرس أستاذ العلوم السياسية المشارك في الجامعة الإسلامية في ماليزيا «لؤي صافي» «الدولة الإسلامية بين الإطلاق المبدئي والتقييد النمونجي». ويشير الباحث إلى خطأ شائع وهو الخلط بين وظائف الأمة الإسلامية ووظائف الدولة الإسلامية. فـ «الدولة الإسلامية ليست مؤسسة متخصصة في قضايا الجماعة المسلمة فحسب، لكنها نظام سياسي عام قائم على مبادئ الشريعة الإسلامية وملتزم بأمن مواطنيه ورعاياه وسلامتهم ورفاههم على اختلاف دياناتهم».

ويكتشف «عبدالإله بلقزيز» مفارقات في الجدل الدائر حول إشكالية الدين والسياسة بين العلمانيين والأصوليين. «يتحدث الأولون عن العلمانية وعن وجوب إقرار نظامها وكأننا نعيش في كنف الدولة الدينية على غرار دولة الكنيسة التي أوجبت قيام نقيضها في أوروبا النهضة، ويتحدث الأخيرون عن وجوب إخضاع

الدولة للدين وإقامتها على أركان الشريعة، وكأننا أمام دولة علمانية حقيقية على غرار الدولة الحديثة في أوروبا».

ويلفت الباحث أنظار القراء إلى غياب التشريعات السياسية في القرآن الكريم. فـ «على ما يحفل به النص القرآني من تشريعات مختلفة للاجتماع الإسلامي، في سائر تجلياته تقريباً، فإننا لا نعثر على شيء من ذلك فيما يختص بحقل المعاملات السياسية، إذ نلاحظ غياباً للتشريع في المجال السياسي». فما خلا النص: ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾. [الشورى: 38] والأمر القرآني: ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾ [آل عمران: 159]، لا نجد ثمة نصوصاً تقطع بشكل النظام السياسي، أو بطبيعته، أو بالعلاقات فيه بين الحكام والمحكومين». إلا أن مع غياب النصوص، يرى الباحث، فتح باب الاجتهاد والتنظير. كما «يعوض عن غياب هذا التشريع القرآني للمجال السياسي الجهد النبوي الفعال في إرساء أسس دولة للمسلمين».

دستور حسن البنا

أما دراسة الأستاذ «برهان غليون» «الإسلام وأزمة علاقات السلطة الاجتماعية» فهي مجرد محاولة لاعتصار ما يمكن من الاتجاهات الشعبية من الاتجاه الديني والإسلام السياسي. ونراه في أواسط دراسته يتساءل ببراءة: «لماذا لم نستطع نحن المسلمين أو المنتمين إلى المجتمعات الإسلامية أن ننجح في تجديد الفكر الإسلامي وبث الحياة والحركة في رؤيتنا وفهمنا للإسلام».

ونحن نعلم جيداً بعد تجارب مريرة في دول إسلامية كثيرة، مصير من يدخل هذا المجال من الكتاب والمفكرين في العالم العربي والإسلامي!

ويسلط «د. عبدالله النفيسي» الأضواء على «الفكر الحركي للتيارات الإسلامية»، فيتحدث عن مشروع الدولة لدى «حزب التحرير»، وهو حزب يرى أن «إنقاذ الأمة إنما يكون بالثورة الفكرية». ولكن «د. النفيسي» لا يدرس ولا يعرض شيئاً من مواقف هذا الحزب من قضية الديمقراطية والتعددية بل إن حزب التحرير، كما ينقل الباحث عن مؤسس الحركة «تقي الدين النبهاني»، يرى في تعدد الجماعات الإسلامية «خطراً عظيماً على الإسلام والمسلمين».

وينتقل الباحث إلى الإخوان المسلمين، جماعة «الإصلاح الاجتماعي المتكامل» كما يصفهم، ويستعرض بعض أطروحات «حسن البنا» و«الهضيبي» و«سيد قطب» و«سعيد حوى» (من سوريا)، ويُعِدُّ «د. النفيسي» هذا الأخير «أحد كبار مفكري الجماعة في بلاد الشام».

ومن الاقتباسات المهمة ذات الدلالة في موقف الإخوان من الدساتير والديمقراطية ما جاء في رسالة «حسن البنا» «مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي». ويورد «النفيسي» فقرة تقول: «ولا يرى البنا تعارضاً بين الدساتير الوضعية والإسلام إذا كانت تلك الدساتير تعترف بسيادة الشريعة الإسلامية وقصور العقل البشري».

وهنا أيضاً لا يقوم «د. النفيسي» بدراسة موقف الإخوان من الديمقراطية، حيث إن البحث في أصله لم يعد لهذا الغرض عندما نشر عام 1994.

المرشد دائماً على صواب

وتشمل دراسة «د. النفيسي» كذلك «تنظيم الجهاد» و«حزب الدعوة». ويرى أن الأول تنظيم قام على «نظرية الاقتحام» والثاني حاول «استنساخ سيناريو الثورة الإيرانية». وهنا أيضاً، وربما للسبب نفسه، لا نجد تفاصيل تذكر عن مواقف الحزبين من الديمقراطية.

ومن بحوث الكتاب الجيدة دراسة مطولة للأستاذة «نيفين عبدالمنعم مسعد»، تقارن فيها بين جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر وجماعة الإخوان المسلمين في الأردن. إلا أنها نشرت قبل فترة طويلة، عام 1991، ولا تغطي التطورات الرئيسة اللاحقة. وقد لفتت نظري عبارة ساخرة، مؤثرة، تستحق التأمل عن أسباب البطالة بين الشباب في الجزائر والأردن. ومنها النزوح المستمر من الريف و«نظام تعليمي مشوه يقذف إلى المجتمع ليس فقط بأكثر مما يحتاج [المجتمع]، ولكن، وهذا هو الأهم، بغير من يحتاج».

وينكب الباحث المصري «محمد سعد أبو عامود» في دراسته القيمة على «البناء التنظيمي لجماعات الإسلام السياسي في الوطن العربي وأثره في السلوك السياسي لهذه الجماعات – مصر بوصفها حالة للدراسة». وهي أيضاً مثل الدراسة السابقة، ظهرت أول ما ظهرت في مجلة «المستقبل العربي» في يناير 1991.

ويدرس «أبو عامود» أسلوب تجنيد الأعضاء في جماعات الإسلام السياسي المختلفة (الإخوان، وحزب التحرير [جماعة صالح سرية]، وجماعة المسلمين [بزعامة شكري مصطفى]، وتنظيم الجهاد.

وتجسد آراء الشيخ عمر التلمساني؛ مرشد جماعة الإخوان المسلمين آنذاك، وهي الحركة الأقدم والأكثر اعتدالاً فيما يفترض، الفجوة الواسعة بين توجهات هذا الحزب والقيم الديمقراطية.

فهو يقول في مقابلة منشورة في مجلة المصور، 1982/1/22 عن علاقة الإخوان بمرشدهم العام ما يلي: «الأخ المسلم... إذا بايع رئيس الجماعة، فهو لا يبايع إنساناً بالذات، ولكنه يبايع الله سبحانه وتعالى على الوفاء مخلصاً في العمل الذي أراد أن يسهم فيه... نحن أميل إلى الثقة في كلام مرشدنا عن أي شخص آخر، نعتقد دائماً أنه على صواب إلا إذا حاد فنقول له إنك لست مرشداً».

ويختتم الباحث دراسته بالقول بأن «عنف جماعات الإسلام السياسي يرجع أساساً إلى البنية الفكرية والتنظيمية لهذه الجماعات، وإن كنا لا نسقط أثر عنف الحكومات العربية في مواجهتها».

خطأ شائع

ومن الملاحظات القيمة في دراسة «عبداللطيف الهرماسي»، أستاذ علم الاجتماع في تونس عن «الحركات الإسلامية في المغرب العربي»، إشارته إلى «خطأ شائع» في العالم العربي، عندما تعدُّ أجهزة الإعلام الإسلاميين وحدهم من يخلط الدين بالسياسة، أو يحاول توظيف الدين في العمل السياسي. «فالواقع أن هذه الممارسة تشمل أطرافاً كثيرة أخرى، في مقدمتها الأنظمة السياسية القائمة التي تعمل على احتكار إدارة الحقل الديني ومراقبة الخطاب الديني وتوجيه مضمونه بما يخدم دعم شرعيتها».

ودراسة الباحث «الهرماسي» تشمل بعض «الجداول» التي تقارن مواقف الأحزاب الإسلامية في تونس والجزائر، وتطور مواقفها من قضايا تطبيق الشريعة وقانون الأحوال الشخصية وتعدد الزوجات والاختلاط وتعليم المرأة والديمقراطية.

ويقارن الباحث الحركة الإسلامية التونسية بالجزائرية، فيلاحظ المزيد من الواقعية والدنيوية لدى التونسيين، حيث «التعبير الفكري والسياسي ذو الصيغة السلفية عن المقاومة [ضد الاستعمار الفرنسي] كان أضعف مما عرفته الجزائر والمغرب». ويعزو «الهرماسي» السبب في هذا الاختلاف إلى أن الحركة الوطنية التونسية منذ الثلاثينيات تزعمتها قيادات ذات توجهات حداثية وعلمانية في قسم كبير منها. وقد أزاحت هذه النخبة بعد الاستقلال كل منافسيها، ومارست سياسة تحديث شاملة طالت الاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والأخلاق والتربية والتعليم.

هتلر العرب الإصلاحي

يحتوي القسم الثالث من الكتاب على مجموعة أخرى من الدراسات تختتم الكتاب، وهي على وجه العموم أضعف دراسات الكتاب، وأكثرها ميلاً للتوجيه السياسي الصحفي.

من هذه الدراسات «ثلاثة أزمنة في مشروع النهضة العربية والإسلامية»، وكان قد نشر أصلاً عام 1989، لأستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية «وجيه كوثراني».

حيث وجدت في بحثه إشارة ذات مغزى في قدم أزمة الديمقراطية العربية، حيث يشير الباحث إلى الأديب اللبناني، منشىء مجلة «المقطم» في القاهرة، وكذلك «المقتطف»، «فارس نمر» (1856-1951) الذي «كان يدعو إلى الاحتلال الأجنبي بوصفه طريقاً منقذاً من الاستبداد الفردي السلطاني، وبوصفه شرطاً لإقامة النظام الديمقراطي الجديد».

ويدرس باحث عربي من سوريا، الأستاذ «علي نوح» الظاهرة الإسلامية متسائلاً في العنوان «العرب: في صحوة إسلامية أم انتكاسة مجتمعية؟».

وبعد عشرين صفحة، يختتم الدراسة متشائماً:

«إن منطق الأمانة العلمية يتطلب الإقرار بأننا نعيش حالة تشتت وضياع، ولا مجال للحديث عن الصحوة، ولا سيما إذا كان قاموس اللغة العربية قد ربط الصحوة بالنهضة».

ويدرس الباحث المغربي «أحمد المنوني منون» «المستقبل العربي بين الأصولية واليسار» في دراسة قصيرة يختتمها بالتهجم على الديمقراطية: «إن اعتماد النهج الديمقراطي، مثلاً، لتجنيب قادتنا الأخطاء في المستقبل، كما أعلنه كثير من الباحثين، نوع من الخبط والضلال».

وفيما يتوقع الأستاذ «منون» أن يكون «هتلر العرب ديمقراطياً، فيدخل العقلنة والحرية من حيث لا نحتسب ومن حيث يصبح تيارها جارفاً... كما حدث في تركيا مصطفى كمال»، يقدم «برهان زريق»، محام من سوريا، رؤيته، في نهاية دراسات الكتاب، «حول نظرية عامة تقدمية للدين: قراءة في الفكر الناصري».

وعلى الرغم من الهيكل التبشيري للمقال – الدراسة، والتوجهات الناصرية للكاتب، فإنها لا تخلو من الأفكار والاقتباسات المهمة، ويرى الأستاذ «زريق» أن تحويل الشريعة الإسلامية إلى قانون أمر لم يكن وارداً في تاريخ المجتمع الإسلامي منذ مراحله الأولى سوى في عهد العثمانيين والصفويين.

ويضيف محذراً من أن «رفع شعار تطبيق الشريعة ينقل السلطة الدينية من يد المجتمع ليضعها في يد الدولة، وهو ما يجعلها أكثر قدرة على القمع والقسر».

ملاحظات في مجال التقويم

لنا بعد هذا العرض السريع لأبرز محتويات كتاب «الحركات الإسلامية والديمقراطية» بعض الملاحظات منها:

1 – كثير من دراسات الكتاب، إن لم نقل معظمها، بعيدة في الواقع عن العنوان الذي يجمعها، فهي مجرد بحوث ومقالات كتبها أصحابها في جوانب عامة أو خاصة من الحركات الإسلامية ولم يكن هدفهم الأساسي معالجة محور الإسلام والديمقراطية.

2 – بسبب انقضاء فترة طويلة تمتد عقداً كاملاً على كتابة كثير من الدراسات، فالكتاب في حاجة إلى مقدمة تغطي هذه الفترة الزمنية التي شهدت كثيراً من التطورات المهمة والمستجدات.

3 – لم يتضمن الكتاب أي محاولة لدراسة واقع الدولة الإسلامية العقائدية، أو «النظام الإسلامي»، إذا قامت في أي دولة عربية أو غير عربية في عصرنا الحاضر، وكيفية عمل أجهزة هذه الدولة وتعاملها مع مشكلات العلاقات المحلية والدولية، واحتكاك المصالح الاجتماعية، والتوازن بين عقائدية الدولة وحجم الحريات السياسية والفكرية والاجتماعية، وطبيعة سلوك النخبة الإسلامية الحاكمة وما قد ينشب بينها من خلافات وصراعات سياسية ومصلحية وفكرية.

كما لم تتناول هذه الدراسات مشكلات القمع والاستخبارات والموقف من المعارضة، وكلها مشكلات لا مفر من نشوبها في أي نظام عقائدي كما رأينا في التجارب الماركسية والفاشية والإسلامية.

4 – حاول الأستاذ «مجدي حماد» جهده في أن يكتب مقدمة تمهيدية، ولكن القارىء، لسبب ما، يشعر بأن المقدمة ليست للكتاب بقدر ما هي مفروضة عليه، تحاول مزج العروبة بالإسلام والشورى بالعلمانية، والخروج بالتوفيقية السياسية نفسها التي تتعرض لنقد الليبراليين والعلمانيين العرب، وتجابه بثورة الشارع الإسلامي الأصولي واعتراض مفكريهم.

5 – لم يكترث الدارسون والبحاث إلا فيما ندر بتوجيه أي نقد واضح لأفكار الإسلاميين وتوجهاتهم المعادية للقيم الاجتماعية العصرية والمفاهيم الديمقراطية،

والأسوأ من هذا كما يبدو واضحاً أن كثيراً من كتاب هذه الدراسات، مع كامل الاحترام والتقدير، يعادون، بشكل علني أو مضمر، الديمقراطية الليبرالية، ولا يختلفون أحياناً في عدائهم لها عن الكتاب والدعاة الإسلاميين وإن غلفوا مواقفهم بمظاهر الرصانة الأكاديمية وغموض العبارة، فمنهم المنتمي صراحة إلى التيار الإسلامي الحركي مثل «د. عبدالله النفيسي»، ومنهم من يحاول وضع قدم في الساحة الليبرالية وأخرى في الساحة الإسلامية، مثل الأستاذ «فهمي هويدي»، ومنهم من يعترض على سائر الإسلاميين المعاصرين ويحاول إقامة النظام الإسلامي على الأسس التي قام عليها مجتمع المدينة المنورة في صدر الإسلام، وهذا ما نراه في دراسة «د. لؤي الصافي». ومنهم من هم منحدرون من خلفيات عقائدية وسياسية مختلفة، قومية ويسارية وتقدمية، مثل الأساتذة: «عبدالإله بلقزيز» و«برهان غليون» و«وجيه كوثراني» و«أحمد منون». وبعض هؤلاء قد يرى في الحركة الإسلامية تفجيراً للطاقات الشعبية، وتعبيراً أصيلاً عن إرادة التغيير والبناء، ورفضاً عميقاً للهيمنة الإمبريالية، وتغريب الأمة، وتفشي الروح الاستسلامية وغير ذلك.

ومن المستبعد أن يجد أي منهم في الديمقراطية والليبرالية دواء ناجعاً لهذه الأدواء!

ملفات تركية

■ **تركيا وسوريا**
تاليف: يوسف إبراهيم الجهماني وسالار أوسي
■ **ثرثرة فوق المياه - تركيا وسوريا والعراق**
تاليف: يوسف إبراهيم الجهماني
■ **«أوج آلان» - تركيا والأكراد**
تاليف: يوسف إبراهيم الجهماني
الناشر: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع - الطبعة الأولى (1999).
مراجعة: أحمد الذوادي*

أولا: تركيا وسوريا

ركز هذا الكتاب على العلاقات التركية السورية التي هي جزء من العلاقات التركية العربية، التي يشير الكتاب إلى أن أول اتصال بشأنها تم عام 54 للهجرة، عندما عبر والي خراسان في عصر معاوية بن أبي سفيان نهر جيحون إلى بلاد الترك، أما بدء سيطرة الدولة العثمانية على سوريا فجاء بعد معركة «مرج دابق» التي جرت بالقرب من حلب عام 1516 والتي انتصر فيها الأتراك على المغوليين، واحتلت القوات التركية، على إثرها، الأراضي السورية واستمر احتلالها إلى عام 1917.

وكانت أشد مراحل الاحتلال وطأة على الشعب السوري، بدايات القرن العشرين، وخصوصاً بعد انتصار الاتحاديين النهائي في إسطنبول عام 1912، حيث اشتدت النزعة الطورانية وتفاقمت النظرة العنصرية التركية تجاه الشعوب الأخرى. وأبرز مثال على ذلك مرحلة «جمال باشا».

واختص الفصل الثاني من هذا الكتاب بقضية «لواء الإسكندرون»، تاريخياً

* كاتب من البحرين.

وحاضراً، وكيف أدت الدوائر الاستعمارية الفرنسية والبريطانية دوراً أساسياً في ضمه إلى تركيا بمقتضى اتفاقية «سايكس بيكو» واتفاقية الضم الموقعة بين فرنسا وتركيا بتاريخ 23 يوليو/ تموز 1939 ولم تكن سوريا صاحبة العلاقة المباشرة موقعة على هذه الاتفاقية، في حين كانت اتفاقية ضم الموصل وكركوك إلى العراق موقعة من الأطراف الثلاثة المعنية وهي: بريطانيا المنتدبة والعراق وتركيا. وتبلغ مساحة «لواء الإسكندرون» 4805 أميال مربعة، ويقع على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وفيه أحسن مرفأ طبيعي يقع على هذا الساحل.

وتعرض الكتاب في فصوله الأخرى (الثالث والرابع والخامس) إلى الملفات الساخنة الأخرى بين سوريا وتركيا، مثل ملف المياه والملف الأمني وملف ضريح «سليمان شاه» أحد أجداد العثمانيين الذي تصر تركيا على إبقائه في الأراضي السورية مثل مسمار جحا على الرغم من اضطرار سوريا إلى نقله مرتين بسبب تعرضه لخطر الغرق من إنشاء بحيرات السدود.

لكن الملف الذي استفحل وأدى إلى حدوث أزمة خطرة في العلاقات التركية السورية هو الملف الأمني، وبخاصة فيما يتعلق بحزب العمال الكردستاني وزعيمه عبدالله «أوج آلان»، حيث اتهمت تركيا سوريا بأنها تؤويهما وتقدم لهما المساعدات والمعسكرات التدريبية، حيث يشن حزب العمال الكردستاني الإرهاب ضد تركيا منطلقاً من الأراضي السورية.

وبمبادرة من الرئيس المصري «حسني مبارك» وأخرى من الرئيس الإيراني «محمد خاتمي»، عقد اجتماع أمني بين الطرفين واتفقا على ألا يسمح لأي نشاط يستهدف أمن تركيا واستقرارها انطلاقا من الأراضي السورية، وفي المقابل ألا تسمح تركيا كذلك بأي نشاط يستهدف أمن سوريا واستقرارها انطلاقاً من الأراضي التركية.

واشتملت ملاحق الكتاب على ثلاث وثائق؛ الأولى ملخص تقرير أحد مراكز الدراسات التركية عن العلاقات التركية السورية، والثانية ملخص وثيقة حول موقف هيئة الأركان التركية من سوريا، والثالثة دراسة تاريخية لبطريرك السريان الأرثوذكس عن «لواء الإسكندرون».

ثانياً: ثرثرة فوق المياه (تركيا وسوريا والعراق)

أما الكتاب الثاني فيتناول مشكلة المياه فيما بين تركيا من جهة وكل من سوريا والعراق من جهة أخرى. وعرض المشكلة في سبعة فصول وتمهيد أشار فيه إلى أن «أبرز التحديات وأخطرها تلك التي تواجه الأمة العربية في عقد التسعينيات هي مشكلة المياه» كما جاء في أحد تقارير جامعة الدول العربية.

وفي الفصل الأول يعطي الكتاب معلومات عن نهر الفرات الذي ينبع 88% من مصادره من الأراضي التركية، وتبلغ مساحة حوضي دجلة والفرات مجتمعين 784.5 ألف كيلومتر مربع، يقع 45.8% منه داخل حدود العراق و17% داخل سوريا و28% في تركيا.

وفي الفصول الثلاثة التالية معلومات تفصيلية عن المشروعات المائية المقامة على نهر الفرات من جانب البلدان الثلاثة المتشاطئة: تركيا وسوريا والعراق.

بالإضافة إلى سدي «كيبان» و«قره قاي» التركيين المقامين على سد «الفرات» عامي 1967 و1986، وسعتهما التخزينية نحو 40 مليار متر مكعب، قررت الحكومة التركية إقامة 21 سداً أخرى سعتها التخزينية نحو 186 مليار متر مكعب، أكبرها سد «أتاتورك» الذي تصل سعته التخزينية وحده 50 مليار متر مكعب، فيكون مجموع حجم تخزين السدود التركية أكثر من 90 مليار متر مكعب في مقابل 16 ملياراً لسدي «الثورة» و«تشرين» في سوريا و12 مليار متر مكعب لسدي «الحديثة» و«القادسية» في العراق.

وقد أدى ذلك إلى انخفاض في كمية المياه التي تصل إلى الأراضي العراقية من هذا النهر لتصل إلى 14% بعد أن كانت 44% قبل إقامة السدود التركية، مما يؤثر تأثيراً مباشراً في حياة قرابة 7 ملايين نسمة يقطنون حالياً حوض نهر الفرات ويعتمدون على مياهه في زراعة نحو 1.9 مليون هيكتار من الأراضي.

وركز الفصل الخامس على التعاون التركي – الإسرائيلي في مجال المياه التي تشكل محوراً رئيساً في الفكر الصهيوني، وحسب قول «بيريز» عام 1993: «لو اتفقنا على الأرض ولم نتفق على المياه، فقد نكتشف أنه ليس لدينا اتفاق حقيقي وأن إسرائيل تحتاج إلى الماء أكثر من حاجتها إلى الأرض». وقد طرحت «غولدا مائير» المسألة بشكل أوضح، إذ قالت: «إن التحالف مع تركيا وأثيوبيا يعني أن أكبر نهرين في المنطقة – النيل والفرات – سيكونان في قبضتنا».

وقد عرضت إسرائيل شراء المياه من تركيا بسعر 25 سنتاً للمتر المكعب، وقد اتفقتا على المشاركة الإسرائيلية في مشروع «غاب»، واستقبلت تركيا وفوداً إسرائيلية كثيرة متخصصة في الزراعة والري لتقديم الخبرة في هذا المجال.

ويعرض الفصل السادس أجندة تطور أزمة المياه بين تركيا وسوريا والعراق، ويشير إلى المعاهدات المتعلقة بمسألة المياه فيما بين الأقطار الثلاثة بدءاً بالمعاهدة البريطانية الفرنسية الموقعة في 13 كانون الأول/ يناير 1920، ومعاهدة «لوزان» الموقعة بتاريخ 24 نيسان/ أبريل 1923 التي تلزم تركيا بوجوب إخطار كل من سوريا والعراق عن أي أعمال إنشائية ترغب القيام بها على نهري دجلة والفرات.

ومنذ عام 1991 أخذت تركيا تطرح المقايضة بين المياه التركية وحاجتها للنفط والغاز. وقد عبر رئيس الوزراء التركي عام 1996 عن موقف حكومته بالقول: «مثلما لا تفكر البلدان العربية بتقسيم النفط النابع من أراضيها، فإن تركيا لا تفكر، كذلك، في تقسم المياه التي تنبع من أراضيها».

ويورد الكتاب الموقف الرسمي من أزمة المياه لكل من الأطراف الثلاثة، **فالموقف التركي** يمكن تلخيصه بأن تركيا قد أحاطت سوريا والعراق علماً بكل خطوات بناء سد «أتاتورك» ودعتهما لزيارته. وأن المياه تتدفق بعد فترة الحبس بمعدل 600 متر مكعب/ثانية. وأن «دجلة والفرات ليسا نهرين دوليين، ولذلك ينبغي عدهما مياهاً عابرة للحدود، بالإضافة إلى أنهما ينبعان من التربة التركية ويتغذيان منها، ومبدأ عدم التسبب بأذى واسع النطاق للبلدان المجاورة يجب ألا يفهم بأن على تركيا واجب التخلي عن احتياجاتها لإشباع احتياجات البلدان المجاورة». في حين أن الاتفاقيات الدولية تعرف النهر الدولي بـ «أنه مجرى مياه يفصل بين أراضي دول مختلفة أو يعبرها».

أما ملخص **الموقف السوري** فإنه يتمسك بنص البروتوكول الموقع في تموز/يوليو 1987 الذي نص على تعهد الجانب التركي بإمداد النهر عبر الحدود السورية التركية بأكثر من 500 متر مكعب/ ثانية بوصفه معدلاً سنوياً. وإن تنفيذ مشروع «غاب» قد قلص تدفق المياه عبر نهر الفرات إلى أكثر من الثلث. وأدى إلى عرقلة خطة الأمن الغذائي وضاعف أزمة الطاقة الكهربائية في سوريا بسبب إلغاء مشروع «سد تشرين».

ويتلخص **الموقف العراقي** في أن الحقوق المكتسبة تاريخياً لسوريا، ومن ثم

للعراق أن يكون تدفق المياه عبر الحدود السورية التركية بمعدل 800 متر مكعب/ ثانية. وقد تضرر العراق خلال فترة الإغلاق من جراء تدفق المياه بمعدلات منخفضة، مما أدى إلى ظهور الملوحة في المياه، كما أنه متضرر من البروتوكول الموقع بين سوريا وتركيا عام 1987، حيث لم تتجاوز حصته 9 مليارات متر مكعب سنوياً وهو يمثل نصف الحد الأدنى من الاحتياجات العراقية.

وتضمن قسم الملاحق خمس وثائق، هي مذكرات وردود متبادلة بين حكومات البلدان الثلاثة المعنية، ونص قرار مجلس جامعة الدول العربية على إنشاء «المركز العربي للدراسات المائية» ويكون مقره مدينة دمشق.

ثالثاً: «أوج آلان» - تركيا والأكراد

يتألف هذا الكتاب من مقدمة وخمسة فصول وملاحق. اهتم الفصل الأول بـ «الأصول التاريخية للأكراد»، وذكر أن غالبيتهم تنحدر من قبائل بدوية أو شبه بدوية، باستثناء الساكنين في السهول والسفوح، وترجع أصولهم إلى العرق الهندي - الأوروبي. وهم ليسوا أتراكاً ولا فرساً ولا عرباً، إنهم قومية متميزة في اللغة والأصل والثقافة والحدود الجغرافية لمناطق إقامتهم التاريخية.

فالكرد هم السكان الأصليون لمنطقة كردستان التي عاشوا فيها قبل الميلاد بآلاف السنين، وهي منطقة جبلية تقع جنوب جبال الأناضول وأرمينيا وإلى الغرب من الطرف الشمالي من إيران. وهي تمثل موقعاً مهماً من الناحيتين الاستراتيجية والسياسية لأنها موجودة في أراضٍ تحتوي على ثروة نفطية ومائية وتشرف على هذه الثروات في المناطق الأبعد. وتشكل كردستان حاجزاً طبيعياً بين تركيا والعراق وسوريا وتقلص مسافة الحدود العراقية الإيرانية.

وكانت تحكم من قبل عدداً من الإمارات الكردية التي وصل عددها في القرن التاسع عشر إلى 30 إمارة، 20 منها في إقليم كردستان تركيا وحده. وكان أمر ضبط الأمن والسلام منوط بالأمراء، وتولى «الأغوات»، وهم مشايخ القبائل، سلطة الإدارة اليومية والعادي من الأمور.

وكان الأكراد يلجأون إلى الثورات كلما اتبعت السلطنة العثمانية سياسات أكثر تشدداً وفرضت ضرائب منهكة لهم. وبعد انهزام السلطنة العثمانية وتقاسم الحلفاء تركتها، أقرت معاهدة «سيفر» عام 1920 بحق الأكراد في إقامة مناطق حكم ذاتي لهم يمكن أن يتحول بعد ذلك إلى دولة كردية في كردستان تركيا والعراق.

وموضوع الفصل الثاني هو «الأكراد في الدولة التركية المعاصرة»، وأشار إلى أن تركيا استطاعت أن تستبدل بمعاهدة «سيفر» معاهدة «لوزان» عام 1923 والتي خلت من الإشارة إلى الاستقلال. وبعد تأسيس أتاتورك الجمهورية التركية في عام 1923، أعادت الحكومة التركية استخدام سياسة التتريك العثمانية القديمة الهادفة إلى تحطيم الشخصية الوطنية والهوية القومية للشعب الكردي.

واهتم الفصل الثالث بفكر «عبدالله أوج آلان» وممارسته الذي قال: «... إن الجوهري من الدين في نفسي والأمور الخّيرة من الاشتراكية في نفسي والأسئلة الكبرى من الفلسفة في نفسي كذلك»، وأشار إلى نظرته إلى الأحزاب، بأن تكون على طريقة الأنبياء أو الخلفاء، أي النبي وحواريوه أو الخليفة وأتباعه. «إنني لا أثق بالأسلوب الذي تم فيه بناء الأحزاب الشيوعية ولا الأحزاب البرجوازية. ولا تشدني فكرة المكتب السياسي واللجنة المركزية ولا حتى منصب الأمين العام». إنه كل ذلك مجتمعاً. ويرى أن الأحزاب الإسلامية في تركيا لا تختلف في موقفها من الأكراد عن الأحزاب التركية الأخرى. وأن حزب الرفاه يريد أن يطور نموذجاً من نماذج السلطان عبدالحميد، وإنه هو المحرك الإيديولوجي للتقارب التركي الألماني. وبالنسبة للدولة، فإنه يطمح إلى أن يجعل من دولة كردستان فيدرالية الشرق الأوسط. ويعتبر «أوج آلان» أن الغرب هو الذي وقف وراء العثمانيين مائتي عام لاستخدامهم ضد القياصرة الروس، وهو الذي تعاون معهم لإسقاط مشروع «محمد علي باشا» الذي وصل ابنه «إبراهيم» إلى تخوم إسطنبول وأوشك على احتلالها عام 1836.

ويتهم «أوج آلان» إسرائيل بأنها قامت بنقل خبراتها إلى تركيا لإنشاء شريط حدودي في كردستان العراق بعمق 20 كم، وطول 300 كم، وسينتشر فيه قرابة مائة مخفر عسكري.

ويستعرض الفصل الرابع تاريخ حزب العمال الكردستاني، منذ نشأته على يد مجموعة من الشباب الأكراد ومعهم «أوج آلان» تحت اسم «الجمعية الديمقراطية لطلاب الجامعة» عام 1973، وفي عام 1980 أعلن عن اسمه «حزب العمال الكردستاني P.K.K» وأعلن الكفاح المسلح عام 1984 الذي شكل مفاجأة للسلطات التركية حينها، وكان لحزب العمال الكردستاني معسكرات تدريب خاصة به، ومنها شارك القوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية والقوات السورية في التصدي للاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982.

وكان تركيز الفصل الخامس على الأزمة الأخيرة لـ «أوج آلان» من مغادرته الشرق الأوسط إلى مطاردته في بلدان أوروبا، إلى اختطافه في كينيا وجلبه إلى تركيا ومحاكمته. واشتمل هذا الفصل على كثير من تفاصيل هذه الأزمة، والتنسيق الأمني بشأنها بين مختلف أجهزة المخابرات الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية والتركية والكينية. كما تضمن الفصل اقتراح «أوج آلان» الذي تقدم به إلى الاتحاد الأوروبي لحل المشكلة الكردية، ويتألف من ست نقاط، وضم الكتاب أربعة ملاحق.

علم نفس

الطب النفسي والقانون

أحكام وتشريعات الأمراض النفسية

تأليف: لطفي عبدالعزيز الشربيني
الناشر: المكتب العلمي للنشر والتوزيع (1999)
مراجعة: عبدالفتاح محمد دويدار*

تشهد العلوم الطبية والنفسية تقدماً ملحوظاً في العصر الحالي، وتتضافر الجهود العلمية المنظمة من أجل رفع المعاناة والألم عن الإنسان، وتسعى هذه العلوم إلى تقديم أفضل الخدمات التشخيصية والعلاجية للمرضى الذين يعانون من أعراض جسمية أو نفسية مختلفة. ولما كانت طبيعة الجسد لا يمكن أن تكون مفهومة ما لم ننظر إلى الجسد ككل، وهذا هو الخطأ الكبير لأطباء عصرنا – كما يقول أفلاطون – إذ إنهم يفصلون النفس عن الجسد لدى معالجتهم للجنس البشري. فإن هذا القول يؤكد على الفكرة التكاملية للإنسان، فالإنسان لا يعمل بطرق جسمية أو نفسية منفصلة، وإنما هناك تفاعل مستمر بينهما، ومن هنا تتأكد الدعوة إلى ضرورة تعاون المختصين في العلوم الطبية والإنسانية من أجل الفهم الكامل لأمراض الإنسان ومشكلاته من جميع جوانبها، للوقوف على كل العوامل والأسباب التي تؤثر في حالة المريض النفسية والجسمية. وبغير هذا التكامل أو تجاهله سوف يفتح الباب عريضاً أمام المشعوذين والدجالين الذين يستغلون عجز الطب والعلاج النفسي عن إعطاء الكلمة الفصل أو العلاج الحاسم لكثير من الحالات النفسية.

والتفاؤل بالنسبة لمستقبل الطب النفسي، والعلوم النفسية إجمالاً، مصدره

* أستاذ مساعد (Associate Professor) قسم علم النفس – كلية الآداب – جامعة الإسكندرية – مصر.

وصول الباحثين إلى مرحلة من القدرة مكنتهم من طرح الأسئلة بوصفها خطوة على طريق معرفة ما كنا نجهل بأننا نجهله، وبخاصة فيما يتعلق بحقل المسئولية الأخلاقية والقانونية للمريض النفسي والمعالج النفسي والمرض النفسي، بعيداً عن الصراعات النظرية بين المتخصصين في هذه العلوم.

والكتاب الذي نعرض له هنا يتناول بعض جوانب هذا التفاؤل ويدعم تفاؤلنا نحن، ولا سيما أن الذي قدم له عالم جليل وأستاذ جامعي وطبيب نفسي متمرس هو الأستاذ الدكتور «عادل صادق». ويحتوي الكتاب على ستة فصول: يتناول الفصل الأول نظرة عامة على الأمراض النفسية في العالم ومدى انتشارها من واقع الأرقام والإحصاءات، وأنواع الأمراض النفسية وطبيعتها وآثارها وانعكاساتها السلبية.

ويشتمل الفصل الثاني على عرض لحقوق المرضى النفسيين في العلاج وحقوقهم المدنية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في تاريخ تشريعات الصحة النفسية. وفي الفصل الثالث عرض المؤلف لسيكولوجية العلاقة بين الطب النفسي والقانون، حيث تناول تعريف الطب النفسي الشرعي وأنواع المحاكم والقضايا والمحاكمات في القوانين الوضعية الحالية، والجوانب النفسية للجريمة وفلسفة الردع والعقاب في الجرائم، ومفهوم الأهلية العقلية المدنية منها والجنائية وأحكامها القانونية. وفي الفصل الرابع عرض المؤلف بعض المشكلات العملية التي تتعلق بالمرضى النفسيين من واقع ممارسته المهنية للطب النفسي، ومنها هموم المرضى النفسيين الناجمة عن وصمة المرض وأعباء الرعاية والعلاج، وعلاقة العنف بالمرض النفسي وخطورة بعض الحالات النفسية وكيفية التعامل معها، ودور الطبيب النفسي في المحكمة حين يتعاون مع القضاء، ثم حالات التمارض أو ادعاء المرض وكيفية اكتشاف مثل هذه الحالات. ويعرض الفصل الخامس بعض الاعتبارات الأخلاقية التي تتعلق بحقوق المرضى النفسيين مثل: الثقة والسرية والامتياز الذي يتمتع به المريض النفسي في حفظ المعلومات الخاصة به، والحالات التي يمكن فيها إفشاء سر المريض من الناحية القانونية، ثم واجب الأطباء في حماية الآخرين والمجتمع والتحذير من المضاعفات المتوقعة عند التنبؤ بها، هذا فضلاً عن المشكلات المتعلقة بالدخول الإلزامي للعلاج وما يحيط به من اعتبارات، والعلاقة بين الطبيب أو المعالج والمريض النفسي، وأنواع الأخطاء في الممارسة الطب - نفسية.

أما الفصل السادس والأخير؛ فيتناول المنظور الإسلامي والأحكام الشرعية في كثير من المسائل والقضايا التي سبق عرضها في الفصول الخمسة السابقة، مثل حقوق المرضى النفسيين في الفقه الإسلامي، ومنها حق العلاج والزواج والطلاق وما يتعلق بذلك من أحكام شرعية في مختلف المذاهب في الدين الإسلامي، وكذلك حقوقهم السياسية، والأحكام الخاصة بالمسئولية الجنائية والاعتبارات الأخلاقية مع عقد المقارنات اللازمة بين كل من القوانين الشرعية والقوانين الوضعية.

واختتم المؤلف الفصول الستة لكتابه بوضع بعض الاستنتاجات والاقتراحات والتوصيات، ومن أهمها: وضع قانون موحد للطب النفسي والعقلي يكون قابلاً للتطبيق والالتزام ببنوده في الدول الإسلامية والبلدان العربية أيضاً، وضرورة وضع خطة عاجلة وبرامج مكثفة للتوعية النفسية لجماهير هذه البلاد وشعوبها، بغية تعديل الاتجاهات السلبية نحو المرض النفسي والمرضى النفسيين والعلاج النفسي على جميع المستويات وبجميع الوسائل، والتوسع الأفقي في إنشاء عيادات الصحة النفسية ومستشفياتها، والحرص في الوقت ذاته على إجراء المزيد من البحوث والدراسات الوبائية للاضطرابات النفسية والأمراض العقلية. وضرورة التعاون والتنسيق بين العلوم الطبية والنفسية والإنسانية بما يحقق المنهج التكاملي في تشخيص المرضى النفسيين وعلاجهم وتحديد سبل الوقاية من الاضطرابات النفسية والعقلية ومهارات التعامل معها. ولقد ذيل المؤلف كتابه بقائمة المراجع العربية والأجنبية وخمسة ملاحق وملخص بالإنجليزية.

ولقد دلل المؤلف بصياغة عمله وتركيب عناصر كتابه، على قدرة وتميز ليسا متكررين كثيراً، فلم يحبس التأليف في نطاق تخصصه المحدد، وهو الطب النفسي، بل تجاوز هذا إلى تخصصات أخرى تهتم بالإنسان والمجتمع، واقعاً وتطلعاً، فوضع تخصصه في إطاره الأشمل والأرحب، وليقدم كتاباً جديراً بالمتابعة والحوار بشأن ما تضمنه من قضايا واجتهادات، فأتى عمله ليسد نقصاً، ويشبع حاجة للمكتبة العربية حول موضوع الكتاب؛ ولقد اجتهد المؤلف أيضاً لكي يضع تخصصه وعلمه أمام مسؤولياته المجتمعية من أجل خير الإنسان العربي وحقه وجدارته في غدٍ أفضل نفسياً واجتماعياً وروحياً وحضارياً وسياسياً.

وعلى الرغم من أهمية الكتاب وقيمته فإنني أعتقد أن تصنيف الأمراض أو

تبويبها عموماً يقوم على أحد أساسين: إما على الأسباب، وإما على التغيرات المرضية التي تميز المرض. فإذا أردنا أن نتخذ هذين الأساسين لتقسيم الأمراض النفسية والعقلية، قابلتنا عدة صعوبات من أهمها؛ عدم معرفتنا الكاملة في كثير من الحالات بالأسباب وبالتغيرات العضوية والوظيفية المؤدية للمرض النفسي والعقلي. فإذا أخذنا الفصام كمثل، وهو أكثر الأمراض العقلية شيوعاً وانتشاراً، رأينا جهلنا إلى حدٍ كبير بأسبابه وبالتغيرات العضوية والوظيفية المؤدية إليه أو المصاحبة له، بل تساءلنا: ما الفصام؟ أهو مرض له كيان قائم بذاته، أم مجموعة أمراض، أم مجموعة من المظاهر المرضية، أم هو الصور أو الصورة النهائية لسلسلة طويلة من العلل والمعلولات الوراثية والمكتسبة، الاستعدادية والمباشرة، الجسمية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية؟ وما العاهة المباشرة التي يسببها المرض؟ وما الأعراض غير المباشرة التي تكون مثل تعبير عن اتجاه الكائن الحي أو الإنسان برغم عاهته إلى التعامل مع العالم الخارجي بطريقة – وإن بدت غير سوية – فهي أفضل طريقة ممكنة تحت ظروف عاهته؟. ولعل كثيراً من هذه التساؤلات تستدعي أسئلة كثيرة أخرى غيرها، هي التي تجعلنا نستخدم مصطلح الزملة أو التقارن Syndrome، وهو اصطلاح يقصد به أعراض أو علامات مرضية متلازمة تسير جنباً إلى جنب، فيكون تلازمها صورة مرضية معينة كما لو كانت مرضاً قائماً بذاته.

ويختلف المرض عن التقارن في أن المرض اسم يغلب إطلاقه على حالة غير سوية تنشأ عادة عن سبب محدد وتتخذ صورة مرضية معينة. أما التقارن فيفيد مجرد تلازم أعراض معينة، سواء أكان سببها معروفاً أم غير معروف، وسواء رجعت إلى سبب واحد أو لكثير من الأسباب.

ومن ناحية أخرى فإننا لو تركنا المرض جانباً وتحدثنا عن المريض لواجهتنا صعوبة أخرى، هي اختلاف المرضى كل عن الآخر، حتى لتكاد تكون لكل مريض حالة مرضية مختلفة عن غيره. ومن ثم فإن أغلب محاولات التبويب أو التصنيف التي تقوم على اعتبار الحالات العقلية والاضطرابات النفسية مجرد صور إكلينيكية مختلفة أو تقارنات عقلية.

ولهذه الأسباب كلها فإن تصنيف الاضطرابات النفسية والأمراض العقلية يُعاد النظر فيه بصفة دورية، فتعيد اللجان العلمية المتخصصة صياغة التبويب بعد مداولات في حلقات عمل يديرها مستشارون دوليون، كل في تخصصه الدقيق.

ويصل المستشارون إلى قراراتهم بالرجوع إلى نتائج أبحاث مستفيضة في مختلف أنحاء العالم، عن أعراض كل واحد من الأمراض النفسية ومعجلاته ووبائياته. وفي النهاية تُسَّن قوانين جديدة للتصنيف، تقرها اللجنة الاستشارية بالإجماع. ولذلك فإن الذي يهم من يريد أن ينتهج الطريق العملي لحصر الأمراض النفسية ومعرفة مسبباتها ثم العمل على تخليص المصابين بها من أعراضها، هو الوصول إلى تقسيم يكفل له هذا الحصر ويكون عوناً له في التشخيص ووضع العلاج المناسب لكل حالة منها.

ومن ناحية أخرى فإن العلاج النفسي قسمان: علاج شافٍ للمرض، وعلاج واقٍ منه. والعلاج الذي ينصب على تخليص المريض من أعراضه فقط علاج غير صحيح، لأنه إما أن يفشل في إزالة الشكوى وإما أن يكون علاجاً وقتياً لا يلبث أن تغالبه العلة وتعاود المريض أعراضها. أما العلاج الصحيح، فهو علاج السبب، أي البحث عن سبب العلة وانتزاعها من جذورها والعمل على تخليص المصاب من آثارها. وليس هذا خاصاً بالأمراض النفسية فقط بل هو ما يجب أن يتبع أيضاً في معالجة الأمراض العضوية، فإن الذي يضع نصب عينيه أن يخلص المريض من عوارضه وشكواه دون أن يتلمس موضع العلة فيه التي هي أصل هذه العوارض ويعمل على استئصالها، هو لا شك فاشل في مهنته غير أمين في صناعته. والمريض الذي يتعاطى علاجاً مسكناً أو خاصاً بإزالة عارض ما دون أن يعرف سبب ظهور العارض إنما يعمل على غش نفسه والإضرار بها. فعلاج الأعراض لا يتعدى كونه عوناً ومساعداً للعلاج السببي.

قياس الشخصية

تأليف: بدر الأنصاري
الناشر: دار الكتاب الحديث، الكويت، (2000).
مراجعة: خضر عباس بارون*

يعد كتاب «قياس الشخصية» من الكتب العلمية القيمة في مجال علم نفس الشخصية، حيث يضيف آفاقاً جديدة ومبتكرة إلى ما هو موجود بالمراجع والكتب العربية في ميدان علم نفس الشخصية. ويصلح هذا الكتاب لأن يكون مرجعاً وكتاباً مقرراً لعلم نفس الشخصية يدرس بالجامعات العربية.

لقد تضمن كتاب «قياس الشخصية» كثيراً من الموضوعات التي تخص علم النفس بشكل عام وعلم قياس الشخصية بشكل خاص. وقد ارتكز على ثلاث نقاط أساسية هي:

1 – الاهتمام بالأساس العلمي في تناول الموضوعات، بحيث يتوافر للقارىء الأساس والإطار النظري للموضوع.

2 – معظم المعلومات تعد من الموضوعات المعاصرة، بحيث توفر للقارىء أحدث ما توصل إليه العلم في المجال النظري وطرق القياس المتعددة.

3 – التركيز على أهم المقاييس المقننة على المجتمع العربي بوجه عام والمجتمع الكويتي بوجه خاص.

كما أسهب الكتاب في عرض نماذج كثيرة ومتنوعة من الموضوعات التي تخص ميادين الشخصية ومقاييسها.

واشتمل الكتابُ على ثلاثة أبواب في أربعة عشر فصلاً وهي كالتالي:

الباب الأول: وهو مفهوم الشخصية في علم النفس: واحتوى على فصل واحد: حيث تطرق الكاتب إلى مكونات الشخصية وتطورها ومحدداتها الوراثية

* قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

والبيئية، والعلاقة بين نظرية الشخصية وقياسها، وذكر نبذة تاريخية عن حركة القياس النفسي، وتعريفاً بالقياس النفسي، وافتراضات وراء القياس النفسي لسمات الشخصية، وأهداف القياس النفسي ومستوياته، وتعريف الاختبار النفسي وصفاته.

الباب الثاني: الأسس العامة للقياس النفسي: واحتوى على ثمانية فصول:

وَضَّحَ فيها الكاتب أنَّ على الاختصاصي النفسي المبتدىء أنْ يلم بالأسس العامة التي تقوم عليها عملية إعداد الاختبار، كما احتوى هذا الباب على خطة لإعداد الاختبار، حيث تبتدىء بالمشكلة، فالهدف هو تقرير المحك، وتحليل المضمون، وجدول المواصفات، وهيكل المشروع، ثم خطة لإجراءات تصميم بنود الاختبار واختبار مستوى الصدق للبنود ومفهوم الثبات والمعايير وأنواعها ومتطلباتها، وإعداد الاختبار للاستخدام، ومن ثم تقنينه.

الباب الثالث: طرق قياس الشخصية: واحتوى على خمسة فصول:

حيث وضح الكاتب أهمية الاستخبار في علم النفس، وهو طريقة من طرق قياس الشخصية، ومن ثم تعريفه. كما احتوى هذا الباب على عدة فصول، مثل الاستخبار وتعريفه، وأهداف الاستخبار، ومقاييس التقدير، وقوائم الصفات والمخاوف، والاختبارات الموضوعية الأدائية للشخصية والطرق الإسقاطية.

وأهم ما يميز هذا الكتاب أنه احتوى على بعض الاختبارات المقننة على البيئة الكويتية والاختبارات الموضوعية وطرق الإسقاطية، مثل اختبار «الروشاخ»، واختبار تفهم الموضوع (TAT)، واختبار رسم المنزل والرجل، كما أنه استعان في ذلك بأحدث المراجع العربية والأجنبية.

ونلاحظ عند سرد هذا الكتاب من خلال أبوابه وفصوله أنها فعلا غطت منهجاً متكاملاً لقياس الشخصية، أو على الأقل منهجاً شاملاً للمبادىء العامة المبسطة التي يجب على دارس الكتاب الإلمام بها، كما احتوت على الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تكون متوافرة لدى الدارس. وأن هذا الكتاب يقدم منهجاً سيكومترياً في دراسة الشخصية وخصوصاً للمهتمين والمتخصصين والدارسين للقياس النفسي للشخصية، كما ينمي المهارة الفعلية في دراسة الشخصية.

وفي الختام فإن هذا الكتاب ككل احتوى على معلومات قيمة تفيد الباحث والمتعلم في علم نفس الشخصية، ويعد إضافة قيمة إلى المراجع العربية الأخرى.

Political Sciences

What's New in Political Development? A critical View

Hoda Mitkis

The study deals with recent evolutions in the field of political development. It is mostly concerned to follow, as well as to define, the structural transformations in third world countries. To achieve this goal the research tries to verify the beginnings of this science in the Western world during the mid-fifties. It is noteworthy that the early literature in political development aimed at maintaining stability and continuity in the Third World countries by imposing the modernisation model. The study also emphasizes the need to develop new approaches in the field of political development to cope with recent events on the international scene, especially with the emergence of new concerns, such as «Civil Society» versus «State» and «Pluralism» as major components in the political process. The main research concern is to try to answer several questions related to the goals of recent interests in political development, and this is through a process of conceptualisation clarifying the theoretical and ideological divergences in this matter as well as the Arab contributions in this field. As a conclusion, the study reveals the tremendous impact of the recent interests in political development on the theoretical field in which the concept of the "Developmental State" has become one of the most important variables. Recent literature tends to minimize the previous importance of having two different developmental policies, trying to abolish any divergences in this field. That is why the study of the democratization process (its mechanisms and strategies) occupies an eminent place in the recent political development literature. The interdisciplinary approach has become one of the most important characteristics of the recent evolution in political development as well as the need for Instauring a

* Professor, Faculty of Economics & Political Sciences, Cairo University, Egypt.

certain balance between the state and the market within the context of international economy.

Key words: Development, Development State, Democratization, Civil Society, State of the art, Approach.

Economics

The Arab Commercial Trainning Diplomacy between Reality and Ambition, Case Study: Institute of Diplomatic studies

Hamad Al-Salamah*

Trade diplomacy is becoming a subject of increasing importance. It has become a major focus of study in the Diplomatic institutes and colleges of International Relations in developed countries. This development has come to pass as a result of commercial and trade competition. Subsequently, embassies and trade commissions have increasingly played a positive role in furthering each country's particular economic goals. As a result embassies have had to retrain staff and attachés to meet the continually changing requirements. The study has therefore placed greater emphasis on the commercial savvy of the diplomat. It evaluates the point of view of higher-level diplomats in developed countries; then it goes on to discuss the narrowing of focus in diplomatic training, particularly in the area of trade, in a number of diplomatic and academic institutes, such as the American Foreign Service Institute and Oxford Programme for Foreign Service. The objective of this study is to analyze current Arab training in commercial diplomacy, first in general, then in Saudi Arabia in particular. My methodology is to examine the contents of the programs of the individual institutes. The aim is to find shortcomings in present programs and to suggest possible solutions in evaluations of future curricula. The conclusion of the study has been that shortcomings do in fact exist and need to be addressed.

Key words: Trade, diplomatic job, commercial diplomatic training: The American foreign service institute and the Oxford program for foreign services, current Arab training in commercial diplomacy: Egypt, Sudan, Jordan, and Oman, Saudi Arabia Institue of Diplomtic studies, suggested programs for trade Diplomat: Training.

* Assistant Professor, Institute of Diplomatic Studies, Kingdom of Saudi Arabia.

Sociology

Socialization and Musculinity Values in Kuwaiti Society

Ali A. Al-Tarrah*

This study examines the relationship between masculinity values and the socialization process in the Kuwaiti society. In spite of the economic and social changes in Kuwaiti society, we find that masculinity values still have a major impact on the process of socialization and learning the sex role. Culture plays a vital role in effecting the process of socialization. The Arab culture remains affected by many traditional elements, which glorify masculinity. In the first part of the paper the researcher theoretically exhibits the relationship which connects masculinity values and the socialization process together through an analytical exhibition of social theories which explain the role of socialization process in deeply rooting masculinity values. In the second part, the researcher examines the nature of the causes which contribute to the glorification of masculinity values through a content analysis of a group of studies carried out in Kuwait and the Arab region.

Key words: Socialization, Masculinity, Women's role, Kuwaiti society, Sex role, Masculinity values.

* Associate Professor, Sociology and Social Work Dept., Dean of the Faculty of Social Sciences, Kuwait university.

Sociology

The Correlation Between Dissertation in Social Work and Professional Practice

Abdel Al-Aziz AL-Braithen*

This study aims at establishing the degree of correlation between Ph.D. Dissertations and social work practice in the Saudi community. This reconnaissance study depended on the social survey method and the tool of analyzing the singnificance to analyze the content of Ph. D. dissertations specialized in social work. The number of dissertations was 26. That figure was on the basis of s number of principles which the researcher deduced to answer the questions that relate to the degree of correlation between Ph. D. dissertations and the different fields of social work, different spatial fields, different time fields, different human fields; the degree to which researches include professional and empirical intervention; the degree to which researches include results and recommendations that can be applied in professional practice; and, finally, the degree to which researches direct professional practitioners. The researcher has come to a number of results: 1- weakness of correlation between Ph. D. dissertations and the difference in practice fields, spatial fields, time fields, and human fields. 2- Low number of researches used in the empirical method and design. 3- Most of the recommendations of the researches can be aplied. 4- Low number of recommendations directed to the professional practitioner.

Key words: Degree of correlation, Professional practice of social work.

* Lecturer, Dept. of Sociology, UMM Al-Qura University, K.S.A.

Psychology

Emotional Traits Among Young Male and Female Kuwaitis

Bader M. Al-ansari*

Using the Differential Emotion Scale (DES), thirty emotional traits were measured in a group of 2,067 young Kuwaitis. The DES was administered with a trait instruction orientation to 1,129 secondary school students (350 male and 779 female), and 938 undergraduates from Kuwait University (306 male and 632 female). Results show that shame, shyness, anger, sadness, fear, embarrassment, depression, remorse, and disdain were most common among young Kuwaitis of both sexes. Moreover, significant gender differences are reported regarding remorse, depression, fear, anger, sadness, shyness, shame, surprise, contempt, concentration, astonishment, disdain, blame, and awe. Eight factors were extracted from responses of males, and seven from responses of females. Implications and limitations of the results are discussed.

Key words: Personality, Personality assessment, Individual differences, Gender differences, Emotional traits, Differential Emotion Scale (DES).

* Associate Professor, Dept. of Psychology, Faculty of Social Sciences, Kuwait University.

شروط النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة من نوع مراجعة الدراسات الصادرة بلغة ما، مثل النزاعات أو الاجتماع السياسي أو نظرية الخصخصة أو علم النفس أو علم الاجتماع أو حالة حقل العلوم السياسية أو الاقتصاد أو الأنثروبولوجيا أو الجغرافيا السياسية في البلاد العربية... وهكذا، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالتقليد المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة. كما يجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها. كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة الستة من (2-4 صفحات).

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 – إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 – لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 – تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

4 – يقدم مع البحث ملخص باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، على صفحة مستقلة تضم اسم البحث وملخصه.

5 – يقدم مع البحث ملخص Abstract باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

6 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

7 – يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

أولاً: يشار إلى جميع المصادر في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين مثلاً: (شفيق الغبرا، 1990) و(عبدالعزيز القوصي، وسيد عثمان، 1980) و (Smith, 1990) و (Smith & Jones, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Jones *et al.*, 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الصبوة، 1993) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Smith, 1991a, 1991b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992، ص164) و (Jones, 1997, p. 59)، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969, p. 75). وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يضمن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: وفق محمد العلي وعلي سمحان (1993، ص 52) فإن نتائج هذه التجارب...

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

عمر الخطيب (1985). الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 13 (4)، 169 - 223.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.). **Crime and public policy**, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. **Journal of Marriage & the Family,** 46 (2) 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). **Personality: Theory and research.** New York: John Wiley, 7th ed.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجدياً، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

يرحب المركز بتلقي مساهمات السادة الباحثين من الكتب وذلك تبعاً للقواعد والشروط التالية:

أولاً: القواعد العامة:

1. تقبل الدراسات التي تبحث في قضايا ذات أبعاد سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو استراتيجية أو إعلامية أو معلوماتية متصلة بمنطقة الخليج العربي تحديداً، والعالم العربي عموماً، والتي تبحث في أهم المستجدات على الساحة الدولية.
2. يشترط أن يعالج الكتاب موضوعاً جديداً ومبتكراً.
3. يشترط ألا يكون قد سبق نشر الكتاب، أو عرض للنشر لدى جهات أخرى.
4. أن يكون الكتاب مراعياً للأصول العلمية والأكاديمية المتعارف عليها، وأن يكتب بلغة بحثية رصينة قائمة على المعالجة الموضوعية.
5. يقدم النص مطبوعاً ومدققاً ومراجعاً من الأخطاء الإملائية والطباعية، وعلى نسختين مطبوعتين، ومخزناً على قرص مرن (ويفضل أن يكون مطبوعاً باستخدام برنامج الناشر الصحفي أو كوارك على نظام أبل ماكنتوش).
6. يرفق مؤلف الكتاب موجزاً عن سيرته العلمية موضحاً أهم إنجازاته البحثية وعمله الحالي، وعنوانه بالتفصيل.
7. يرفق الباحث موافقة الجهة أو الجهات التي قدمت له دعماً مالياً لإنجاز كتابه.
8. يتم وضع الهوامش مسلسلة في نهاية الكتاب، تتبعها قائمة بالمصادر والمراجع مرتبة ترتيباً هجائياً.
9. يتم وضع الجداول والأشكال والرسوم البيانية والصور والخرائط على صفحات مستقلة، مع الإشارة إلى مواقعها في متن الكتاب.
10. يراعى عند كتابة الهوامش الالتزام بالأسلوب التالي:
    الكتب: المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.
    الدوريات: المؤلف، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: سنة النشر)، الصفحة.
11. تقوم إدارة النشر العلمي والترجمة بالمركز بتحرير نص الكتاب ومراجعته لغوياً، وتعديل المصطلحات التي ترد ضمنه، بالشكل الذي لا يخل بمحتوى الدراسة أو مضمونها.
12. يقدم المركز لمؤلف الكتاب المجاز نشره مكافأة مالية وقدرها 5000 (خمسة آلاف) دولار أمريكي وخمس نسخ كإهداء من الكتاب، عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.
13. المركز غير ملزم بإرجاع مخطوطات الكتب التي ترده بهدف النشر في حالة عدم نشرها.

ثانياً: إجراءات النشر:

1. يتم تبليغ المؤلف بما يفيد تسلم مخطوطة كتابه خلال أربعة أسابيع على أقصى تقدير من استلام المخطوطة.
2. تخضع نصوص الكتب للمراجعة الداخلية بالمركز (إدارة النشر العلمي والترجمة) خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع، وتحال الكتب المجازة مبدئياً من قبل الإدارة إلى ثلاثة محكمين خارجيين متخصصين، ويُبلغ الباحث بالنتيجة خلال عشرة أسابيع من تاريخ إحالة كتابه للتحكيم.
3. ترسل ملاحظات المحكمين إلى المؤلف لإجراء التعديلات اللازمة على نص الكتاب، ويقوم الباحث بإجراء التعديلات خلال مدة أقصاها ثمانية أسابيع ومن ثم يرجع الباحث نص كتابه للمركز لمراجعته.
4. تصبح نصوص الكتب المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للمؤلف إعادة نشرها - كلياً أو جزئياً أو نشرها مترجمة بلغة أخرى - دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

ترسل نصوص الكتب موجهة إلى إدارة النشر العلمي والترجمة على العنوان التالي:

ص. ب: 4567 - أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 6423776-2-971+ - فاكس: 6428844-2-971+
e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae



علمية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية
تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤ هـ - ابريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية .

* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية : من تفسير ، وحديث ، وفقه ، واقتصاد وتربية إسلامية ، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات ، ومراجعة كتب شرعية معاصرة ، وفتاوي شرعية ، وتعليقات على قضايا علمية .

* تنوع الباحثون فيها ، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين : العربي والإسلامي .

* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة ، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية ، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة ، ويعمل على رفعة شأنها ، نسأل المولى عزوجل مزيداً من التقدم والازدهار .

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير
ص .ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي : 72455 الخالدية - الكويت هاتف : ٤٨١٢٥٠٤
فاكس : ٤٨١٠٤٣٤ - بدالة : ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي : ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني E - mail - JOSAIS @ KUC01 .KUNIV. EDU. KW

issn : 1029 - 8908



حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دوريّة علميَّة محكّمة تتضمّن مجموعة من الرّسائل وتعني بنشر الموضوعات التي تدخُل في مجالات اهتمام الأقسام العلميَّة لكليتي الآداب والعلوم الاجتماعية

- تنشر الأبحاث والدراسات الأجنبية باللغتين العربيّة والإنجليزيّة شريطة أن لا يقلّ حجم البحث عن ٤٠ صفحة وأن لا يزيد على ١٣٠ صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس لكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يُرفق بكلّ بحث ملخصٌ له باللغة العربيّة وآخر بالإنجليزيّة لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يُمنح المؤلف ٥٠ نسخة مجّانا.

الاشتراكات :

داخل الكويت : للأفراد : ٤ د.ك للمؤسسات : ٢٢ د.ك — ثمن الرسالة: للأفراد ٥٠٠ فلس

خارج الكويت : ٢٢ دولاراً أمريكياً ٩٠ دولاراً أمريكياً — ثمن المجلد السنويّ : للأفراد ٦ د.ك

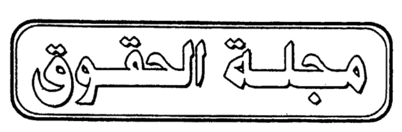
تُوَجَّه المراسلات إلى :

رئيس هيئة تحرير حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعية

ص.ب: ١٧٣٧٠ - الخالديّة رمز بريدي 72454: هاتف/فاكس : ٤٨١٠٣١٩

ISSN 1560-5248 Key title: Hawliyyāt Kulliyyat al-ādāb

E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw



رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدّول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة الحقوق. جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣



المجلة العربية للعلوم الادارية

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت
علمية محكمة تعني بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993
- تصدر كل أربعة أشهر ابتداء من يناير 1999م
- تهدف المجلة إلى المساهمة في تطوير ونشر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.
- تقبل المجلة الأبحاث الأصيلة والمبتكرة في مجالات الادارة، المحاسبة، التمويل والاستثمار، التسويق، نظم المعلومات الادارية، الأساليب الكمية في الادارة، الادارة الصناعية، الادارة العامة، الاقتصاد الاداري، وغيرها من المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:
- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

الاشتراكات

الكويت 3 دينار للأفراد
15 دينار للمؤسسات
الدول العربية 4 دينار للأفراد
15 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية 15 دولاراً للأفراد
60 دولاراً للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة العربية للعلوم الادارية
جامعة الكويت
ص.ب. 28558 الصفاة
دولة الكويت

هاتف/فاكس: 4817028 أو 4846843
داخلي 4415، 4416

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Political and Human Geography, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

2000 Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.
For mail in the Arab States, add one K.D. per year.
Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.
Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.
Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: JSS@Kucø1. Kuniv. Edu. Kw

Visit our web site
http://Kucø1. KUNIV. EDU. KW/~JSS





JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 28 No.2 Summer 2000

The Academic Publication Council

Kuwait University

Established in 1986

Faculty of Arts & Education Bulletin (1972-1979). Journal of the Social Sciences 1973. Kuwait Journal of Science and Engineering 1974. Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975. Authorship of Translation and Publication Committee 1976. Journal of Law 1977. Annals of the Faculty of Arts 1980. Arab Journal for the Humanities 1981. The Educational Journal 1983. Journal of Sharia and Islamic Studies 1983. Medical Principles and Practices 1988. Arab Journal of Administrative Sciences 1991.